الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للتقارير المالية
The Conceptual Framework for Financial Reporting

مقدمة

تختلف أسس إعداد وعرض القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل منشآت الأعمال حول العالم باختلاف المعايير والقواعد المستخدمة في إعدادها ويعود ذلك لاختلاف القوانين والأنظمة والظروف الاقتصادية من دولة لأخرى.

وبما أن المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد لا تحتوى على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات مما يتطلب من إدارة المنشأة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض المنسجمة مع الإطار المفاهيمي المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ولمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية اليت أعدت على أساسها فقد قامت لجنة معايير المحاسبة ١٩٨٩ في العام International Accounting Standards Committee الدولية بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام (٢٠٠١) تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام (٢٠١٠) وكذلك عام (٢٠١٨) حيث صدر الإطار المفاهيمي المعدل ليتضمن ثمانية فصول أو محاور ويبدأ سريان هذا المعيار اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١ م لمعدي القوائم المالية الذين يقومون بتطوير سياسات محاسبية اعتماداً على الإطار المفاهيمي.

ويشكل الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

(س) ما هو الهدف من إعداد التقارير المالية ؟

ظهر فكره تبني مجموعه موحده من معايير التقارير الماليه الدوليه بإعتبارها أحد ضوابط إنتاج معلومات شفافه تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حمايه أصحاب المصالح وإعلان الأسواق الماليه من ناحيه أخري

(خلي بالك من هم أصحاب المصالح : المستثمرين ، مصلحه الضرائب ، الموردين ، اصحاب المشروع)

وبلغ عدد هذه المعايير وفقا لإصدار عام ٢٠٢٥ ١٩ معيار

(س) ما هي المنافع المباشره والغير مباشره من تطبيق معايير التقارير الماليه الدوليه ؟

المنافع المباشره : تتمثل في الحصول علي تقارير أكثر دقه وشموليه في التوقيت المناسب مما يترتب عليه إنخفاض درجه المخاطر التي تواجه الشركه

(تسهيل عمليه المقارنه علي المستوي الدولي ، إنخفاض تكاليف معالجه المعلومات)

المنافع الغير مباشره : تتمثل في زياده قدره المستثمرين علي التنبؤ بالأرباح في المستقبل ، إنخفاض تكاليف الوكاله (معني الوكاله شركه مثلا عندها كذا فرع فبتجيب مدير تنفيذي بيكون مسؤول عشان يدير أصحاب المشروع) ، تعزيز حوكمه الشركات (يعني إيه حوكمه يعني كيف تدار الشركه من خلال مجموعه من القواعد لابد من تطبيقها)

٢- الجهات الدولية الداعمة للتوحيد المحاسبي(الجهات المسؤوله عن إصدار المعايير الدوليه)

هناك العديد من الجهات والهيئات المعنية بتدعيم وتعزيز التوحيد والتناغم المحاسبي عبر العالم ومنها:

٢-١- مجلس معايير المحاسبة الدولية Board (IASB) International Accounting Standards

باشر مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله في عام (٢٠٠١) من مقره في لندن كجهة مستقلة وخاصة قطاع خاص) واضعة لمعايير المحاسبة الدولية والذي انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والذي كانت قد أنشأت عام (١٩٧٣).

ويتكون من ١٦ عضو يتمتعون بكفاءه مهنيه عاليه بإصدار المعايير المحاسبيه التي تتسم بالشفافيه وقابليه مقارنه

والمجلس المذكور ممول من قبل المؤسسات المحاسبية الكبرة والمؤسسات المالية الخاصة والشركات الصناعية عبر العالم والبنوك المركزية وبنوك التنمية والمنظمات المهنية والعالمية الخرى، وأعضاء المجلس الستة عشر من تسعة أقطار ويتمتعون بكفاءات مهنية متنوعة والمجلس ملتزم من أجل المصلحة العامة - بتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات تتسم بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات الوطنيين لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة حول العالم.

وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قد أصدرت خلال عملها من عام ١٩٧٣ - ٢٠٠٠م مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية والبالغ عددها (٤١) معيار منها (١٧) معيار تم استبدالها أو إلغائها وابتداءاً من عام (٢٠٠١) قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح المعايير الدولية للتقارير المالية معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSS والبالغة حتى الآن (١٩) معيار لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IASS

وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلي:

- لأجل الصالح العام تطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية ذات النوعية العالية والقابلة للفهم والتطبيق والتي تتطلب معلومات ذات نوعية عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية في اتخاذ قرارات اقتصادية.
- تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير.
- تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية للتوصل إلى حلول ذات نوعية جيدة.

CARVEN

٢-٢ مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي Financial Accounting Standards Board– (FASB)

يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الجهة المخولة بإصدار المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تسمى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية والنشرات المتعلقة بالممارسات المهنية المحاسبية وتشمل:

- هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC).
- معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA).
- مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB).
- مؤسسات أخرى مثل الجهات الإشرافية ودوائر الضريبة وغيرها.

٢-٣ الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accounting (IFAC)

الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونين وهو مؤسسة قطاع خاص أنشأ عام (١٩٧٧) في المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في سيدني ومقر الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك ويضم حالياً في عضويته (١٨٠) عضواً ومنظمة مهنية من (١٣٥) دولة مختلفة.

ويهدف الاتحاد إلى تنسيق الممارسات المهنية المحاسبية على المستوى العالمي من خلال إصدار معايير دولية في التدقيق والمحاسبة الإدارية وارشادات أخلاقية وتشجيع التعليم والتطوير المحاسبي.

٢-٤ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

وتسمى نادي الأغنياء حيث تضم الدول الصناعية الكبرى، وتدعم هذه المنظمة عمل مجلس معايير الدولية (IASB) كما تقوم بأبحاث حول معايير المحاسبة الدولية ففي عام (١٩٧٦) أصدرت هذه المنظمة دليل إرشادات للشركات المتعددة الجنسية حول التقارير المالية لتلك الشركات و الافصاحات غير المالية كما تهتم هذه المنظمة في موضوعات الحوكمة والمؤسسية.

٢-٥ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية

International Organization of Securities Commissions(IOSCO)

تضم هذه المنظمة الجهات المنظمة (Regulators) لعمل الاسواق المالية العالمية، وكما هو معروف فإن المعلومات المحاسبية ذات النوعية الجيدة ضرورية لتحسين كفاءة أسواق رأس المال، وأن الاختلاف الجوهري بالسياسات والممارسات المحاسبية من دولة لأخرى يؤدي لعدم الكفاءة بين البورصات العاملة في تلك الدول، ولهذه المنظمة دور نشط في تشجيع وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية الدولية في السنوات الأخيرة، وقد تم اتفاق مهم بين هذه المنظمة ومجلس معايير المحاسبة الدولية بأن تعتمد المنظمة المعايير المحاسبية الدولية على نطاق عالمي لكل الشركات المدرجة في البورصات الأعضاء في هذه المنظمة.

٢-٦ المنظمة (اللجنة) الأوروبية European Commission(EC)

تمثل هذه المنظمة (اللجنة) جهة منظمة لتوحيد القوانين والتشريعات للشركات العاملة لدول الإتحاد الأوروبي وتعتبر هذه اللجنة الوحيدة التي تصدر معايير دولية للممارسات المهنية ملزمة قانوناً في قوانين دول الاتحاد الأوروبي ويعزز عمل هذه اللجنة في تدعيم التناغم والتوحيد المحاسبي حول العالم وفي عام (٢٠٠٠) أعلنت المنظمة الأوروبية عن إلزام جميع الشركات المدرجة في بورصات الدول الأعضاء بهذه المنظمة دول الاتحاد الأوروبي) باستخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة لها منذ عام (٢٠٠٥) م

٢-٧ الأمم المتحدة United Nations (UN)

يتبع للأمم المتحدة لجنة ومركز يهتمان بجمع معلومات حول أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وتقاريرها المالية ويأخذ عمل الأمم المتحدة بعداً سياسياً يعكس عملها التوجه المتزايد لحكومات العديد من دول العالم الثالث نحو العالمية والعمل المالي والاقتصادي الدولي.

خلي بالك ممكن نقول علي (منظمه التنميه والتعاون الإقتصادي ، والمنظمه الدوليه للجان الأوراق الماليه ، والمنظمه الأوروبيه ، والأمم المتحده) دول بنقول عليهم الجهات الداعمه

٣- الغرض من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام (١٩٨٩) بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم تعديله في عام (٢٠٠١) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام (٢٠١٠) حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق وقد تم استكمال التعديلات على الإطار المفاهيمي بإصدار نسخة معدلة في عام (٢٠١٨) حيث تتضمن هذه النسخة المعدلة من افطار المفاهيمي تغيرات شاملة للإطار المفاهيمي السابق الصادر عام (١٩٨٩)، والمعدل عام (٢٠١٠).

وقد هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديلات على الإطار المفاهيمي إلى تعزيز وجود مفاهيم عالية المستوى وبتفاصيل كافية تساعد المجلس في تطوير المعايير المحاسبية وتساعد الآخرين في فهم وتفسير المعايير بشكل أفضل.

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة والتعديل على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في المعايير المحاسبة الدولية الحالية.

ويضع هذا الإطار المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين،

والغرض من هذا الإطار هو:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير ومراجعة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSS اعتماداً على مفاهيم متسقى ومتناغمة.
- مساعدة معدي القوائم المالية في تطوير السياسات المحاسبية عندما لا يحدد - معيار محاسبي معين سياسات محاسبية محددة، أو عندما يكون هناك بدائل متعددة للسياسات المحاسبية يمكن الاختيار بينها.
- مساعدة جميع الأطراف على فهم وتفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs.

ولا يعتبر الإطار المفاهيمي معياراً بذاته ولا يستخدم لتجاوز أو بديل لمتطلبات أي معيار محاسبي دولي.

٤- مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعايير الدولية

يتكون الإطار المفاهيمي المعدل عام (٢٠١٨) من (٨) فصول أو أجزاء هي:

- الفصل الأول: هدف التقارير المالية.
- الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
- الفصل الثالث: القوائم المالية والمنشأة معدة التقرير.
- الفصل الرابع عناصر القوائم المالية.
- الفصل الخامس: الاعتراف وإلغاء الاعتراف.
- الفصل السادس: القياس.
- الفصل السابع: العرض والإفصاح.
- الفصل الثامن: مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

ويمكن إلقاء الضوء على الفصول السابقة كما يلي:

٤-١ هدف التقارير المالية The Objective of Financial Reporting

إن هدف التقارير المالية للأغراض العامة هو تزويد المعلومات المالية المفيدة لمستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بموارد المنشأة.

إن المستخدمين الرئيسيين الأساسيين) للتقارير المالية هم المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين وهم الذين توجه لهم التقارير المالية بشكل أساسي ولكن قد يتضح أن هناك أطراف أخرى مثل الجهات التنظيمية والمنافسين وغيرهم تستفيد من تلك التقارير إلا أن تلك التقارير غير موجهة بشكل رئيسي إلى هذه المجموعات الأخرى.

ويقوم مستخدمي المعلومات بالاستفادة من التقارير المالية لاتخاذ قرارات حول:

- شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأدوات المالية (سواء أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين).
- تقديم أو تسوية القروض والشكال الأخرة من الائتمان.
- ممارسة حقوق التصويت أو تأثير على عمل الإدارة والمتعلقة باستخدام موارد المنشأة

ولاتخاذ القرارات السابقة الذكر يقوم مستخدمي المعلومات المالية بتقييم ما يلي:

- صافي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة للمنشأة.
- تقييم وصيانة الإدارة أي تقييم كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في القيام بمسئولياتهم عند استخدام موارد المنشأة الحالية.

معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة المعدة للتقارير ومطالباتها والتغيرات في الموارد والمطالبات

لتقييم صافي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة للمنشأة وتقييم وصيانة الإدارة (تقييم كفاءة وفعالية إدارة المنشأة) فإن مستخدمي المعلومات المالية بحاجة إلى ما يلي:

- معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة(الأصول) ومعلومات حول المطالبات(الإلتزامات) على المنشأة والتي توفرها قائمة المركز المالي.
- معلومات حول التغيرات التي حدثت على تلك الموارد والمطالبات وتمثل تلك التغيرات الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية على معرفة وفهم العوائد التي حققتها المنشأة من مواردها الاقتصادية مما يمكن من الحكم على كفاءة الادارة وفعاليتها في إدارة موارد المنشأة والتي توفرها قائمة الدخل الشامل.
- معلومات حول التغيرات التي حدثت على الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها (باستثناء التغيرات المتعلقة بالأداء المالي التي تعرضها قائمة الدخل الشامل) مثل إصدار أسهم أو توزيعات أرباح نقدية أو عينة للملاك والتي تساعد في فهم كافة التغيرات التي تمت على موارد المنشأة والمطالبات عليها خلال الفترة المالية ويوفر ذلك قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأداء المالي حسب محاسبة الاستحقاق يبين الإطار المفاهيمي أن اتباع أساس الاستحقاق المحاسبي يعكس آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها في الفترات التي حصلت فيها تلك المعاملات والأحداث حتى وإن حصلت المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة في فترة مختلفة وهذا الأمر مهم لأن المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها والتغيرات في مواردها الاقتصادية ومطالباتها خلال فترة معينة تقدم أساساً أفضل لتقييم الأداء المالي السابق والمستقبلي للمنشأة مقارنة بالمعلومات الوحيدة حول المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة.
- إن المعلومات حول طبيعة ومبالغ الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها يمكن أن تساعد المستخدمين على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمنشأة ويمكن تساعد المستخدمين على تقييم سيولة وملاءمة المنشأة واحتياجاتها من التمويل الإضافي ومدى نجاحها في إمكانية حصولها على ذلك التمويل وهذه المعلومات تساعد المعلومات على تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في إدارة موارد المنشأة وتساعد المعلومات حول الأولويات وترتيبات دفع المطالبات الحالية المستخدمين على التنبؤ بكيفية توزيع التدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لديهم مطالبات على المنشأة.
- يبين الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بأن التقارير المالية للأغراض العامة لا يمكن أن تزود مستخدمي المعلومات بكافة المعلومات التي قد يحتاجوها لاتخاذ القرارات الاقتصادية حيث عليهم الحصول على معلومات من مصادر أخرى تتعلق بقراراتهم الاقتصادية.مثل (شركات السمسره ، وشركات التحليل المالي)

٤-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

Qualitative Characteristics of Useful Financial Information

يبين الإطار المفاهيمي خصائص المعلومات المالية الواجب توافرها حتى تكون تلك المعلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات حول المنشأة، تطبق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة على المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تقدم بطرق اخرى مثل وسائل ايضاحية حول توقعات واستراتيجيات الإدارة للمنشأة وأنواع أخرى من المعلومات حول التوقعات المستقبلية.

CARVEN

حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة وأن تمثل بصدق ما تريد تمثيله وتزيد وتعزز الفائدة من المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وتقدم في الوقت المناسب والقابلة للفهم.

ويقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية السياسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

وفيما يلي توضيح للخصائص السابقة

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية وتشمل ما يلي:

أ- الملاءمة (Relevance)

- المعلومات المالية هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين إذا كانت تتضمن قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أوكلاهما.
- حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

(خلي بالك الملائمه بداخلها ٣ حاجات : قيمه تنبؤيه ، قيمه تأكيديه : الأهميه النسبيه)

- تعتبر المعلومات ملاءمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية **Predictive Value** أو القيمة التأكيدية **Confirmatory Value** أو كلاهما ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها).
- من المعلومات أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل فمثلاً معلومات حول قيمة الايرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة. ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها.
- ترتبط ملاءمة المعلومات المحاسبية بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة بناءاً على طبيعة المعلومات مثل الافصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند واهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.
- تعتبر المعلومات مادية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محدد للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

ب- التمثيل الصادق Faithful Representation

- تعرض وتمثل التقارير المالية للأغراض العامة الظواهر الاقتصادية بالأرقام والكلمات معلومات وصفية) ويجب أن تكون المعلومات المالية ليس فقط ملائمة وإنما تمثل وتعرض بصدق الظواهر والأحداث التي تريد التعبير عنها، والتمثيل الصادق يقصد به أن المعلومات المالية تمثل وتعبر عن جوهر الظواهر والأحداث الاقتصادية بدلا من الشكل القانوني لها فقط خاصية الجوهر فوق الشكل Substance Over From
- فمثلاً اعداد القوائم الموحدة هو تعبير عن الأحداث الاقتصادية وفق الجوهر الاقتصادي باعتبار أن الشركة التابعة مسيطر عليها وتعامل باعتبارها جزء من الشركة الأم وليس الشكل القانوني باعتبار أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة الأم.
- حتى تكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب ان تعظم وتعزز الصفات التالية: أن تكون كاملة Complete - محايدة Neutral - خالية من الأخطاء Free From Error ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.

خلي بالك التمثيل الصادق بداخلها ٣ حاجات : الإكتمال ، الحياد ، الخلو من الأخطاء)

- وتعني خاصية كاملة: أن تكون المعلومات المالية عن كافة المعلومات ضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.
- تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن ممارسة الحيطة والحذر تدعم وتعزز صفة الحياد للمعلومات وبالتالي تدعم التمثيل الصادق للمعلومات حيث أن الحيطة والحذر وفق مجلس المعايير IASB هي عملية الحذر عند اتخاذ الحكام في ظل ظروف عدم التأكد وبخصوص عدم التأكد في القياس يرى مجلس المعايير أن عملية القياس في ظل ظروف عدم التأكد لا تمنع أن تكون المعلومات مفيدة وعلى أي حال في بعض الحالات فإن المعلومات الأكثر ملائمة قد تكون ذات مستوى مرتفع من عدم التأكد في القياس لكن معظم المعلومات المفيدة تخضع لمستوى منخفض من عدم التأكد في القياس.

CARVEN

- وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يتم وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشأة وتحيزاً لهم وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين وتقيين الأداء.
- أما خاصية الخلو من الأخطاء يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المعلن عنها.
- إن خاصية التمثيل الصادق بذاتها ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملاءمة فمثلاً قد تسلم المنشأة أصل غير متداول (معدات مثلاً) من خلال منحة حكومية فإذا تم اثبات ذلك الأصل المستلم بدون قيمة أو قيمة رمزية جنيه واحد مثلاً فإن تلك القيمة تعبر بصدق عن التكلفة لكنها غير ملائمة للتعبير عن قيمة الأصل المستلم، ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المنشأة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمنشأة لأنه لا يمكن تحدي مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها مثل الشهرة المولدة داخلياً والتي لا يتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها.

وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معاً.

ثانياً: الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات

تشمل هذه الخصائص ما يلي:

القابلية للمقارنة Comparability

- يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معنية مع القوائم لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات.
- وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.
- رغم أنه من الممكن تمثيل ظاهرة اقتصادية مفردة بصدق بطرق متعددة إلا أن السماح بطرق محاسبة بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلص من قابلية المقارنة.

القابلية للتحقق Verifiability

- تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس أي مدى وجود عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً.
- قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة مثل جرد النقدية. أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس طرق تحديد التكلفة الوارد أولا صادر أولا مثلاً.

التوقيت المناسب Timeliness

تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما ان البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية ولكن مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متواجد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

القابلية للفهم Understandability

يعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف ووصف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروض بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

ويتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة لا يجعل المعلومات للخصائص النوعية إلى أكبر حد ممكن ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة أو التمثيل الصادق وهي الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر.

قيود (محددات) التكلفة على التقارير المالية المفيدة

أي أن المبالغ التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ولا يوجد معيار ثابت لاختبار التكلفة -المنفعة لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكن موقف على حدة.

٣-٤ القوائم المالية والمنشأة محدة التقرير

هدف القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم بالمعلومات المالية حول أصول والتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المنشأة حيث يتم تزويد تلك المعلومات من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي (قائمة الربح والخسارة، والدخل الشامل الآخر).

وأيضاً من خلال القوائم الأخرة والايضاحات من خلال عرض والإفصاح عما يلي:

- الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المعترف بها بما في ذلك تقديم معلومات حول طبيعتها والمخاطر الناتجة عن الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات.

- الأصول والالتزامات التي لم يتم الاعتراف بها مثل الأصول والالتزامات المحتملة أو الطارئة أي تلك التي لا ينطبق عليها شروط او الم تراف الواردة في الجزء الخامس من الإطار المفاهيمي المبين لاحقاً بما في ذلك تقديم معلومات حول طبيعتها والمخاطر الناتجة عنها.
- التدفقات النقدية.
- المساهمة (الاستثمارات) المقدمة من المالكين والتوزيعات لهم.
- الطرق والافتراضات والأحكام المستخدمة في تقدير المبالغ المعروضة أو المفصح عنها والتغيرات فيها.

فترة التقرير : Reporting Period (المده اللي أنا بعمل التقارير عنها)

- يتم إعداد القوائم المالية لفترة مالية محددة من الزمن تسمى (فترة التقرير) وقد تكون هذه الفتره سنويه أو نصف سنويه أو ربع سنويه حيث تقدم تلك القوائم معلومات حول الأصول والالتزامات بما في ذلك الأصول والالتزامات غير المعرف بها وكذلك معلومات حول الدخل والمصاريف لفترة التقرير.
- عند عرض القوائم المالية يتم عرض معلومات مقارنة لفترة مالية واحدة سابقة على الأقل وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تحديد وتقييم التغيرات وسلوك اتجاه Trend) بنود القوائم المالية.
- يتم إدراج المعلومات حول العمليات المستقبلية والأحداث المستقبلية الممكن حدوثها ضمن القوائم المالية إذا توافر الشرطيين التاليين معاً: إذا كانت متعلقة بأصول والتزامات بما فيها الأصول والالتزامات غير المعترف بها مثل الأصول والالتزامات المحتملة أو الطارئة أو حقوق الملكية والقائمة خلال أو عند نهاية فترة التقرير أو متعلقة ببنود الدخل والمصاريف الفترة التقرير.
- أن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية فمثلاً إذا كان الأصل أو الالتزام يتم قياسه من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية فإن المعلومات حول كيفية تقدير تلك التدفقات يمكن أن يساعد مستخدمي القوائم في فهم المبالغ التي تم قياسها وآليات تحديدها.

فرضية الاستمرارية : Going Convern Assumption

يتم عادة إعداد القوائم المالية بافتراض بأن المنشأة معدة التقرير Reporting Entity مستمرة إلى أجل غير محدد في المدي المستقبلي المنظور ويتم عند إعداد وعرض القوائم المالية بأنه ولا يوجد نية أو حاجة في الدخول في عملية تصفية أو وقف نشاط المنشأة.

وإذا كان هناك نية أو حاجة للتصفية أو وقف نشاط المنشأة فإن القوائم المالية سيتم إعدادها على أساس مختلف مثل أساس التصفية مثلاً وفي هذه الحالية يجب أن تفصح القوائم المالية عن الأساس المستخدم لإعدادها علماً بأن معيار المحاسبة الدولي يتطلب الافصاح عن الظروف المهددة لفرضية الاستمرارية والمتوقع حدوثها خلال (١٢) شهر من تاريخ القوائم المالية.

المنشأة معدة التقرير The Reporting Entity

- المنشأة المعدة للتقرير هي المنشأة التي يطلب منها أو تختار إعداد القوائم المالية وقد تكون منشاة منفردة ليس لها شركات تابعة أو زميلة او مشاريع مشتركة) أو جزء من منشأة أو قد تتضمن أكثر من منشأة وليس بالضرورة أن تكون المنشأة معدة للتقرير لها كيان قانوني.
- إذا كانت للمنشأة الأم (س) سيطرة على منشأة تابعة أخرى (ص) فإن المنشأة معدة للتقرير تشمل المنشأة الأم ومنشآتها التابعة وبالتالي تسمى القوائم المالية للمنشأة معدة التقرير بالقوائم المالية الموحدة أما إذا تم إعداد القوائم المالية للمنشأة الأم فقط فإن القوائم المالية تسمى قوائم مالية غير موحدة.
- إذا كانت المنشأة معدة التقرير تسمى القوائم المالية المجمعة فعلى سبيل المثال إذا كان الملك (المستثمر) فرد يملك الشركات (أ)، و (ب)، و(ج) ولا يوجد علاقة بين الشركات ولكل شركة قوائم مستقلة وكيان قانوني مستقل ولكن الملك يرغب بتجميع القوائم المالية للشركات معاً ففي هذه الحالة فإن القوائم المالية للشركات معاً تسمى القوائم المالية المجمعة.
- القوائم المالية الموحدة تقدم معلومات حول اصول والتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف للمنشأة الأم، والمنشئات التابعة لها باعتبارها جميعاً منشأة واحدة تطبيقاً لخاصية الجوهر فوق الشكل.
- لا تعرض القوائم المالية الموحدة معلومات منفصلة حول أصول والتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف لأى من المنشآت التابعة حيث تبين القوائم المالية الخاصة بكل منشأة تابعة تلك المعلومات.

عناصر القوائم المالية

تمثل عناصر القوائم المالية بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف.

أولاً : الأصل Asset : هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة ويتضمن هذا التعريف الأركان التالية:

- أن الأصل هو مورد اقتصادي.
- وجود السيطرة على المورد الاقتصادي.

ويبين الإطار المفاهيمي ما يلي بخصوص ماهية المورد الاقتصادي وتعريف السيطرة:

(أ) المورد الاقتصادي هو حق من الممكن أو بمقدوره أن ينتج عنه منافع اقتصادية.

(ب) الحق: الحق الذي من الممكن أن ينتج عنه منافع اقتصادية يأخذ أشكال عديدة منها:

١ ـ حقوق يقابلها التزامات على أطراف أخرى

مثل حق المنشأة باستلام نقدية من منشأة أخرى كالدمم المدينة، أو حقوق باستلام سلع أو خدمات مثل مبالغ مدفوعة مقدماً للمورد أو حقوق لتبادل أصول أو أدوات مالية مع طرف آخر وشروطها إيجابية للمنشأة بتاريخ إعداد القوائم المالية مثل وجود عقود آجلة تسمى مشتقات مالية لشراء عملة أجنبية مقابل عملة أخرى مثل اليورو / الدولار بسعر محدد فإذا ارتفع سعر صرف العملة المتعاقد عليها بتاريخ إعداد القوائم فإن قيمة العقد سترتفع أي تصبح لها قيمة موجبة ويحقق العقد أرباح تقييم عندها يظهر حساب يسمى مشتقات مالية قيمة عادلة موجبة ضمن الأصول أو حقوق الانتفاع من مطالبات على أطراف أخرى سينتج عنها استلام مورد اقتصادي نقدي أو أي أصل أخر عند توفر أحداث مستقبلية غير مؤكدة مثل الأصول المحتملة.

٢ ـ حقوق لا تمثل التزامات على أطراف أخرى

مثل حقوق استخدام ناتجة عن استئجار أصول من شركات أخرى رسملة عقد الايجار بموجب معيار (IFRS١٦) حيث يعتبر حساب حقوق استخدام الأصول المستأجرة ضمن أصول المستأجر وكذلك حقوق استخدام الملكية الفكرية.

- يشير الإطار المفاهيمي هنا بأن هناك سلع وخدمات يتم استلامها واستهلاكها فوراً حيث تتحول إلى مصروف عند استلامها مثل خدمات العاملين لدى المنشأة حيث يتم استلام المنفعة منها واستهلاكها فوراً لذلك فإن حق المنشأة في الحصول على المنافع الناتجة عن تلك الأصول أو الخدمات تكون موجوداً لحظياً فقط أي لحظة الحصول عليها.
- لا تعتبر كافة حقوق المنشأة أصولاً يتم الاعتراف بها لذلك حتى تكون الحقوق أصولاً يجب أن يكون من الممكن (القدرة) الحصول عليها دون المنشآت الأخرى أي يمكنها منع المنشآت الأخرى من الحصول على منافعها ومثال على ذلك حقوق المنشأة في الحصول على السلع والخدمات العامة مثل استخدام الطرقات والمرافق العامة فلا تعتبر أصولاً للمنشأة.
- هناك حالات لا تحصل المنشأة على منافع اقتصادية من ذات تلك الأصول مثل أدوات الدين والملكية الصادرة عن المنشأة والمعاد شرائها من قبل نفس المنشأة مثل أسهم الخزينة والتي تصنف كتخفيض الحقوق الملكية ومن الحالات الأخرى أيضاً عند اعداد القوائم المالية الموحدة لمجموعة شركات أي قوائم مالية موحدة للشركة الأم وشركاتها التابعة فإن أداة الملكية أو أداة الدين التي تصدرها إحدى الشركات في المجموعة والمحتفظ بها من قبل أداة الملكية أو أداة الدين التي تصدرها إحدى الشركات في المجموعة والمحتفظ بها من قبل شركة أخرى في نفس المجموعة لا تعتبر موارد اقتصادية للمنشأة معدة التقرير حيث يتم استبعاد وحذف تلك العمليات عند إعداد القوائم الموحدة.

احتمالية الحصول على منافع اقتصادية من الأصل

- يبين الإطار المفاهيمي بأنه ليس بالضرورة أن يكون من المؤكد أو حتي من المرجح بأن يولد الحق منافع اقتصادية وإنما يكفي أن تكون تلك الحقوق موجود ويوجد إمكانية للمنشأة للحصول على تلك الحقوق دون المنشآت الأخرى.
- قد يكون الحق يستوفي تعريف المورد الاقتصادي ويعتبر أصلاً حتى لو كانت احتمالية توليد منافع اقتصادية منخفضة حيث تؤثر احتمالية تحقيق منافع اقتصادية للمنشأة على كيفية معالجة الأصل سواء بالاعتراف به أو الإفصاح عنه فقط بإيضاحات البيانات المالية.

وجود السيطرة على المورد الاقتصادي

تسيطر المنشأة على المورد الاقتصادي إذا كان لديها إمكانية حالية مباشرة لاستخدام المورد الاقتصادي والحصول على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج عنه وتتضمن السيطرة قدرة المنشأة على منع الأطراف (المنشآت الأخرة من توجيه استخدام المورد الاقتصادي والحصول على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج عنه.

ويمكن النظر إلى الأصول وفقاً لطبيعة الأصول وتقسم إلى:

- أصول ملموسة : هي الممتلكات والمصانع والمعدات مثل أثاث، ومباني ومعدات.. إلخ.
- أصول غير ملموسة : هي أصول ليس لها وجود مادي وطويلة الأجل مثل الشهرة، وبراءة الاختراع، والعلامة التجارية. إلخ.
- أصول بيولوجية (حيوية): وهي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة وهي الثروة الحيوانية والنباتية.
- أصول مالية: وهي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام نقد أو أدوات مالية من أطراف أخرى.
- أصول ناتجة عن حقوق استخدام أصول مستأجرة.
- أصول استخراجية هي أصول الموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز والمحاجر.

ثانياً: الالتزام Li abi l i t y : تعهد حالي على المنشأة لتحويل (نقل) مورد اقتصادي كنتيجة لأحداث سابقة ويبين الإطار المفاهيمي فيما يتعلق بالالتزامات ما يلي:

- الالتزام هو واجب أو مسؤولية ليس للمنشأة القدرة العملية على تجنبها والالتزام يكون دائما مستحق لطرف آخر سواء كان شخص طبيعي أو منشأة أخرى أو مجموعة أشخاص أو مجموعة منشآت أو المجتمع ككل وليس من الضرورة أن يكون ذلك الطرف معروفاً أو محدداً بعينه.
- قد ينشأ الالتزام عن عقد أو قانون أو ما شابه مثل مخصص ضريبة الدخل أو قد ينشأ عن ممارسات الشركة وسياساتها المعلنة وتسمى عندها الالتزامات الاستنتاجية.

نقل أو تحويل المورد الاقتصادي:

يتضمن تعريف الالتزام أنه يتطلب نقل مورد اقتصادي للغير ولتحقيق ذلك فإن الالتزام يجب أن يكون قادر أو يمكنه أن يتطلب تحويل مورد اقتصادي الطرف آخر وليس بالضرورة أن تكون تلك الإمكانية مؤكدة أو حتى مرجحة الحدوث لكن يكفي فقط أن يكون الالتزام موجوداً وأن يتوفر على ما يشير إلى أنه يتطلب نقل مورد اقتصادي للغير ويمكن أن يستوفي الالتزام التعريف السابق حتى لو كانت احتمالية تحويل أو نقل المورد الاقتصادي منخفضة وعليه هناك التزامات يعترف بها بالقوائم المالية وأخرى يجب الافصاح عنها فقط وبالتالي فهي موجودة.

ومن الأمثلة على الالتزامات ما يلي:

- التزام بدفع نقدية مثل ذمم دائنة أو مصاريف مستحقة الدفع وغيرها.
- التزامات لتسليم بضاعة أو تقديم خدمات مثل إيرادات مقبوضات مقدماً
- التزامات لتبادل موارد اقتصادية مع طرف آخر وكون شروطها غير إيجابية للمنشأة بتاريخ إعداد القوائم المالية مثل وجود عقود آجلة (تسمى مشتقات مالية) لشراء عملة أجنبية مقابل عملة أخرى مثل اليورو / الدولار بسعر محدد فإذا انخفض سعر صرف العملة المتعاقد عليها بتاريخ إعداد القوائم فإن قيمة العقد ستنخفض أي تصبح له قيمة سالبة ويحقق العقد خسارة تقييم عندها يظهر حساب يسمى مشتقات مالية قيمة عادلة سالبة ضمن الالتزامات.

الالتزام الحالي نتيجة حدث سابق:

ينشأ الالتزام الحالي كنتيجة لأحداث سابقة إذا حصلن المنشأة على المنافع الاقتصادية مثل شراء بضاعة أو الحصول على خدمات مما ينتج عنه اضطرار المنشأة إلى نقل مورد اقتصادي دفع نقدية مثلاً للغير بحيث لم يكن على المنشأة نقله لو لا ذلك (أي لو لا حصول المنشأة على منافع أو اتخاذها إجراء نتج عنه نشأة التزام لنقل مورد اقتصادي للغير).

ثالثاً: حقوق الملكية Equi t y حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد طرح كافة الالتزامات أي أن

حقوق الملكية = الأصول – الالتزامات

CARVEN

- إن حقوق الملكية هي المطالبات على المنشأة والتي لا تمثل التزامات وتنشأ حقوق الملكية أما بموجب عقد أو تشريع أو أية وسيلة أخرى ففي الشركات المساهمة فإن الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلي مثل التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي البيانات المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المشروع على توزيع أو استعمال ملكيتها.
- يتم تكوين الاحتياطيات أحياناً بناءاً على تشريع أو قانون آخر من أجل إعطاء المشروع ودائنوه حماية إضافية من آثار الخسائر كما أن احتياطيات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب في حال التحويل إلى مثل هذه الاحتياطيات. إن وجود وحدم هذه الاحتياطيات القانونية والتشريعية والضريبية هي معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات إن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات.

تعريف الدخل والمصروفات Definitions of Income and Expenses

الدخل Income

هو الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.

يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات Revenues والمكاسب Gains ويتحقق افراد في سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وربع حق الامتياز ، وتمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع مثل مكاسب بيع الأصول الثابتة.

المصروفات Expenses

هي النقص في الاصول او الزيادة في الالتزامات والتي تؤدي إلى النقص في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق بالتوزيعات التي للمالكين لا تعتبر توزيعات الأرباح ضمن مصروفات) وتعتبر بنود الدخل والمصروفات من عناصر القوائم المالية التي تعبر عن وتقيس أداء المنشأة ولا تقل أهمية المعلومات حول بنود الدخل والمصاريف عن اهمية المعلومات حول الأصول والالتزامات.

٤-٤ الاعتراف والغاء الاعتراف Recognition and Derecognition

الاعتراف: هو عملية تسجيل وإدراج بند ما من خلال مبلغ نقدي في قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي الدخل الشامل للبنوك التي تستوفي تعريف أحد عناصر البيانات المالية والتي تشمل الصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتسمى القيمة التي يعترف بها لأى أصل أو التزام أو حق ملكية بالقيمة المسجلة (المدرجة) ويتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة تجعلها مفهومة وقابلة للمقارنة.

ويعتبر الاعتراف مناسباً إذا كان يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة حول بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف وأن يمثل الاعتراف بصدق تلك البنود لأن الهف هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين.

معايير الاعتراف

تتضمن شروط في القوائم المالية ما يلي:

- يتم الاعتراف بالبنود التي تستوفي (تحقق) تعريف الأصل، الالتزام وحق الملكية في قائمة المركز المالي وأيضا يتم الاعتراف بالبنود التي تستوفى تعريف الدخل والمصروف في قائمة الأداء المالي (قائمة الدخل الشامل) وعلى أي حال ليس كافة البنود التي تستوفي شروط الاعتراف يعترف بها.
- من منظور الإطار المفاهيمي فإن عدم الاعتراف ببند القوائم المالية انطبقت عليه شروط الاعتراف يجعل قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي أقل اكتمالا وقد يؤدي ذلك استبعاد معلومات مالية مفيدة من القوائم المالية.

ومن جانب آخر قد يؤدي الاعتراف ببعض بنود القوائم المالية التي تستوفي شروط الاعتراف إلى عدم تقديم معلومات مفيدة أي تتصف بالملائمة والتمثيل الصادق لمستخدمي المعلومات.

ومن الأمثلة أن عملية الاعتراف قد لا تؤدي دائما إلى تقديم معلومات ملائمة ما يلي:

- وجود حالة عدم التأكد من وجود الأصل أو الالتزام
- احتمالية حدوث التدفق النقدي الصادر أو الوارد متدنية

وحتى إذا توافرت خاصية الملاءمة عند الاعتراف بأحد بنود القوائم المالية فإن الاعتراف بتلك البنود يجب أن يحقق خاصية التمثيل الصادق والتي قد تتأثر بما يلي:

- عدم التأكد في عملية القياس.
- عدم الاتساق في الاعتراف (عدم المطابقة).
- العرض والإفصاح.

محدد التكلفة:

تتأثر عملية الاعتراف بمحدد التكلفة حيث يتم الاعتراف بالأصل والالتزام إذا كانت منافع المعلومات التي ستقدم لمستخدمي المعلومات من خلال الاعتراف ستكون على الأرجح تبرر تكاليف الحصول على تلك المعلومات واستخدامها.

إلغاء الاعتراف (الاستبعاد)

- إلغاء الاعتراف هي عملية استبعاد كل أو جزء من الأصل أو الالتزام المعترف به من قائمة المالي ويتم ذلك عندما لم يعد يستوفي البند المعترف به تعريف الصل أو الالتزام وكما يلي:
- إلغاء الاعتراف بالأصل يتم عندما تفقد المنشأة السيطرة على كل أو جزء من الأصل المعترف به.
- إلغاء الاعتراف بالالتزام يتم عندما لم يعد على المنشأة التزام حالي لكل أو جزء من الالتزامات المعترف بها.

١- القياس

تتمثل أسس القياس فيما يلي:

- التكلفة التاريخية (ترتكز على تكلفة الأصل منذ شراؤه) توفر التكلفة التاريخية معلومات مستمدة (على الأقل جزئيا من سعر المعاملة أو حدث آخر أدى إلى ظهور العنصر الذي يتم قياسه بتاريخ الحصول عليه.

- التكلفة التاريخية للأصول تنخفض إذا حدث تدني في قيمتها والتكلفة التاريخية للالتزامات تزداد إذا أصبحت محملة بالأعباء أي خسارة إحدى طرق تطبيق مقياس التكلفة التاريخية على الأصول والالتزامات المالية هو قياسها بالتكلفة المطفأة.

أساس القيمة الجارية (ترتكز علي تكلفه الأصل في الوقت الحالي)

القيمة الجارية تقدم معلومات مقاسة بوحدة النقد حول الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات باستخدام معلومات حديثة لتعكس الظروف السائدة بتاريخ القياس.

يتضمن مقياس القيمة الجارية ما يلي:

- **القيمة العادلة** (أن كل المعلومات بتكون متوفره للبائع والمشتري وبتكون محتاجه سوق نشط)هو السعر الذي يمكن استلامه لبيع الأصل أو دفعه لنقل (تسديد) التزام في عملية اعتيادية بين المشاركين بالسوق بتاريخ القياس.

وتعكس القيمة العادلة التوقعات الحالية للمشاركين بالسوق حول مبلغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلة ويمكن الحصول على القيمة العادلة مباشرة من سوق نشط وفي حالات أخرى يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب قياس أخرى مثل الأساليب المعتمدة على التدفقات النقدية المتوقعة.

✓ **القيمة من الاستعمال وقيمة الاستيفاء**

القيمة من الاستعمال: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية أو المنافع الاقتصادية الأخرى المتوقع الحصول عليها نتيجة استخدام الأصل والتخلص منه.

والقيمة الاستيفائية: هي القيمة الحالية للنقد والموارد الاقتصادية الأخرى والمتوقع أن تلتزم المنشأة بها للوفاء بالالتزام.

✓ **التكلفة الجارية**

التكلفة الجارية للأصل هي التكلفة المدفوعة بما فيها تكاليف العملية (مصاريف وعملات الشراء للحصول على أصل مكافئ بتاريخ القياس.

والتكلفة الجارية للالتزام هو المبلغ الذي يمكن استلامه للحصول على التزام مكافئ مطروحاً منه تكاليف العملية (مصاريف وعمولات الحصول على (الالتزام) بتاريخ القياس.

العوامل المؤثرة في اختيار أساس القياس المناسب:

أولاً: الملاءمة : Relevance

تتأثر ملاءمة المعلومات المقدمة من خلال أسس القياس بالعوامل التالية:

✓ **خصائص الأصل أو الالتزام:**

- هل هناك تذبذب في التدفقات النقدية.
- حساسية القيمة لعوامل السوق أو المخاطر الأخرى.
- الثبات في إختيار الأساس المحاسبي

على سبيل المثال لا تقدم التكلفة المطفأة Amortized Cost (السندات) معلومات ملائمة حول المشتقات المالية والتي يجب تقييمها بالتكلفة المطفأة.

✓ **المساهمة في التدفقات النقدية المستقبلية**

حيث تتأثر ملاءمة المعلومات المقدمة من خلال أسس القياس بما يلي:

- فيما إذا كانت التدفقات النقدية ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر مع موارد اقتصادية أخرى.
- طبيعة أنشطة أعمال المنشأة.

على سبيل المثال إذا تم استخدام مجموعة أصول معاً لإنتاج السلع أو الخدمات فإن التكلفة التاريخية يمكنها تقديم معلومات ملائمة حول هوامش الربح المتحققة خلال الفترة المالية.

ثانياً: التمثيل الصادق : Faithful Represent

إن المدى الذي تقدم به اسس القياس معلومات تتصف بالتمثيل الصادق تتأثر بما يلي:

عدم الاتساق بالقياس:

إذا كانت القوائم المالية تتضمن قياسات (أسس قياس) غير متسقة أو ما يسمى عدم الاتساق في القياس المحاسبي فإن تلك القوائم المالية قد لا تمثل بصدق بعض الجوانب المتعلقة بالمركز المالي والأداء المالي. إذا كانت أصول والتزامات معينة مرتبطة ببعضها البعض فإن استخدام أسس قياس مختلفة سيؤدي إلي عدم الاتساق في القياس المحاسبي. فمثلاً إذا كان لدى شركة أصل مالي يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وتم تمويل شرائه بإصدار سندات تقاس بالتكلفة المطفأة بموجب (IFRS ٩) فإن هناك عدم اتساق في معالجة أصل والتزام مترابطين.

عدم التأكد عند القياس:

إن وجود حالات وظروف عدم التأكد لا تمنع بالضرورة من استخدام أسس قياس تقديم معلومات ملائمة لكن إذا كانت حالة عدم التأكد مرتفعة للغاية قد يكون من الضروري اختيار أسس قياس مختلفة.

محدد التكلفة:

عند اختيار اسس القياس المنسبة لبنود القوائم المالية فإن العامل أو محدد التكلفة دور في اختيار الأساس الذي لا تزيد تكاليفه عن منافعه.

٢- العرض والإفصاح

أولاً: العرض والإفصاح كوسيلة لتوصيل المعلومات

- تقوم المنشأة معدة التقرير بتوصيل المعلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف من خلال عرض المعلومات والافصاح عنها في القوائم المالية.

CARVEN

- يؤدي التوصيل الفعال للمعلومات من خلال القوائم المالية إلى جعل تلك المعلومات أكثر ملائمة ويساهم في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف كما يؤدي ذلك إلى تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات في القوائم المالية

ويتطلب التوصيل الفعال للمعلومات في القوائم المالية ما يلي:

- ✓ التركيز على أهداف ومبادئ العرض والافصاح بدلاً من التركيز على القواعد.
- ✓ تصنيف المعلومات بطريقة تجمع العناصر المتشابهة وتفصل بين العناصر المختلفة.
- ✓ تجميع المعلومات بطريقة لا يتم حجبها أما بالتفاصيل غير الضرورية أو بالتجميع المفرط.

ثانياً: أهداف ومبادئ العرض والافصاح:

لتسهيل التوصيل الفعال للمعلومات في القوائم المالية وعند تطوير متطلبات العرض والافصاح في المعايير يلزم وجود توازن بين

- ✓ إعطاء المنشآت المرونة في تقديم المعلومات الملائمة التي تمثل بشكل صادق أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصروفات.
- ✓ الحاجة إلى المعلومات التي تتصف بقابلية المقارنة من فترة لأخرى لنفس المنشأة وبين المنشأة والمنشآت الأخرى.

٣- التصنيف :

التصنيف: هو فرز الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الدخل أو المصروفات على أساس الخصائص المشتركة لأغراض العرض والافصاح. وتتضمن هذه الخصائص على سبيل المثال لا الحصر - طبيعة العنصر ودوره أو وظيفته في أنشطة الأعمال التي تقوم بها المنشأة وكيفية قياسها.

يمكن أن يؤدي تصنيف الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الدخل أو المصروفات غير المتشابهة أو المختلفة وتجميعها معاً إلى إخفاء المعلومات الملائمة والحد من القابلية للفهم والقابلية للمقارنة وقد لا يوفر تمثيلاً صادقاً لما يجب تمثيله.

أولاً: تصنيف حقوق الملكية

لتوفير معلومات مفيدة يكون من الضروري تصنيف بنود حقوق الملكية بشكل منفصل إذا كانت مكوناتها لها صفات مختلفة أو كانت ناشئة عن متطلبات قانونية مثل الاحتياطي الإجباري للشركات.

ثانياً: تصنيف الدخل والمصروفات

مكونات هذه الايرادات والمصروفات تصنف بشكل منفصل إذا كانت لهذه المكونات خصائص مختلفة ويتم تحديدها بشكل منفصل سيكون من المناسب تصنيف هذه المكونات بشكل منفصل إذا كان ذلك سيؤدي إلى تعزيز فائدة المعلومات المالية الناتجة عنها ويتم عرض بنود الدخل والمصروفات في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر والتي تسمى "قائمة الدخل الشامل "

قائمة الدخل الشامل - الربح والخسارة للفترة + بنود الدخل الشامل الآخر

قائمة الربح أو الخسارة:

- تعتبر قائمة الربح او الخسارة المصدر الأساسي للمعلومات حول أداء المنشأة المالي للفترة المالية اي فترة التقرير.
- يمكن عرض الربح والخسارة في قائمة مستقلة للربح والخسارة (قائمة الدخل).
- ومن حيث المبدأ تصنف بنود الدخل والمصروفات ويتم تضمينها ضمن قائمة الربح والخسارة وتتضمن هذه القائمة مجاميع فرعية وإجمالية للربح والخسارة.

الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income

- في بعض الحالات الاستثنائية يقرر مجلس معايير المحاسبة الدولية استثناء بعض بنود الدخل والمصاريف الناتجة عن التغير في القيمة الجارية لأصل أو التزام أي ناتجة أرباح أو خسائر التقييم من قائمة الربح والخسارة والاعتراف بها كبنود دخل شامل آخر وتظهر كبند ضمن حقوق الملكية). وذلك لتقديم معلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر. ومن الأمثلة على ذلك فائض إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) حيث يعترف بفروقات التقييم لتلك الأصول ضمن حقوق الملكية مباشرة وضمن اخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل.

إعادة تدوير Recycling أو تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة

- يتم تحويل بنود الدخل الشامل الاخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في الفترات اللاحقة إذا ادى ذلك إلى تقديم قائمة الربح والخسارة المعلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر. فمثلاً يتطلب معار التقرير المالي الدولي رقم (٩) IFRS عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي يمثل أداة دين (سندات مثلاً) مصنفة ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وإلغاء الاعتراف قد يكون بالبيع مثلاً فإن الرصيد المتراكم للتغير في القيمة العادلة المعترف بها ضمن حقوق الملكية يتم نقله بالبيع مثلاً فإن الرصيد المتراكم للتغير في القيمة العادلة المعترف به ضمن حقوق الملكية يتم نقله إلى قائمة الربح والخسارة في الفترة المالية التي تم استبعاد (بيع) تلك السندات خلالها.
- إذا لم يؤدي تحويل بنود الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في الفترات اللاحقة إلى تقديم قائمة الربح والخسارة المعلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر فإن المجلس (IASB) يقرر عدم تحويل بنود الدخل الشامل الآخر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في فترات لاحقة عند استبعاد الصل أو الالتزام الذي تمت إعادة تقييمه.

٤- التجميع Aggregation

التجميع هي عملية ضم أو دمج مكونات بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتي تتصف بخصائص متشابهة معاً وتصنيفها في ذات البند مثل عرض الأصول غير المتداولة جميعها ببند واحد باسم "ممتلكات ومعدات وآلات ومكونات بنود النقدية جميعها ببند واحد هو " نقد بالصندوق ولدى الصندوق".

والتجميع يجعل المعلومات أكثر فائدة من خلال تلخيص كمية كبيرة من التفاصيل ومع ذلك فإن التجميع يخفي بعض التفاصيل وبالتالي يجب إيجاد توازن حتى لا يتم حجب المعلومات الملائمة إما بكمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة او بالتجميع المفرط.
وقد تكون هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التجميع في أجزاء مختلفة من البيانات المالية على سبيل المثال عادة ما توفر قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي (قائمة الدخل معلومات ملخصة ويتم توفير معلومات أكثر تفصيلاً في الملاحظات.

٥- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال

مفاهيم رأس المال: يبين الإطار المفاهيمي وجود مفهومين لرأس المال هما المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لراس المال وتتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية وبموجب المفهوم المالي لراس المالي فإن رأس المال يمثل صافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل الطاقة التشغيلية) فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة الممثلة بوحدات الانتاج اليومية أو ساعات تشغيل الآلات.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين المفهوم المالي لرأس المال والمادي لرأس المال:

من حيث	المفهوم المالي	المفهوم المادي
اكتساب الربح	إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمنشأة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الانتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المالكين أو مساهمات منهم أثناء الفترة.
أساس القياس	لا يتطلب استخدام مفهوم محدد (يعتمد على رأي المال المراد الحفاظ عليه)	استخدام التكلفة الجارية (مبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحالي).
اثر التغير في الأسعار على الأصول والمطلوبات	تعتبر الزيادة في أسعار الأصول أرباحاً مباشرة مكتسب حيازة وعند اتباع التكلفة التاريخية يعترف بها كأرباح عند التخلص من الأصل (بيع أو مبادلة)	التغيرات في الاسعار المؤثرة على اصول والتزامات المنشأة وتعتبر تغيرات في قياس الطاقة الانتاجية وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً
راس المال	يمثل صافي الاصول (حقوق الملكية)	الطاقة الانتاجية (مثل الوحدات المنتجة يوميا)

أولاً: أسئلة الاختيار من متعدد

١- بموجب الإطار المفاهيمي للتقارير المالية فإن الأصل هو:
(ا) مورد اقتصادي حالي تملكه المنشأة كنتيجة لاحداث سابقة.
(ب) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.
(ج) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث لاحقة.
(د) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه وتملكه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.

٢- تكون المعلومات المالية ذات صلة باتخاذ القرارات إذا كانت تحقق
(ا) اساس الاستحقاق.
(ب) مبدأ التحقق.
(ج) فرض الوحدة المحاسبية الاقتصادية.
(د) مفهوم الملائمة.

٣- الأطراف التي تهتم بالمعلومات التي تساعد في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار اسهم الشركة:
(ا) المقرضون.
(ب) الحكومة ودوائرها المختلفة.
(ج) المستثمرين الحاليون والمحتملون.
(د) الموردين والدائنون التجاريون.

٤- واحدة مما يلي لا تعتبر من الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية
(ا) القابلية للتحقق
(ب) الملاءمة
(ج) قابلية المقارنة
(د) القابلية للفهم.

٥- حتى تتحقق خاصية التمثيل الصادق فإن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تتسم بما يلي:
(ا) الاكتمال
(ب) الحياد
(ج) خالية من الأخطاء
(د) جميع ما ذكر صحيح

٦- تتحقق خاصية الملائمة إذا كانت المعلومات المالية تتسم بما يلي:
(ا) القيمه التنبؤية والحياد
(ب) القيمة التنبؤية أو القيمة التوكيدية.
(ج) الحياد والاكتمال
(د) الاكتمال والخلو من التحيز

٧- وفق الإطار المفاهيمي إذا كان مستثمر فرد يملك الشركات (س)، (ص)، (ع) ولا يوجد علاقة بين الشركات ولكل شركة قوائم مستقلة وكيان قانوني مستقل ولكن المالك يرغب بتجميع القوائم المالية للشركات معا في هذه الحالة فإن القوائم المالية لتلك الشركات معا تسمى:
(ا) القوائم المالية المجمعة.
(ب) القوائم المالية الموحدة.
(ج) القوائم المالية المنفصلة.
(د) القوائم المالية المفردة.

٨- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية اليت تجعل القوائم المالية مفيدة لمستخدمي المعلومات هي:
(ا) الملاءمه والحياد
(ب) الموثوقية والتمثيل الصادق
(ج) القابلية للتحقق والتوقيت المناسب.
(د) الملاءمة والتمثيل الصادق.

٩- الفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية تتضمن:
(ا) الاستمرارية
(ب) اساس الاستحقاق
(ج) الاعتراف بالإيراد
(د) (أ + ب)

١٠- المفهوم الذي بموجبه يتم اكتساب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمنشأة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الانتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المالكيين أو مساهمات منهم أثناء الفترة:

(أ) المفهوم المالي لرأس المال (ب) المفهوم الاقتصادي لرأس المال
(ج) المفهوم المادي لرأس المال (د) (أ + ب)

١١- بموجب الإطار المفاهيمي فإن تعريف الدخل Income هو:

(أ) الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(ب) الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية بما فيها مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(ج) الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية نتيجة الزيادة في الأصول المحاسبية نتيجة الزيادة في الأصول والالتزامات باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(د) النقص في الصول أو الزيادة في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.

١٢- تتضمن شروط الاعتراف في القوائم المالية بموجب الإطار المفاهيمي ما يلي:

(أ) أن يستوفي البند تعريف الأصل، الالتزام، وحق الملكية الدخل والمصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات مفيدة.
(ب) أن يستوفي البند تعريف (الصل، الالتزام، حق الملكية، الدخل، المصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات ملائمة.
(ج) أن يستوفي البند تعريف (الأصل، الالتزام، حق الملكية، الدخل المصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات تتصف بالتمثيل الصادق للأحداث والعمليات.
(د) أن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات أحدث تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات.

الفصل الثاني المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية

ما المقصود بالأدوات المالية وأين تظهر هذه الأدوات ؟

مثل الإستثمار في الأسهم ، والإستثمار في السندات ، والمشتقات المالية
وتظهر في قائمه المركز المالي وتكون في شكل أصول أو إلتزامات أو حقوق ملكية

وبدأت عملية إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية في عام (٢٠٠٩) حيث صدر المعيار على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولي: الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية.
- المرحلة الثانية: منهجية التدني.
- المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط.(يعني بقلل المخاطر بسبب مثلا التغيير في أسعار سعر الصرف)

هناك توافق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) وهما المجلسان المعنيان بتطوير المعايير المحاسبية بوضع أهداف طويلة الأمد لتحسين التقرير عن الأدوات المالية وتسهيل المحاسبة عليها في وضع إطار موحد لمحاسبة الأدوات المالية.

وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وقد بدأ تطبيق المعيار اعتباراً من ٢٠١٨/١/١م.

١- المعيار Objective ما هو هدف المعيار ؟

إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها.

٢- نطاق المعيار Scope

يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع المنشأت على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء أي ماعدا:

- الحصص في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة، أو معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) القوائم المالية المنفصلة أو معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة أي يطبق المعيار على الاستثمارات في أسهم منشآت أخرى تكون نسبة التملك في أسهمها تقل عن (٢٠) حيث لا يوجد تأثير هام على الشركة المستثمر فيها، ولا تعتبر استثمار في مشروع مشترك.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) عقود الايجار.
- حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) منافع الموظفين.
- الأدوات المالية المصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢).
- الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير العالي رقم (١٧) عقود التأمين باستثناء حقوق التزامات المصدر الناشئة بموجب عقد تأمين يستوفي تعريف عقد الضمان المالي.
- الأيراد الناتج من العقود مع المقاولات له معيار خاص رقم ١٥
- أي عقد أجل بين منشأة مشترية (مستحوذة) وحامل أسهم يرغب ببيع أسهمه لشراء أو بيع أعمال مستحوذ عليها ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) تجميع الأعمال.
- تعهدات الاقتراض لا ينطبق عليها هذا المعيار ولكن ينطبق هذا المعيار على تعهدات القروض التالية: تعهدات القروض التي تصنفها المنشأة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وتعهدات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات المتعلقة بالمدفوعات على أساس السهم والخاضعة لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي.

٣- الاعتراف المبدئي الأولي Initial Recognition

يتم الاعتراف بالأصول المالية أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية ويتم اثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ المتاجرة (التعامل) أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر.

ويقصد هنا بالاعتراف الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة بشكل أولى لأول مرة أصلاً أو التزاماً في الميزانية العمومية ويجب على الشركة اختيار واحدة من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية

- **تاريخ التعامل (المتاجرة):** هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والاعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل.
- **تاريخ التسوية:** أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير ويتم الاعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المنشأة وكذلك الاعتراف بالتخلص من اصل معين (بيع أصل والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.

فمثلاً إذا اتبعت الشركة أسلوب تاريخ المتاجرة فإن العملية تسجل في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ويعترف بربح بيع السندات في عام ٢٠٢٤ .
أما إذا اتبعت الشركة أسلوب تاريخ التسوية فإن العملية تسجل في ٢٠٢٥/١/٢.

٤- تصنيف الأصول المالية Classification of Financial Assets

يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما:

- الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة.(يقصد بالتكلفه المطفأه هي القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي) وتحسب بالتكلفة الأولية مطروحا منها سداد أصل الدين وتستخدم في قياس الإستثمارات طويلة الأجل مثل السندات والقروض
- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى ما يلي:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.)أي دخل بخلاف الدخل الرئيسي

ويتم تصنيف هاتان الفئتان عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على كل مما يلي:

(أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

يقصد به الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية والذي يحدده موظفو الإدارة الرئيسيين في المنشأة وليس اعتمادا على نية إدارة المنشأة لإدارة تلك الموجودات، ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة وبالتالي فإن هذا الشرط يجب تحديده وفق مستوى تجميع أعلى على مستوى المحفظة لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

(ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي

يقصد بذلك أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات المصدرة وأوراق الدفع التمويلية طويلة الأجل.

مثال رقم (١) الأصول المالية من خلال الربح والخسارة (بيان الدخل)

- في ٢٠٢٤/١/١ اشترت شركة الشرق (١٠٠٠٠) سهم من أسهم البنك الأهلي للمتاجرة بسعر (٦) جنيه للسهم وبلغت عمولة الشراء (١٠٠٠) جنيه.
- في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بافتراض أن القيمة العادلة لسهم البنك الأهلي تبلغ (٧) جنيه للسهم.
- في ٢٠٢٥/١/٨ قامت الشركة ببيع (٣٠٠٠) سهم بسعر (٨) جنيه للسهم.
- في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بافتراض أن القيمة العادلة للسهم بلغت (٩) للسهم.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبة اللازمة لما سبق وإثبات القيود الازمة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

الحـــــــل

✓ اثبات الشراء

٦٠٠٠٠		من مذكورين
		حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (١٠٠٠٠ × ٦)
١٠٠٠		حـ/ مصاريف عمولات الشراء
	٦١٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

✓ تقييم الأسهم في ٢٠٢٤/١٢/٣١

١٠٠٠٠		من حـ/ تعديلات القيمة العادلة
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ أرباح أو خسائر حيازة غير متحققة - بيان الدخل (١٠٠٠٠ × ٧ – ٦)

CARVEN

✓ اثبات بيع السهم في ٢٠٢٥/١/٨

من حـ/ النقدية (٣٠٠٠ × ٨)		٢٤٠٠٠
إلى مذكورين		
حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (٣٠٠٠ × ٦)	١٨٠٠٠	
حـ/ أرباح بيع متحققة ٣٠٠٠ (٨-٦) - في الأرباح والخسائر	٦٠٠٠	

✓ تقييم الأسهم في ٢٠٢٥/١/٣١

إن رصيد حساب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يبلغ (٤٢٠٠٠) جنيه (٦٠٠٠٠ – ١٨٠٠٠) في حين أن القيمة العادلة للأسهم في ٢٠٢٤/١/٣١ بلغت ٦٣٠٠٠ جنيه (٧٠٠٠) سهم ×٩) وبالتالي يجب أن يكون حساب تعديلات القيمة العادلة مديناً برصيد ٢١٠٠٠ جنيه وبما أن هناك رصيد سابق مدين لهذا الحساب برصيد ١٠٠٠ جنيه فيتم جعله مديناً بمبلغ (١١٠٠٠) جنيه (٢١٠٠٠ - ١٠٠٠٠) بالقيد التالي:

من حـ/ تعديلات القيمة العادلة		١١٠٠٠
إلى حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١١٠٠٠	

وعليه فإن قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٤/١/٣١ سوف تظهر كما يلي:

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر	٤٢٠٠٠
تعديلات القيمة العادلة (مدين) (١١٠٠٠ مدين + ١٠٠٠٠ مدين)	٢١٠٠٠
القيمة العادلة (٧٠٠٠ × ٩)	٦٣٠٠٠

٧- المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية Derivatives

أ) المشتقات المالية: هي أدوات مالية تنتج عن عقود تقوم المنشأة بعقدها مع الغير وتتصف بما يلي:

- تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد مثل سعر الفائدة وأسعار صرف العملة وسعر سلعة معينة مثل النفط أو الذهب او مؤشر ائتمان أو غيرها.
- لا تحتاج صافي استثمار أولي عند إبرام العقد أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.
- سيتم تسويتها في المستقبل.

ب) ومن الأمثلة عليها هي: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المقايضة، وعقود الخيار.

يجب على المنشأة قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة في صلب الميزانية ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن بيات الدخل أو ضمن حقوق الملكية اعتمادا على الغرض منها كما يلي:

- إذا كانت بغرض المتاجرة (المضاربة) يتم الاعتراف بفروقات التقييم في بيان الدخل.
- إذا كانت بغرض التحوط لمواجهة الآثار السلبية لتغييرات قيمة الأصل أو المطلوب المالي).
- الاعتراف بفروقات تقييم القيمة العادلة حسب نوع التحوط وفيما إذا كان تحوط قيمة عادلة، أو تحوط تدفق نقدي.

أولاً: العقود الآجلة Forward Contracts

هي عقود بين طرفين لشراء أو بيع مقدار محدد من الأدوات المالية أو السلع أو العملات الأجنبية أو أي أصل آخر بسعر مستقبلي معين وهو ما يسمى السعر الآجل أو سعر الممارسة ويعتبر هذا النوع من العقود ملزمة لطرفي العقد ولا يترتب عليها في الغالب دفع علاوة عند إبرام العقد ويتم الاتفاق على شروط العقد بين الطرفين من حيث تاريخ الممارسة والسعر وكمية الأصل موضوع العقد، ويجب لاحظة أنه عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد أجل فإن القيمة العادلة للالتزام عادة تكون متساوية وبالتالي فإن صافي القيمة العادلة للعقد الأجل تساوي صفراً وبالتالي فإن صافي القيمة العادلة للعقد الأجل تساوي صفراً وبالتالي لا يتم الاعتراف بأي مبلغ في الدفاتر.

ثانياً: العقود المستقبلية Futures

هي شبيه بالعقود الآجلة إلا إن هذه العقود تكون مدرجة في البورصة أو من خلال الجهات المصدرة لها على شكل عروض محددة بكميات وأسعار معروضة بشكل مسبق.

ثالثاً: عقود المبادلات (المقايضة) Swaps

هي عقود المبادلة ادوات مالية بين طرفين بأسعار وشروط محددة بحيث يتم تنفيذها في المستقبل مثل عقود مبادلة العملات الأجنبية وعقود مبادلة أسعار الفائدة.

وبالنسبة لعقود مبادلة العملات الجنبية على سبيل المثال فإن عقود التبادل هي عقود أجلى لبيع العملات الأجنبية مقابل بيع العملات الجنبية في السوق الفورية مقرونة مع عقد شراء عكسي بتاريخ استحقاق مختلف أي أن هذه الآلية تتطلب ما يلي:

بيع أجل لعملات أجنبية بتاريخ مستقبلي.
في نفس الوقت شراء عملات اجنبية بتاريخ مستقبلي.
يكون حجم البيع والشراء متساوي.
تحدث العمليات عملية بيع العملات الأجنبية وشراءها مع نفس الطرف (البنك) الذي يتعامل معه العميل وفقط تختلف تواريخ الاستحقاق.

رابعاً: عقود الخيار Options

هناك نوعان من انواع الخيارات:

- حق شراء Call Option ويشمل شراء حق خيار الشراء وشراء حق خيار البيع.
- حق بيع Put Option يشمل بيع حق خيار الشراء وبيع حق خيار البيع.

CARVEN

هناك نمطين لعقود الخيار هما: النمط الأوروبي والذي تتم ممارسته فقط عند الاستحقاق أو بتاريخ الممارسة والنمط الآخر هو النمط الأمريكي والذي يتيح الحامل عقد الخيار ممارسة العقد في أي يوم ضمن فترة العقد دون الانتظار لحين الاستحقاق والذي تبلغ قيمته عند إبرام العقد أي العلاوة أعلى من العقود الأوروبية.

مفهوم خيار الشراء Call Option

خيار الشراء عبارة عن اتفاقية بين طرفين تتضمن أن يكون الطرف (المشتري) الحق وليس الإلزام بشراء موجود معين بسعر محدد خلال فترة محددة ويدفع هذا الطرف (المشتري) للطرف الآخر (البائع) ثمناً لهذا الحق يسمى علاوة مع ملاحظة أن الطرف الآخر (البائع) يكون ملتزماً بتنفيذ الاتفاقية باعتباره قد قبض ثمناً له وباعتباره مقتنعاً بأن السعر المحدد في الصفقة يعتبر ثمناً مناسباً للتخلي عن الموجود.

مفهوم خيار البيع Put Option

خيار البيع عبارة اتفاقية (عقد) بين طرفين تعطي الحق وليس الإلزام بموجبها للمشتري حامل الحق) بأن يبيع موجود معين بسعر معين خلال فترة زمنية معينة ويدفع المشتري مقابل هذا الحق ثمن (علاوة) Premium للطرف الآخر (البائع) والذي يكون ملتزماً بالتنفيذ في حال رغبة المشتري بذلك.

مثال رقم (٢)

بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/١ أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقد آجل مع أحد البنوك لشراء ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني يستحق في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر أجل (٠.٩٢٠) جنيه لكل جنيه استرليني وذلك لأغراض المتاجرة.
في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بلغ سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الجنيه المصري (٠.٩٧٠) وقد بلغت قيمة العقد العادلة في سوق المشتقات المالية (٥٠٠٠) جنيه.
في ٢٠٢٥/٢/١ تم تنفيذ العقد بالشروط المحددة علماً بأن سعر الصرف السائد للجنيه في ذلك اليوم (٠.٩٥٠) جنيه
المطلوب: اثبات القيود المتعلقة بالعقد الآجل منذ شرائه حتى تاريخ الممارسة

الحـــــــل

عند إبرام العقد لا يتم اثبات أية قيود يومية.
في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وهو تاريخ الميزانية العمومية يتم اعداد القيد التالي:

من حـ/ عقود آجلة - شراء جنيه استرليني		٥٠٠٠
إلى حـ/ أرباح غير محققة لحيازة عقود آجلة	٥٠٠٠	

اقفال حساب أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة في بيان الدخل بالقيد التالي:

من حـ/ أرباح غير محققة لحيازة عقود آجلة		٥٠٠٠
إلى حـ/ ملخص الدخل	٥٠٠٠	

في ٢٠٢٥/٢/١ يتم تنفيذ العقد وفي الغالب يتم ممارسة العقد على أساس الصافي:

من حـ/ الصندوق		٣٠٠٠
١٠٠٠٠٠ (٠.٩٢٠ – ٠.٩٥٠)		
حـ/ خسائر متحققة لتنفيذ العقد		٢٠٠٠
إلى حـ/ عقود آجلة – شراء جنيه	٥٠٠٠	

هاااااااام جدااااا

محاسبة التحوط :

التحوط : هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال إستخدام مشتقة مالية واحده أو أكثر لمقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات لأصل أو إلتزام لأي عملية مستقبلية

يجب التفرقة بين :

١)أداة التحوط : هي تتمثل في المشتقات المالية ويطلق علي الأداة المالية أداة التحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند أو العنصر المتحوط به
٢) البند المتحوط به : هو أصل أو إلتزام أو تعاقد أو صافي إستثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأه إلي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية

ما هي أنواع التحوط ؟ هناك ٣ أنواع

١)تحوط القيمة العادلة : هو التحوط تجاه التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو إلتزام مالي مثل الإلتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود تغيرات في القيمة العادلة لها
٢)تحوط التدفقات النقدية : هو التحوط تجاه التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بأصل أو إلتزام ومن المحتمل أن توفر هذه التغيرات عن الأرباح والخسائر
٣)تحوط صافي الإستثمار في عملية أجنبية : تتعلق بالتحوط تجاه التغيير في التدفقات النقدية الناتجة من الإستثمار في عملية أجنبية

أولاً: أسئلة الاختيار من متعدد

١- يتم تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار رقم (٩) كما يلي باستثناء واحدة هي:
(ا) الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة.
(ب) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
(ج) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
(د) أصول مالية بالتكلفة من خلال الربح والخسارة.

٢- تم شراء أسهم للمتاجرة وتم تصنيفها ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بمبلغ (١٢٠٠٠) جنيه وبلغت عمولة الشراء (٧٠٠) جنيه فإن تكلفة شراء الأسهم ستظهر بمبلغ
(أ) ١٢٠٠٠ جنيه (ب) ١٢٧٠٠ جنيه
(ج) ١١٣٠٠ جنيه (د) لا شئ مما سبق

٣- يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يستوفى الشروط التالية:
(أ) اختبار نموذج الاعمال. (ب) اختبار خصائص التدفق النقدي.
(ج) نية الإدارة (د) (أ + ب)

٤- يستخدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩) منهج ذي نموذج مختلط في القياس أي من نماذج القياس الآتية يعتبر مقبولاً بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٩):
(أ) التكلفة المطفأة والقيمة العادلة وتكلفة الاستبدال. (ب) التكلفة المطفأة والقيمة العادلة وصافي القيمة القابلة للتحقيق.
(ج) التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. (د) التكلفة المطفأة والقيمة العادلة وتكلفة الاستبدال المستهلكة.

٥- ما هي الظروف التي يمكن فيها معالجة الربح أو الخسارة من أداة حق الملكية المسجلة بالقيمة العادلة في دخل شامل آخر.
(أ) عندما لايتم الاحتفاظ باستثمار حقوق الملكية للمتاجرة (ب) عند شراء اسهم الخزينة
(ج) عندما يكون استثمار حقوق الملكية متوفر برسم البيع. (د) عندما يتم الاحتفاظ باستثمار حقوق الملكية للمتاجرة.

٦- فيما يتعلق بالاستثمارات الاستراتيجية في السهم المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر يتم الاعتراف بأرباح البيع لتلك الأسهم وتوزيعات الارباح المقبوضة كما يلى:
أرباح البيع توزيعات الارباح المقبوضه
(أ) ضمن الارباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر (ب) ضمن الأرباح والخسائر ضمن الأرباح والخسائر
(ج) ضمن الدخل الشامل الآخر ضمن الأرباح والخسائر (د) ضمن الدخل الشامل الآخر ضمن الدخل الشامل الآخر

٧- يتم تقييم الاستثمارات المالية في السندات التي يكون الهدف منها جمع التدفقات النقدية ولا يحتفظ بها للمتاجرة
(أ) بالتكلفة المطفأة شريطة عدم بيع اي جزء منها خلال فترة الاقتناء
(ب) بالتكلفة المطفأة حتى عند بيع جزء منها خلال فترة الاقتناء لأغراض تمويل نفقات رأسمالية.
(ج) بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. (د) بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر.

٨- باعت شركة سندات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بربح مقداره (٢٠٠٠٠) جنيه علماً بأن تاريخ التسوية في ٢٠٢٤/١/٢ إذا اعترفت الشركة بالربح في عام ٢٠٢٤ تكون الشركة قد اتبعت أسلوب.... كسياسة محاسبية لها:
(أ) تاريخ المتاجرة (ب) تاريخ التسوية
(ج) تاريخ التسديد (د) الأساس النقدي

٩- يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها إلى حد كبير على أنها:
(أ) الاستمرار بالاعتراف بالالتزام المالي القائم وتعديل قيمته إن لزم.
(ب) إلغاء للالتزام المالي الأصلي ووعد إثبات التزام مالي جديد.
(ج) الإفصاح عن عملية المبادلة فقط (د) إلغاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات لالتزام مالي جديد.

١٠- يتم تصنيف الاستثمارات المالية في السندات ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر إذا كانت:
(أ) عندما يتم الاحتفاظ بالسندات التاريخ الاستحقاق بهدف جمع التدفقات النقدية فقط.
(ب) عندما يتم الاحتفاظ بالسندات التاريخ الاستحقاق بهدف جمع التدفقات النقدية وللبيع.
(ج) عندما يتم الاحتفاظ بالسندات لتاريخ الاستحقاق بهدف جمع التدفقات النقدية وللتاجرة.
(د) عندما يتم الاحتفاظ بالسندات للمتاجرة.

١١- أي من الأدوات المالية التالية صحيحة فيما يتعلق بأدوات الملكية (الأسهم) المصنفة ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر بموجب معيار رقم (٩):
(أ) لا يسمح المعيار بتحويل التعبير المتراكم بالقيمة العادلة المعروض ضمن حقوق الملكية إلى حساب الارباح والخسائر عند الغاء الاعتراف بتلك الأصول بالبيع أو غيره.
(ب) تخضع الأصول المالية الاستثمارات في السهم) ضمن هذه الفئة لاختبار التدني
(ج) لا تخضع الأصول المالية الاستثمارات في الأسهم) ضمن هذه الفئة الاختبار التدني (د) (أ + ب)

١٢- في حالة وجود محفظة أسهم مصنفة ضمن القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩) وكان هناك انخفاض مستمر في قيمة المحفظة بشكل مستمر وجوهري فإنه
(أ) يتم احتساب تدني قيمة للمحفظة ولكن يتم تدوير الخسائر مباشرة ضمن حقوق الملكية دون التدوير من خلال قائمة الدخل.
(ب) لا يتم احتساب تدني قيمة للمحفظة ولا يتم تدوير الخسائر ضمن قائمة الدخل.
(ج) يتم احتساب تدني قيمة للمحفظة واعادة تدوير للخسائر الموجودة في حقوق الملكية لنصبح من خلال قائمة الدخل.
(د) المعيار رقم (٩) ينص على غير ما جاء أعلاه.

أسئلة متنوعة من الميد ترم

سؤال ١: أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقدًا آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بلغ سعر الصرف (٠.٩٧٠) وبلغت قيمة المشتقات المالية ٥٠٠٠ ومن ثم في ٢٠٢٤/١٢/٣١ يكون الجانب الدائن من قيد الاقفال:
a. من حـ/ أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠ b. إجابة اخرى
c. من حـ/ خسائر غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠ d. حـ/ ملخص الدخل ٥٠٠٠

سؤال ٢: يتم تحويل بنود الدخل الشامل الآخر من قائمة الربح والخسارة إلى حقوق الملكية في الفترات اللاحقة إذا أدى ذلك إلى تقديم معلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر.
a. الاجابة صحيحة b. الاجابة خاطئة

سؤال ٣: يمكن ادراج معلومات عن العمليات والأحداث المستقبلية ضمن القوائم المالية دون توافر أدلة أو شروط تدعم ذلك.
a. الاجابة خاطئة b. الاجابة صحيحة

سؤال ٤: تم شراء أسهم للمتاجرة وتم تصنيفها ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة الشراء ٧٠٠ جنيه فإن تكلفة شراء الأسهم ستظهر بمبلغ:
a. ١٢٠٠٠ b. ١١٠٠٠
c. ١٢٧٠٠ d. ١١٣٠٠

سؤال ٥: وفقاً لهذا المبدأ الاعتراف الايراد يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المنشأة في سبيل اكتساب هذه الإيرادات.
a. الاجابة خاطئة b. الاجابة صحيحة

سؤال ٦: هي الحصة المتبقية بعد استبعاد كافة الالتزامات من ..... أصول المنشأة.
a. الأصول b. حقوق الملكية
c. الالتزامات d. إجابة اخري

سؤال ٧: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية.
a. الاجابة صحيحة b. الاجابة خاطئة

سؤال ٧: وفقاً للمعيار الدولي رقم (٩) فإن التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة هو:
a. تاريخ الاعتراف المبدئي b. تاريخ التسوية
c. تاريخ المتاجرة d. تاريخ القياس

سؤال ٨: أي مما يلي يعد من الفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية:
a. الإفصاح الكافي b. الموضوعية
c. الاعتراف بالإيراد d. التكلفة التاريخية

سؤال ٩: هو يمثل صافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة.....
a. الدخل b. الإيرادات
c. إجابة اخري d. راس المال

سؤال ١٠: تعتبر المعلومات ملاءمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية.
a. الاجابة خاطئة b. الاجابة صحيحة

سؤال ١١: ..... هي تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس.
a. قابلية المقارنة b. الملائمة
c. قابلية التحقق d. قابلية الفهم

سؤال ١٢: قائمة الدخل الشامل هي ناتج الجمع بين الربح والخسارة للفترة مع بنود الدخل الشامل الاخر.
a. الاجابة صحيحة b. الاجابة خاطئة

سؤال ١٣: ابرمت شركة الإخلاص التجارية عقدًا آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بلغ سعر الصرف (٠.٨٧٠) وبلغت قيمة المشتقات المالية ٥٠٠٠ ومن ثم في ٢٠٢٤/١٢/٣١ يكون الجانب الدائن من قيد الاقفال:
a. حـ/ ملخص الدخل ٥٠٠٠ b. اجابة اخرى
c. من حـ/ أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠ d. من حـ/ خسائر غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠

سؤال ١٤: ..... هو الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية.
a. المصروفات b. الإيرادات
c. الدخل d. الخسائر

سؤال ١٥: وفقاً لهذا المبدأ الاعتراف الايراد يتم مقابلة إيرادات الفترة المحاسبية بالتكاليف التي تحملتها المنشأة في سبيل اكتساب هذه الإيرادات.
a. الاجابة خاطئة b. الاجابة صحيحة

سؤال ١٦: أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقداً آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة يكون الطرف المدين من قيد الإثبات عند ابرام العقد في الدفاتر يكون:
a. إجابة أخرى b. لا يوجد قيد
c. إلى حـ/ النقدية ٩٢٠٠٠ d. من حـ/ عقود اجله - شراء استرليني ٩٢٠٠٠

سؤال ١٧: أي مما يلي يعد من الفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية:
a. الاعتراف بالإيراد b. الافصاح الكافي
c. التكلفة التاريخية d. الموضوعية

سؤال ١٨: هي موارد اقتصادية حالية تسيطر عليها المنشأة كنتيجة ..... لأحداث سابقة.
a. الالتزامات b. حقوق الملكية
c. إجابة أخرى d. الأصول

سؤال ١٩: أن تعبر عن جوهر الظواهر والأحداث الاقتصادية بدلاً من الشكل القانوني فقط يشير إلى:
a. خاصية التمثيل الصادق b. خاصية القابلية للتحقق
c. خاصية الملاءمة d. خاصية الأهمية النسبية

سؤال ٢٠: يقصد بالقابلية للمقارنة درجة الاتفاق بين الأفراد الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس.
a. الإجابة صحيحة b. الإجابة خاطئة

سؤال ٢١: يطبق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) على المنشآت التي تتعامل في:
a. تعهدات الإقراض b. الأدوات المالية
c. عقود التأمين d. عقود الإيجار

سؤال ٢٢: رأس المال هو الطاقة الإنتاجية أو التشغيلية للمنشأة والممثلة بوحدات الإنتاج اليومية أو ساعات تشغيل الآلات.
a. الإجابة صحيحة b. الإجابة خاطئة

سؤال ٢٣: هي تشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تحسين ..... مقدرة متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج الأحداث المرتبطة بالمنشأة ونشاطها المستقبلي.
a. التمثيل الصادق b. قابلية الفهم
c. إجابة أخرى d. الملاءمة

سؤال ٢٤: يتم تصنيف الأصول المالية بموجب (IFRS ٩) كما يلي باستثناء واحدة هي:
a. الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة b. أصول مالية بالتكلفة من خلال الربح والخسارة
c. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر d. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

سؤال ٢٥: ..... يمكن تقسيم الأصول وفقا لطبيعتها إلى:
a. أصول ملموسة b. كل ما سبق
c. أصول حيوية d. أصول مالية

سؤال ٢٦: أي مما يلي يُعد من الخصائص الداعمة والمعززة للخصائص النوعية للمعلومات المالية:
a. الاكتمال b. القيمة التأكيدية
c. إجابة أخرى d. القيمة التنبؤية

سؤال ٢٧: تعتبر خاصية المقارنة خاصية تمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر إلا انه لتحقيقها يتطلب تطبيق .....
a. الخلو من الخطأ b. التوقيت المناسب
c. الاكتمال d. الثبات في السياسات المحاسبية

سؤال ٢٨: واحدة مما يلي لا تعتبر من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعلومات المالية:
a. القابلية للتحقق b. الملائمة
c. المقارنة d. القابلية للفهم

السؤال ٢٩: هي الحصة المتبقية بعد استبعاد كافة الالتزامات من أصول المنشأة .....
a. الالتزامات b. الأصول
c. إجابة أخرى d. حقوق الملكية

السؤال ٣٠: أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقداً آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بلغ سعر الصرف (٠.٨٧٠) وبلغت قيمة المشتقات المالية ٥٠٠٠ ومن ثم في ٢٠٢٤/١٢/٣١ يكون الجانب المدين من قيد الإقفال:
a. من حـ/ خسائر غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠ b. حـ/ ملخص الدخل ٥٠٠٠
c. إجابة أخرى d. من حـ/ ارباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠

السؤال ٣١: تعتبر أي وحدة محاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها إلى ما لا نهاية لحين تصفيتها النهائية وذلك بمقتضى فرض الاستمرار.
a. الإجابة خاطئة b. الإجابة صحيحة

السؤال ٣٢: هي تعهد حالي على المنشأة لتحويل (نقل) مورد اقتصادي كنتيجة لأحداث سابقة .....
a. حقوق الملكية b. الأصول
c. المصروفات d. الالتزامات

السؤال ٣٣: يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يستوفي الشروط التالية:
a. اختبار خصائص التدفق النقدي b. نموذج الأعمال وخصائص التدفق النقدي
c. نية الإدارة d. اختبار نموذج الاعمال

السؤال ٣٣: هو الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية .....
a. الخسائر b. الإيرادات
c. الدخل d. المصروفات

السؤال ٣٤: يتم عرض بنود الدخل والمصروفات في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر في .....
a. قائمة الدخل الشامل b. الحسابات الختامية
c. قائمة الدخل d. إجابة أخرى

السؤال ٣٥: يُعد هدف التقارير المالية للأغراض العامة هو تزويد الإدارة فقط بالمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بموارد المنشأة.
a. الإجابة خاطئة b. الإجابة صحيحة

السؤال ٣٦: هو السعر الذي يمكن استلامه لبيع الأصل أو دفعه لنقل (تسديد) إلتزام في عملية عادية بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس .
a. أساس القيمة الحالية b. أساس التكلفة التاريخية
c. أساس القيمة السوقية d. أساس القيمة العادلة

السؤال ٣٨: ويعتبر الاعتراف مناسباً إذا كان يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة حول بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف.
a. الإجابة خاطئة b. الإجابة صحيحة

السؤال ٣٩: المصروف هو النقص في الأصول أو الزيادة في الالتزامات والتي تؤدي إلى النقص في حقوق الملكية.
a. الإجابة صحيحة b. الإجابة خاطئة

السؤال ٤٠: يُعد هدف التقارير المالية للأغراض العامة هو تزويد الإدارة فقط بالمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بموارد المنشأة.
a. الإجابة صحيحة
b. الإجابة خاطئة

السؤال ٤١: يقصد بقابلية المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المنشأة عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنتها بقوائم منشآت أخرى ولا تتطلب الثبات في استخدام السياسات المحاسبية.
a. الإجابة خاطئة
b. الإجابة صحيحة

السؤال ٤٢: حتى تتحقق خاصية التمثيل الصادق فإن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تتسم بما يلي:
a. الاكتمال
b. الخلو من الخطأ
c. كل ما سبق
d. الحيادية

السؤال ٤٣: تسجيل وإدراج بند ما من خلال مبلغ نقدي في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل الشامل.
a. القياس
b. الالتزام
c. إلغاء الاعتراف
d. الاعتراف

السؤال ٤٤: تقدم ..... معلومات مقاسة بوحدة النقد حول الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات باستخدام معلومات حديثة لتعكس الظروف السائدة.
a. إجابة أخرى
b. وحدة القياس النقدي
c. التكلفة التاريخية
d. القيمة الجارية

السؤال ٤٥: يتكون الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية من عدة عناصر منها:
a. الاعتراف وإلغاء الاعتراف - القياس - العرض والافصاح
b. الاعتراف - القياس - الأصول
c. الاعتراف - القياس – المصروفات
d. الاعتراف - القياس - الايرادات

السؤال ٤٦: أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقداً آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بلغ سعر الصرف (٠.٩٧٠) وبلغت قيمة المشتقات المالية ٥٠٠٠ ومن ثم في ٢٠٢٤/١٢/٣١ يكون الجانب المدين من قيد الاقفال:
a. إجابة اخرى
b. من حـ/ خسائر غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠
c. حـ/ ملخص الدخل ٥٠٠٠
d. من حـ/ أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة ٥٠٠٠

السؤال ٤٧: تصنيف ووصف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز يطلق على:
a. القابلية للفهم
b. التوقيت المناسب
c. القابلية للمقارنة
d. القابلية للتحقق

السؤال ٤٨: أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقداً آجلاً لشراء ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في ٢٠٢٣/٢/١ بسعر آجل (٠.٩٢٠) لأغراض المتاجرة يكون الطرف المدين من قيد الإثبات عند ابرام العقد في الدفاتر يكون:
a. إلى حـ/ النقدية ٩٢٠٠٠
b. لا يوجد قيد
c. إجابة أخرى
d. من حـ/ عقود آجلة - شراء جنيه استرليني ٩٢٠٠٠

السؤال ٤٩: في ٢٠٢٤/١/١ قامت شركة الشرق بشراء ١٠,٠٠٠ سهم بغرض المتاجرة بسعر ٦ جنيه للسهم، وبلغت عمولة الشراء ١,٠٠٠ جنيه، في ضوء البيانات السابق يكون قيمة الأصول المالية الظاهرة في الدفاتر عند الشراء:
a. ١٠٠٠ جنيه
b. ٦١٠٠٠ جنيه
c. إجابة أخرى
d. ٦٠٠٠٠ جنيه

السؤال ٥٠: من مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما يلي:
a. محاسبة التحوط
b. تحديد القيمة المطفأة للأصل
c. الاعتراف بالأصل المالي
d. تحديد القيمة العادلة للأصل

الفصل الثالث المعيار الدولي للتقرير المالي (١٣) قياس القيمة العادلة
Fair Value Measurement

مقدمة
قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار هذا المعيار في عام ٢٠١١م نظراً للاتجاه والاهتمام المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وقبل إصدار هذا المعيار الدولية لإعداد التقارير المالية / معايير المحاسبة الدولية تحتوي على متطلبات تحديد وقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها وبما أن تلك المعايير صدرت في فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوى على متطلبات غير متسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة وقد نتج المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والافصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة ويعتبر هذا المعيار ساري من بداية عام ٢٠١٣

١- الهدف من المعيار Objective
يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي (١٣) إلى ما يلي:
- تعريف القيمة العادلة
- يضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار دولي واحد
- يتطلب إفصاحات عن قياس القيمة العادلة

٢- نطاق تطبيق المعيار Scope
ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار دولي آخر لإعداد التقارير المالية أو يسمح بقياس أو إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات متضمنة قياسات تعتمد على القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع الافصاحات حول تلك القياسات.

ولا تنطبق متطلبات القياس والافصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي:

- معاملات الدفع على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق المعيار (IFRS ٢)
- معاملات الايجار والتي تخضع لنطاق المعيار (IFRS ١٦)
- المقاييس التي تتشابه مع القيمة العادلة لكنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار المخزون (IAS (٢)، أو قيمة الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار (IAS٣٦) التدني في قيمة الموجودات.

٣- القياس

٣-١ تعريف القيمة العادلة وفرضيات قياسها

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

عند قياس القيمة العادلة يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان خصائص الأصل أو الالتزام التالية اذا رغب المشاركين في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس

- حالة الأصل وموقعه.
- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.

وقد يكون الأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة عبارة عن:

- أصل أو التزام قائم بذاته مثل أداة مالية أو أصل غير مالي.
- مجموعة من الأصول أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات

٣-٢ المعاملة:

يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما :

- في السوق الرئيسية للاصل او الالتزام وهو السوق ذو الحجم الاكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة معلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى.
- في السوق الأكثر نفعاً (الأكثر ربحاً) للأصل أو الالتزام في حالة عدم وجود سوق رئيسية.

٣-٣ المشاركون في السوق

يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام ويجب على المنشأة أن تحدد الخصائص التي تميز المشاركين في السوق بشكل عام مع الأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بما يلي:

- الأصل أو الالتزام.
- السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- المشاركون في السوق الذين يمكن أن تدخل معهم المنشأة في معاملة.

٣-٤ تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأحسن استخدام من الأصل أو ببيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل وأحسن استخدام له.

يأخذ الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي بعين الاعتبار استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً والمجدي مالياً على النحو التالي:

- يأخذ الاستخدام الممكن مادياً بعين الاعتبار الصفات المادية للأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل.
- إمكانية استخدام الأصل ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصل سيأخذها المتعاملين بالسوق بالاعتبار عند تسعير الأصل.
- توفر الجدوى المالية من استخدام الأصل متوفرة، ويأخذ الاستخدام المجدي مالياً بعين الاعتبار ما إذا كان استخدام الأصل الممكن مادياً والمسموح به قانونياً يولد دخلاً أو تدفقاً مالياً كافياً لإنتاج عائد استثمار يقتضيه المشاركون في السوق من الاستثمار في ذلك الأصل.

٤- تحديد السعر للأصل أو الالتزام

- القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة في السوق الرئيسية أو السوق الأكثر نفعاً في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقويم آخر.
- لا يتم تعديل السعر في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحاً) المستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام لتكاليف المعاملة. ولا تعتبر تكاليف المعاملة من صفات أي أصل أو التزام فهي محددة لكل معاملة وتختلف بناء على طريقة ابرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام.
- لا تتضمن تكاليف المعاملة تكاليف النقل وإذا كان الموقع من صفات الأصل (كما هو مع السلع) فيجب تعديل السعر في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) للتكاليف إن وجدت والتي سيتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق.

٥- مدخلات أساليب التقويم

يجب أن تزيد أساليب التقويم المستخدمة قدر الإمكان من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل قدر الإمكان من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها ومن أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات من الممكن رصدها لبعض الأصول والالتزامات أسواق الأوراق المالية وأسواق المتعاملين وأسواق السمسرة بدون وسطاء.

ويجب على المنشأة أن تختار المدخلات التي تتسق مع خصائص الأصل أو الالتزام والتي يمكن أن يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان في معادلة للأصل أو الالتزام وفي بعض الحالات قد ينتج عن تلك الخصائص تطبيق تعديل مثل علاوة أو خصم.
وفي جميع الأحوال إذا كان هناك سعر معلن في سوق نشطة أي مدخل من المستوى الأول) لأصل أو التزام فيجب على المنشأة أن تستخدم ذلك السعر المعلن بدون تعديل عند قياس القيمة العادلة.

٥-١ المدخلات المستندة إلى أسعار العرض والطلب

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب فيجب استخدام السعر الواقع ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب والذي يعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة بغض النظر عن المستوى الذي يتم تصنيف المدخل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٥-٢ القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي

عند الحصول على أصل أو نشوء التزام في عملية تبادل لذلك الأصل أو الالتزام فإن سعر العملية هو السعر المدفوع للحصول على الأصل أو السعر المحدد لنشوء ذلك الالتزام) سعر الدخول أو التنفيذ Entry Price (سعر الشراء).
ومن جانب آخر فإن القيمة العادلة لأصل أو التزام هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو المبلغ الذي سيتم تسديده لتسوية الالتزام وهو ما يسمى سعر الخروج أو السعر النهائي Exit Price (سعر البيع وليس بالضرورة أن تبيع المنشأة الأصول بذات السعر المدفوع للحصول عليها، وليس بالضرورة أيضاً أن يكون سعر تسديد الالتزام هو سعر نشوء الالتزام.

٦- أساليب تقييم القيمة العادلة (هما ٣ مهمين)

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ثلاث أساليب مستخدمة على نطاق لواسع لتقييم العادلة ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة

- منهج السوق: هو أسلوب للتقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة (أي متماثلة).
- منهج التكلفة: هو المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل ما تشير إلى تكلفة الاستبدال الحالية).
- منهج الدخل : هي أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف) إلى مبلغ حالي (أي مخصوم واحد وعند استخدام منهج الدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن المبالغ المستقبلية. وتشمل أساليب التقويم على سبيل المثال: أساليب القيمة الحالية، نماذج تسعير الخيارات طريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة التي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

٧- خصائص أساليب التقييم للقيمة العادلة

يجب على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة مع زيادة قدر الاستفادة من المدخلات الملحوظة Observable Inputs ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة Unobservable ومن الأمثلة على الأسواق التي يكون فيها المدخلات كافية ويمكن ادراكها وملاحظاتها لبعض الأصول والالتزامات المالية هي السوق المالي أو بورصة الأوراق المالية، أسواق المتعاملين، أسواق الوسطاء الماليين.

إيضاح رقم (١)

- ✓ المدخلات Inputs : هي الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك التوقعات حول المخاطر مثل ما يلي :
- ✓ المخاطر المتأصلة في أسلوب تقييم محدد المخاطر المتأصلة في مدخلات أسلوب التقييم.
- ✓ المدخلات الملحوظة : هي المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل . المعلومات المتوفرة عموما حول الأحداث أو المعاملات الفعلية التي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
- ✓ المدخلات غير الملحوظة : هي المدخلات التي لا تتوافر لها بيانات السوق والتي تتم صياغتها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام

٨- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة هاااام عندي ٣ مستويات

الزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة الافصاحات ذات الصلة فإن هذا المعيار يضع تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة يصنف إلى:

مدخلات المستوى الأول	هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة | التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. لا يجوز للمنشأة أن تجري تعديلاً على مدخلات المستوى الأول إلا في الظروف التالية: ✓ عند تحتفظ المنشأة بعدد كبير من الأصول أو الالتزامات المتشابهة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ويوجد سعر معلن متاح في سوق نشطة ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد. ✓ عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشطة القيمة العادلة في تاريخ القياس. ✓ عند قياس القيمة العادلة لالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن لبند مطابق تتم المتاجرة فيه على انه أصل في سوق نشطة
مدخلات المستوى الثاني	هي المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواقعة ضمن المستوى الأول والتي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتشمل مدخلات المستوى الثاني ما يلي : ✓ الاسعار المعلنة للاصول او الالتزامات في أسواق منظمة. ✓ الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المشابهة في أسواق غير نشطة. ✓ المدخلات بخلاف السعار المعلنة التي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام على سبيل المثال التقلبات الضمنية فروق العوائد الائتمانية. تتفاوت التعديلات التي يمكن أن تتم على مدخلات المستوى الثاني بناء على العوامل التالية : ✓ مدى ارتباط المدخلات ببنود قائمة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام. ✓ حجم أو مستوى النشاط في الأسواق التي ترصد المدخلات. ✓ حالة أو موقع الأصل.
مدخلات المستوى الثالث	هي المدخلات التي لا يمكن رصدها للاصل او الالتزام، ويجب أن تعكس هذه المدخلات الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. وتشمل الافتراضات المتعلقة بالمخاطر في تلك المخاطر الملازمة لأسلوب تقويم معين مستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير) والمخاطر الملازمة لمدخلات أسلوب التقويم

٩- الإفصاح

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم كل من:
- الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي: أساليب التقويم والمدخلات المستخدمة لإجراء تلك القياسات.
- قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى الثالث: أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة.

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التالية كحد أدنى لكل فئة من الأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة:
- قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة في نهاية فترة التقرير وأسباب القياس.
- قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تصنف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها.
- الأصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر مبالغ أي قياسات يتم نقلها بين المستوى الأول والثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.
- قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى الثاني والثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وصف لأسلوب التقويم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
- أن تفصح المنشأة عن سياستها في تحديد الوقت الذي يفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وأن تتبع تلك السياسة بشكل ثابت.

١٠- تحليل الآثار المترتبة على تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في المحاسبة والمراجعة.

هناك العديد من الآثار التي تنتج من تطبيق القيمة العادلة من أهمها ما يلي:

دقة الأرقام المحاسبية

يعتمد المستوى الاول لمدخلات القياس على مدخلات مباشرة يمكن مشاهدتها في سوق نشطة وبالتالي ينتج عنها درجة أعلى من الدقة في القياس حيث يشاهد كل من المحاسب ومستخدمي المعلومات المحاسبية الأسعار السوقية للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. أما دقة المستوى الثاني فهي تتوقف على دقة النموذج المستخدم في تحويل مدخلات قابلة للمشاهدة إلى قيمة عادلة، كما أن دقة المستوى الثالث تكون أقل من المستوى الأول والثاني حيث لا يمكن مشاهدة القيمة العادلة ولا مدخلات نموذج القيمة العادلة وانما تعتمد القيمة في المستوى الثالث على افتراضات معينة تعدها الإدارة.

ملاءمة معلومات القيمة العادلة

يقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية لها تأثير على قرارات المستخدمين، ولتحقيق الملاءمة يجب أن يقيس المحاسب الخصائص المطلوبة في الأصل أو الالتزام شرط أن ينطوي هذا القياس على أقل دجة ممكنة من الأخطاء.

الأسعار السوقية للأصول المالية قد تفقد ملائمتها لما يلي

CARVEN

تقلب الأسعار السوقية من فترة إلى أخرة حسب درجة نشاط السوق والظروف الاقتصادية السائدة وتسجيل فروق القيمة العادلة إلى قائمة الدخل عليه تقلب صافي الربح من فترة إلى أخرى.
ترتبط الأسعار السوقية في أوقات أزمات بدرجة عالية بالسيولة أكثر من ارتباطها بالخدمات المستقبلية للأصل.

القيمة العادلة والمعلومات الداخلية

يعتمد المستوى الثالث من مستويات تحديد القيمة العادلة علة توقعات وافتراضات الإدارة لذلك فإن هذا المستوى هو الذي يقدم معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية أما المستوى الأول فهو لا ينقل معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية حيث يعتمد على السوق النشط وبالتالي تكون المعلومات معروفة للمستخدمين.

القيمة العادلة واختيارات الإدارة

تلعب اختيارات الإدارة دوراً مهماً في تحديد القيمة العادلة الأمر الذي يسمح للإدارة التلاعب في الأرقام المحاسبية عن طريق الافتراضات التي بنت عليها تقديرات القيمة العادلة أما في المستوى الثاني للقياس فإن الإدارة يمكنها ان تتحكم في توقيت إعادة القياس حيث سمحت المعايير بإعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات للأصول التي لا تتغير قيمتها تغيراً هاماً.

المصطلحات الأساسية في المعيار الدولي للتقرير المالي (١٣)

١	العقد	اتفاق بين طرفين او اكثر تنشأ عنه حقوق وواجبات واجبة النفاذ.
٢	السوق النشطة	سوق تحدث فيها معاملات الأصل أو الالتزام بوتيرة وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.
٣	منهج التكلفة	اسلوب تقويم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة الخدمية الاصل ما عادة ما يشار إلى ذلك المبلغ بتكلفة الاستبدال الحالية
٤	سعر الدخول	السعر المدفوع لاقتناء أصل أو المستلم لتحمل التزام في معاملة تبادلية.
٥	سعر الخروج	السعر الذي سيتم استلامه لبيع اصل او سيتم دفعه لنقل التزام.
٦	القيمة العادلة	السعر الذي سيتم استلامه لبيع اصل او سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس
٧	المدخلات	الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعي الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر مثل : المخاطر الملازمة لأسلوب تقويم معين يستخدم في قياس القيمة العادلة. المخاطر الملازمة لمدخلات أسلوب التقويم.
٨	مدخلات المستوى الأول	ال|اسعار المعلنة (غير المعدلة) في السواق النشطة للاصول او الالتزامات المطابقة التي تسطيع المنشاة الوصول إليها في تاريخ القياس.
٩	مدخلات المستوى الثاني	المدخلات بخلاف الاسعار المعلنة الواقعة ضمن المستوى الاول والتي يمكن رصدها للاصل او الالتزام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر
١٠	مدخلات المستوى الثالث	المدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام.
١١	المدخلات التي لا يمكن رصدها	المدخلات التي لا تتوار بشأنها بيانات سوق والتي يتم وضعها باستخدام افضل المعلومات بشان الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

المصطلحات باللغة الإنجليزية في الفصل الثالث

السوق الاصلي او الرئيسي	Principle Market
السوق الافضل	Most Advantageous
تكاليف العملية	Transaction Costs
تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية	Application to Non-Financial Assets
التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق ملكية المنشأة	Application to Liabilities and an Entity's Own Equity
القيمة العادلة عند الاعتراف الاولي	Fair Value at Intitial Recognition
أساليب التقييم	Valuation Techniques
المدخلات الملحوظة	Observable Inputs
مدخل السوق	Market Approach
مدخل التكلفة	Cost Approach
مدخل الدخل	Income Approach
اساليب القيمه الحاليه	Present Value Techniques
نماذج تسعير الخيارات	Option Pricing Models
طريقة فائض الارباح السنوية	The Multi-Period Excess Earnings Method

اولا: اسئلة الاختيار المتعدد

١- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في:
(أ) السوق الأصلي (الرئيسي)
(ب) السوق الأصلي (الرئيسي) والسوق الأكثر
(ج) في غياب السوق الأصلي السوق الأكثر ربحا
(د) البورصة فقط

٢- تتضمن أساليب تقييم القيمة العادلة
(أ) منهج السوق
(ب) منهج التكلفة
(ج) منهج الدخل
(د) كل ما سبق صحيح

٣- تمثل الأسعار المعلنة في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس ما يلي:
(أ) مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة. (ب) مدخلات المستوى الثاني للقيمة العادلة.
(ج) مدخلات المستوى الثالث للقيمة العادلة. (د) مدخلات المستوى المتوسط للقيمة العادلة.

٤- في حالة كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة بالعادلة سعر طلب وعرض (سعر البورصة) فيجب استخدام..... والذي يعتبر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف لقياس القيمة العادلة.
(أ) سعر العرض (ب) متوسط السعر بين سعر الطلب والعرض
(ج) سعر الطلب (د) السعر الأدنى.

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٤) الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية
Regulatory Deferral Accounts

مقدمة

يعتبر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٤) من المعايير الحديثة المؤقتة (المرحلية) والذي ينطبق على المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة، حيث يسمح لتلك المنشآت الاستمرار بالمحاسبة عن أرصدة الحسابات القانونية المؤجلة بموجب المعايير المحلية التي كانت تتبعها سابقاً.

ويتناول هذا المعيار متطلبات المعالجة والعرض والإفصاح الأرصدة الحسابات القانونية المؤجلة الناتجة عن تحديد المنظمة لعمل بعض القطاعات أسعار السلع والخدمات التي تقدمها منشآت الأعمال إلى العملاء في تلك القطاعات. حيث تقوم الجهات المشرفة (المنظمة والتي تنظم عمل تلك القطاعات مثل قطاع النقل والاتصالات والطاقة وغيرها بتحديد أسعار بيع السلع والخدمات المقدمة للجمهور بموجب تشريعات تمنح الجهات المنظمة صلاحية تحديد الأسعار مما ينتج عنه فروقات زمنية مؤقتة ناتجة عن اختلاف أسس الاعتراف بين بنود الدخل والمصاريف بموجب التشريعات وقرارات الجهات المنظمة وبين ما تتطلبه أسس الاعتراف الأغراض إعداد التقارير المالية بموجب المعايير المحاسبية.

وقد در هذا المعيار في عام ٢٠١٤ وبدأ تطبيقه على القوائم المالية المعدة لأول مرة بموجب المعايير الدولية IFRS في عام ٢٠١٦.

١- الهدف من المعيار Objective

هو تحديد متطلبات التقرير المالي الأرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية التي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلعاً أو خدمات إلى عملاء بسعر أو معدل يخضع لتنظيم الأسعار.

لتحقيق الهدف من المعيار يتطلب المعيار:

- إجراء تغييرات محدودة في السياسات المحاسبية(مثل سياسه الإهلاك وسياسة تقييم المخزون) التي كانت تطبق وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها على أرصدة الحسابات المؤجلة الأسباب تنظيمية والتي تتعلق بشكل رئيسي بعرض هذه الحسابات.
- تقديم إفصاحات
  - ✓ تحديد وتوضيح المبالغ المثبتة في القوائم المالية للمنشأة والناشئة عن تنظيم الأسعار.
  - ✓ تساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها الناتجة من أي ارصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية تم اثباتها.

تسمح متطلبات هذا المعيار للمنشأة التي تقع ضمن نطاقه بالاستمرار في المحاسبة عن أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية في قوائمها المالية وفقاً لمبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها عندما تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي.

٢- النطاق Scope

يسمح للمنشأة بتطبيق هذا المعيار في أول قوائم مالية لها معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي فقط في الحالات التالية:

- إذا كانت تزاول أنشطة تخضع أسعارها للتنظيم أو للمراجعة.
- إذا أثبت مبالغ تستحق الوصف بأنها أرصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية في قوائمها المالية وفقاً لمبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

لا يجوز للمنشأة تطبيق متطلبات هذا المعيار في قوائمها المالية للفترات اللاحقة إلا إذا كانت قد اثبتت في أول قوائم مالية لها معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي أرصدة حسابات مؤجلة لأسباب تنظيمية عن طريق اختيارها لتطبيق متطلبات هذا المعيار.

يجب على المنشاة التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار وتختار تطبيقه تطبيق جميع متطلباته على أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية التي تنشأ

٣- التعريفات الرئيسية Key Definition

- أول قوائم مالية معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي: هي أول قوائم مالية سنوية تطبق فيها المنشأة المعايير الدولية للتقارير المالية بموجب نص صريح وغير متحفظ على الإلتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية.
- المنشأة التي تطبق لأول مرة : هي المنشأة التي تعرض أول قوائم مالية لها معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- تنظيم (تحديد) الأسعار: هي الإطار الذي يحكم تحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة من المنشأة للعملاء من قبل الجهات المنظمة مثل تحديد أسعار الاتصالات أو الكهرباء أو المحروقات أو السلع الأساسية من قبل الجهات المنظمة لعمل المنشآت المقدمة لتلك السلع أو الخدمات.
- منظمو الأسعار: هي الجهات التي لها صلاحية قانونية أو تشريعية بتحديد سعر أو نطاق سعري ملزم التطبيق على المنشآت في قطاع ما عند بيع السلعة أو تقديم الخدمة للعملاء وقد يكون منظم السعر هو طرف ثالث أو طرف ذو علاقة أو الجهات المسيطرة على مجلس إدارة المنشأة.
- رصيد الحسابات القانونية المؤجلة: هي الحسابات الناتجة عن تحديد الأسعار تنظيماً وتمثل رصيد حساب مصروف أو دخل لم يعترف به كأصل أو التزام بموجب معايير محاسبية أخرى، ولكنه مؤهل ليكون حساباً مؤجلاً برصيد مدين أو دائن أصل أو التزام كونه ضمن أو متضمن (يؤخذ بالإعتبار) من قبل منظمي الأسعار عند تحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة للعملاء من قبل المنشأة.

مثال (١):

من الأمثلة على أنواع التكاليف التي تسمح بها الجهات التنظيمية والتي تنشأ عنها أرصدة حسابات قانونية مؤجلة ما يلي:

- انحراف الحجم أو سعر المشتريات(اللي هي زيادة أو إنخفاض في أسعار الشراء).
- تكاليف البحث المدفوعة على الطاقة النظيفة أو الخضراء والتي لم يتم رسلمتها ضمن الأصول غير المتداولة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) والتي سيتم استردادها لاحقاً من الجهات التنظيمية من خلال تعديل أسعار السلع والخدمات أو بأي طريقة أخرى.
- تكاليف إلغاء المشاريع البحثية القابلة للتعويض.
- تكاليف الأضرار الناجمة عن العواصف والقابلة للتعويض من خلال زيادة الأسعار على المنتجات أو السلع المقدمة للعملاء.

٤- الاستمرار في السياسات المحاسبية الحالية

عند التطبيق الأولي لهذا المعيار يجب على المنشأة الاستمرار في تطبيق سياساتها المحاسبية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً - لها في السابق للإعتراف، والقياس والتدني لأرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية وإلغاء الاعتراف بها باستثناء أى تغييرات يسمح بها بموجب الفقرة اللاحقة التغيرات في السياسات المحاسبية وبالرغم نت ذلك فإن عرض مثل هذه المبالغ يجب أن يلتزم بمتطلبات العرض الواردة بهذا المعيار.

٥- التغيرات في السياسات المحاسبية

لا يجوز للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية للبدء في إثبات أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية ولا يجوز للمنشأة أن تغير سياساتها المحاسبية للإثبات والقياس والهبوط وإلغاء الاثبات لأرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية إلا إذا كان التغيير يزيد من ملاءمة القوائم المالية للقرارات الاقتصادية التي يحتاج المستخدمون إلى اتخاذها دون أن يقلل ذلك من إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

٦- العرض في القوائم المالية

يجب عرض أثر أرصدة الحسابات القانونية المؤجلة بشكل منفصل في القوائم المالية للمنشأة ويجب تطبيق ذلك بغض النظر عن السياسات المحاسبية.

٧- تصنيف أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية

يجب على المنشأة عرض بنود مستقلة منفصلة في قائمة المركز المالي لما يلي:

- مجموع الأرصدة المدينة لجميع الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.
- مجموع الأرصدة الدائنة لجميع الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.

عندما تعرض المنشأة الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة على أنها تصنيفات منفصلة في قائمة مركزها المالي فلا يجوز تصنيف مجاميع أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية على أنها متداولة أو غير متداولة وبدلاً من ذلك يجب تميز البنود المستقلة المنفصلة المطلوبة عن الأصول والالتزامات الأخرى التي يتم عرضها وفقاً للمعايير الأخرة باستخدام المجاميع الفرعية التي يتم استنباطها قبل عرض أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.

٨- تصنيف الحركة في أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية

يجب على المنشأة أن تعرض ضمن قسم الدخل الشامل الآخر في قائمة الربح أو الخسارة الدخل الشامل الآخر صافي الحركة في جميع أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية لفترة التقرير المتعلقة بالبنود المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر ويجب استخدام بنود مستقلة منفصلة لصافي الحركة المتعلقة بالبنود التي وفقاً للمعايير الأخرى:

- لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الربح أو الخسارة.
- سيتم إعادة تنصيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة عند استيفاء شروط محددة.

٩- الإفصاح

يجب على المنشأة التي تختار تطبيق هذا المعيار الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم:

- طبيعة تنظيم الأسعار والمخاطر المتعلقة بتنظيم الأسعار الذي يحدد السعر (الأسعار) الذي تستطيع المنشأة تحميله على العملاء مقابل السلع أو الخدمات التي تقدمها المنشأة.
- آثار تنظيم الأسعار هذا على مركزها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية.

لتحقيق الهدف من الإفصاح يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان ما يلي:

- مستوى التفصيل اللازم لاستيفاء متطلبات الإفصاح.
- حجم التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به.
- ما إذا كان مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصح عنها.

١٠- شرح الأنشطة الخاضعة لتنظيم الأسعار

لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم طبيعة أنشطة المنشأة الخاضعة لتنظيم الأسعار وتقييم المخاطر المرتبطة بها يجب على المنشأة الإفصاح لكل نوع من أنواع الأنشطة الخاضعة لتنظيم الأسعار عما يلي:

- وصف موجز لطبيعة وحدود النشاط الخاضع لتنظيم الأسعار وطبيعة الاجراء التنظيمي لتحديد الأسعار.
- هوية منظم الأسعار إذا كان طرفاً ذا علاقة فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- كيفية تأثر الاسترداد المستقبلي لكل فئة (أي كل نوع من أنواع التكلفة أو الدخل من أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية المدينة أو كيفية تأثر عكس كل فئة من أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية الدائنة بالمخاطر وعدم التأكد مثل: مخاطر الطلب المخاطر التنظيمية، المخاطر الأخرى مثل مخاطر العملة، ومخاطر السوق الأخرى.

CARVEN

١١- شرح المبالغ المثبتة

يجب على المنشأة الإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه اثبات وإلغاء اثبات ارصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية وعن كيفية قياسها بشكل أولي ولاحقاً بما في ذلك كيفية تقييم أرصدة الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية فيما يتعلق بإمكانية استردادها وكيفية تخصيص أية خسارة هبوط.

وفيما يخص كل نوع من الأنشطة التي تخضع لتنظيم الأسعار يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة من أرصدة الحسابات المؤجلة الأسباب تنظيمية

- مطابقة للمبلغ الدفتري في بداية ونهاية الفترة.
- معدل العائد أو معدل الخصم المستخدم.
- الفترات المتبقية التي تتوقع المنشأة أن يتم على مداها استرداد.

المصطلحات باللغة الإنجليزية في الفصل الرابع

Rate Regulation	تنظيم (تحديد) الأسعار
Rte Regulator	منظمو الأسعار
Regulatory Deferral Account Balance	رص الحسابات القانونية المؤجلة
Accounting Policies for Regulatory Deferred Account Balances	السياسات المحاسبية لأرصدة الحسابات القانونية المؤجلة
Disclosures	الافصاحات
Changes in Accounting Policies	التغير في السياسات المحاسبية
Continuation of Existing Accounting Policies	الاستمرار في السياسات المحاسبية الحالية
Interaction With Other Standards	التداخل مع المعايير الأخرى
Presentation in Financial Statements	العرض في القوائم المالية

المصطلحات الأساسية في المعيار الدولي للتقرير المالي (١٤)

الأنشطة الخاضعة لتنظيم الأسعار	أنشطة المنشأة التي تخضع لتنظيم الأسعار.
تنظيم الأسعار	أطار لوضع الأسعار التي يمكن تحميلها على العملاء مقابل السلع أو الخدمات ويخضع ذلك الإطار للإشراف أو الاعتماد أو كليهما من قبل منظم الأسعار
منظم الاسعار	جهة رسمية مخولة بموجب نظام أو لائحة بوضع سعر أو مدى أسعار ملزم للمنشأة | ويمكن أن يكون منظم الأسعار طرفاً ثالثا أو طرفاً ذا علاقة بالمنشأة بما في مجلس الحوكمة الخاص بالمنشأة إذا كانت تلك الجهة مطالبة بموجب نظام أو لائحة أن تضع الأسعار المصلحة العملاء وأن تضن الجدوى المالية للمنشأة بشكل عام.
رصيد الحساب المؤجل لأسباب تنظيمية	رصيد أي حساب مصروف (أو دخل) لم يكن ليتم اثباته على أنه أصل او التزام وفقاً للمعايير الأخرى ولكنه يتأهل للتأجيل لأنه يتم تضمينه أو يتوقع أن يتم تضمينه من قبل منظم الأسعار عند وضع السعر أو الأسعار التي يمكن تحميلها على العملاء.

أولاً: أسئلة الاختيار المتعدد

١- تنظيم (تحديد) الأسعار هو:

(أ) الاطار الذي يحكم تحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة من المنشأة للعملاء من قبل الجهات المنظمة.
(ب) الاطار الذي يحكم تحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة من المنشأة للعملاء من قبل إدارة المنشأة.
(ج) الإطار الذي يحكم تحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة من المنشأة للعملاء بموجب قوى العرض والطلب.
(د) لا شيء مما سبق ذكره.

٢- فيما يلي أنواع التكاليف التي تسمح بها الجهات التنظيمية والتي ينشأ عنها أرصدة حسابات قانونية مؤجلة باستثناء

(أ) انحراف الحجم او سعر المشتريات.
(ب) تكاليف البحث المدفوعة على الطاقة النظيفة أو الخضراء والتي لم يتم رسملتها ضمن الأصول غير المتداولة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) والتي سيتم استردادها لاحقاً من الجهات التنظيمية من خلال تعديل أسعار السلع والخدمات أو بأي طريقة أخرى.
(ج) تكاليف إلغاء المشاريع البحثية القابلة للتعويض.
(د) المصاريف الإدارية والبيعية.

٣- يسمح للمنشأة تغيير سياستها المحاسبية للاعتراف والقياس والتدني وإلغاء الاعتراف لأرصدة الحسابات القانونية المؤجلة إذا أدى هذا التغيير إلى:

(أ) تقديم قوائم مالية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المحاسبية على أن لا تكون أقل موثوقية.
(ب) تقديم قوائم مالية أكثر موثوقية ولكن ليس أقل ملائمة.
(ج) تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة.
(د) (أ + ب)

الفصل الخامس
المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) الايراد من العقود مع العملاء
IFRS 15 Revenue from Contracts with from Contracts with Customers

مقدمة

يعتبر عنصر الإيرادات من أكثر الأرقام المحاسبية المنشورة المستخدمة في تقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركات، ويتم تضمين عنصر الإيرادات بقائمة الدخل الشامل ويتأثر صافي الربح بقيمة تلك الإيرادات من ناحية، كما أن قيمة تلك الإيرادات ترتبط ببعض العناصر التي يتم الإفصاح عنها بكل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، لذلك إذا كان رقم الايراد الذي تم الإفصاح عنه بقائمة الداخل الشامل غير متوافق مع طبيعة ونوعية الأحداث والمعاملات الاقتصادية التي نشأ عنها أو تم فهمه بشكل غير مناسب من قبل مستخدمي التقارير المالية فإن ذلك سوف يؤدي إلى آثار سلبية على جودة القوائم المالية للشركة بصفة عامة وجودة الأرباح المحاسبية بصفة خاصة.

لأهمية موضوع الاعتراف بالإيراد اشترك كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠١٤م معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بعنوان " الايراد من العقود مع العملاء" متضمناً إطار شاملاً لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المرتبطة بالتقرير عن الإيرادات بالقوائم المالية.

إيضاح رقم (١)

(أ) يهدف المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) إلى تحقيق الأهداف التالية :
(ب) الحد من التناقضات وأوجه الضعف في المعايير المحاسبية الحالية المتعلقة . بالاعتراف بالإيراد.
(ج) تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة على مستوى العالم.
(د) محاولة معالجة المشكلات المرتبطة بالاعتراف بالإيراد.
(هـ) تبسيط عملية إعداد القوائم المالية

وبذلك يتضح أن المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) يحاول صياغة إطار شامل بحيث يساعد الشركات في تقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي التقارير المالية عن طبيعة ومبلغ الإيراد من العقود من العملاء، والتدفقات النقدية الناشئة عنها، وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالإيرادات. وقد أشار هذا المعيار إلى أنه يجب على الشركات أن تثبت الايراد ليصف تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

ويمكن توضيح خطوات تطبيق هذا المعيار من خلال الايضاح رقم (٢)

إيضاح رقم (٢)

الخطوة الأولى	تحديد العقد مع العميل	العقد رقم .....
الخطوة الثانية	تحديد التزامات الأداء	التزام الأداء (أ) ... التزام الأداء (ب)
الخطوة الثالثة	قياس سعر المعاملة	قياس سعر المعاملة بالعقد
الخطوة الرابعة	تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء	تخصيص سعر المعاملة على : التزام الأداء (أ) .... التزام الأداء (ب)
الخطوة الخامسة	الاعتراف بالإيراد من العقود	الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء (أ) .... بالتزام الأداء (ب)

من الايضاح السابق فإن إطار المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) يتطلب من الشركة تنفيذ خمس خطوات متتالية هي:

(أ) تحديد العقد مع العميل : تقوم الشركة خلال هذه الخطوة بالتمييز بين العقود مع العملاء التي تدخل في نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) عن غيرها من العقود الأخرى التي تخرج عن نطاق تطبيق المعيار.
(ب) تحديد التزامات الأداء: تشير إلى قيام الشركة بتحديد السلعة أو الخدمة المتعهد بها في العقد مع العميل.
(ج) قياس سعر المعاملة تشير إلى قياس مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه، مقابل تحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها إلى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث.
(د) تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة بالخطوة الثانية بمبلغ يصف قيمة العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل بصورة مستقلة لكل منها.
(هـ) الاعتراف بالإيراد من العقود وذلك عندما تفي الشركة بالتزام الأداء المحدد بالخطوة الثانية وذلك عن طريق تحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها إلى العميل حيث تعتبر السلعة أو الخدمة قد تم تحويلها عندما يحصل العميل على حق السيطرة على هذه السلعة أو الخدمة.

وسوف نتناول شرح المعيار وفقاً للإصدار الأخير لعام ٢٠٢٢م كما يلي:

١- مفهوم الايراد من العقود مع العملاء

تعدد الدراسات التي تناولت مفهوم الايراد من العقود من العملاء من أهمها:

(أ) هي التدفقات الداخلة أو أي ارتفاع في قيمة الأصول الخاصة بالمنشأة أو سداد الالتزامات وذلك من خلال نقل أو انتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة أو أي نشاط آخر يدخل ضمن نطاق الأعمال الرئيسة والمعتادة للمنشأة.

(ب) هي الدخل الناشئ من دورة الأنشطة العادية للمنشأة وأن هذا الدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتخذ شكل تدفقات نقدية واردة أو زيادة في قيمة الأصول أو تخفيض في الالتزامات ينتج عنها في حقوق الملكية ما عدا المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة في حقوق الملكية.

(ج) الايراد ينتج عن وفاء المنشأة بالتزاماتها بنقل سلعة أو تقديم خدمة معينة ويشير تحقق الايراد إلى تبادل السلعة أو الخدمة والحصول على مقابلها النقدي وذلك في القدرة على تحديد قيمة المعاملة نقداً وألا يكون هناك احتمال لاسترجاع كل أو جزء من القيمة النقدية بواسطة المشتري. أما اكتساب الايراد يشير إلى مجموعة الأنشطة والعمليات التي قامت بها المنشأة سواء كانت بالإنتاج أو البيع أو تقديم الخدمة مع وجود تأكيد من جانب المنشأة باستكمالها لهذه العمليات التي تمكنها من الحصول على الإيرادات.

٢- الهدف من المعيار

وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة وتوقيت وعدم تأكد الايراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل.

تحقيق الهدف

لتحقيق الهدف من المعيار فإن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أن المنشأة يجب عليها اثبات الايراد ليصف نقل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يعكس العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات.

ويتعلق هذا المعيار بعقد فردي مع عميل ويجوز للمنشأة أن تطبق هذا المعيار على محفظة عقود لها خصائص متشابهة إذا كانت المنشأة تتوقع بشكل معقول أن الآثار على القوائم المالية من تطبيق هذا المعيار على المحفظة لن تختلف عن تطبيق هذا المعيار على العقود الفردية.

٣- نطاق تطبيق المعيار

يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على جميع العقود المبرمة مع العملاء باستثناء ما يلي:

- عقود الايجار الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦) عقود الايجار.
- العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧) عقود التأمين غير أنه يجوز للمنشأة اختيار تطبيق هذا المعيار على عقود التأمين التي يتمثل الهدف الأساسي منها في تقديم الخدمات مقابل أتعاب ثابتة.
- الأدوات المالية والحقوق أو الواجبات التعاقدية الأخرى الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالية (٩) الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة، والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١١) الترتيبات المشتركة.
- التبادلات غير النقدية بين المنشآت التي تعمل في نفس نشاط الأعمال لتسهيل المبيعات إلى العملاء أو العملاء المحتملين.

يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على أي عقد (بخلاف الحالات السابقة فقط إذا كان الطرف المقابل في العقد عميل والعميل هو طرف تعاقد مع المنشأة للحصول على سلع أو خدمات تعد أحد مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة وذلك في مقابل عوض والطرف المقابل في العقد لا يكون عميلاً إذا كان هذا الطرف المقابل على سبيل المثال قد تعاقد مع المنشأة على أن يشارك في نشاط عملية يتقاسم فيها أطراف العقد المخاطر أو المنافع التي تنتج عن النشاط أو العملية بدلاً من الحصول على مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة.

٤- تحديد العقد

لا يجوز للمنشأة أن تحاسب عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار إلا عند استيفاء جميع الضوابط التالية:

- أن تكون جميع أطراف العقد قد وافقت على العقد وصارت ملتزمة بأداء واجباتها.
- أن يكون بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي سيتم نقلها.
- أن يكون بإمكان المنشأة تحديد شروط السداد مقابل السلع والخدمات التي سيتم نقلها.
- أن يكون العقد مضمون تجاري (أي يكون من المتوقع تغير مخاطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة العقد).
- أن يكون من المرجح حصول المنشأة على العوض الذي سيكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم نقلها إلى العميل.

العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يرتب حقوق وواجبات واجبة النفاذ ويعد وجوب نفاذ الحقوق والواجبات في عقد من العقود مسألة قانونية والعقود يمكن أن تكون كتابية أو شفوية أو مفهومة ضمناً من ممارسة العمل المتعارف عليها لدى المنشأة، وبعض العقود قد لا تكون لها مدة محددة ويمكن إنهائها أو تعديلها في أي وقت، وهناك عقود أخرى قد تتجدد تلقائياً على أساس دوري يتم تحديده في العقد ويجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار على مدة العقد التي يكون فيها الأطراف العقد حقوق وعليهم واجبات قائمة واجبة النفاذ.

يكون العقد غير منفذ كليا في الحالات التالية:

- إذا لم تنقل المنشأة أي سلع او خدمات متعهد بها إلى العميل.
- أن تكون المنشأة لم تتسلم بعد وليس لها الحق في استلام أي عوض مقابل السلع أو الخدمات المتعهد بها.

٥- تجميع العقود

يجب على المنشأة أن تجمع كل عقدين أو أكثر يتم إبرامهم في الوقت نفسه أو في وقت متقارب مع العميل نفسه أو مع أطراف ذات علاقة بالعميل (وأن تحاسب عن العقود على أنها عقد واحد إذا تم استيفاء واحد أو أكثر من الضوابط الآتية:

- إذا تم التفاوض على العقود كحزمة واحدة لهدف تجاري واحد؛ أو
- إذا كان مبلغ العوض الذي سيتم سداده في أحد العقود يعتمد على سعر أو أداء العقد الآخر؛ أو
- إذا كانت السلع أو الخدمات المتعهد بها في العقود (أو بعض السلع أو الخدمات المتعهد بها في كل عقد من العقود) تمثل واجب أداء واحد.

٦- تعديلات العقد

تعديل العقد هو تغيير في نطاق أو سعر العقد أو كليهما بموافقة أطرافه قد يوصف تعديل العقد بأنه أمر تغيير أو تبديل ويوجد تعديل للعقد عندما يوافق أطراف العقد على تعديل ينشئ إما حقوقاً وواجبات جديدة واجبة النفاذ أو يغير حقوقاً وواجبات قائمة واجبة النفاذ الأطراف العقد.

يجب على المنشأة أن تحاسب عن تعديل العقد على أنه عقد منفصل إذا تحقق كلا الشرطين التاليين:

- إذا زاد نطاق العقد نظراً لإضافة سلع أو خدمات متعهد بها من الممكن تمييزها بذاتها.
- إذا زاد سعر العقد بمبلغ عوض يعكس أسعار البيع المستقلة الخاصة بالمنشأة للسلع أو الخدمات الإضافية المتعهد بها أو تعديلات مناسبة على ذلك ليعكس ظروف العقد ذي الصلة.

٧- التعهدات في العقود مع العملاء

يحدد العقد مع العميل السلع أو الخدمات التي تتعهد المنشأة بنقلها إلى العميل وبالرغم من ذلك فإن واجبات الأداء التي يتم تحديدها في عقد مع عميل قد لا تقتصر على السلع أو الخدمات التي يتم النص عليها صراحة في ذلك العقد وذلك لأن هذا العقد مع العميل قد يشمل أيضا تعهدات تفهم ضمناً من خلال الممارسات التجارية المعتادة للمنشأة أو سياساتها المعلنة أو تصريحاتها المحددة إذا كانت تلك التعهدات تنشي وقت الدخول في العقد.

السلع والخدمات الممكن تمييزها بذاتها

تبعا للعقد فإن السلع او الخدمات المتعهد بها قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- بيع سلع من إنتاج المنشأة.
- إعادة بيع سلع قامت المنشأة بشرائها.
- إعادة بيع حقوق في سلع أو خدمات قامت بشرائها.
- إعادة بيع حقوق في سلع أو خدمات قامت المنشأة بشرائها.
- أداء مهمة أو مهام متفق عليها تعاقدياً العميل.
- تقديم خدمات الاستعداد لتقديم سلع أو خدمات.
- منح التراخيص

٨- الوفاء بواجبات الأداء

يجب على المنشأة أن تثبت إيراداً عندما تفي المنشأة بواجب أداء عن طريق نقل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل ويعتبر الأصل أنه قد تم نقله عندما يكتسب العميل السيطرة على ذلك الأصل.

تعد السلع والخدمات أصولاً، عند استلامها واستخدامها وتشير السيطرة على أصل إلى القدرة على توجيه استخدام الأصل والحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية منه ومنافع الأصل هي التدفقات النقدية المحتملة التي يمكن الحصول عليها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بطرق عدة منها:

- استخدام الأصل لإنتاج سلع أو تقديم الخدمات.
- استخدام الأصل لتعزيز قيمة الأصول الأخرى.
- استخدام الأصل لتسوية الالتزامات أو تخفيض المصروفات.

يجب التفرقة بين واجبات الأداء التالية:

(أ) واجبات الأداء التي يتم الوفاء بها على مدى فترة زمنية

عندما تسيطر المنشأة على سلعة أو خدمة على مدى فترة زمنية فإنها تفي بواجب الأداء وتثبت الايراد على مدى فترة زمنية في حالة استيفاء أحد الضوابط الآتية:

- إذا حصل العميل على المنافع التي يوفرها أداء المنشأة قام باستهلاكها في الوقت نفسه أثناء قيام المنشأة بالأداء.
- إذا كان أداء المنشأة ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل في نفس الوقت الذي يتم فيه إنشاء الأصل أو تحسينه.
- إذا كان أداء المنشأة لا ينشئ أصلا له استخدام بديل للمنشأة وكان للمنشأة حق واجب النفاذ في الحصول على دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

(ب) واجبات الأداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة زمنية معينة

لتحديد النقطة الزمنية التي يكتسب فيها العميل السيطرة على أصل متعهد به وتفي المنشأة فيها بواجب الأداء ويجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان المؤشرات على نقل السيطرة ومن أهمها:

- أن يكون للمنشأة حق قائم في الحصول على دفعة مقابل الأصل إذا كان العميل ملزماً حالياً بالسداد مقابل الأصل فعندئذ قد يشير ذلك إلى أن العميل قد اكتسب القدرة على توجيه استخدام الأصل والحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية منه في المقابل.
- أن يكون للعميل حق الملكية القانونية في الأصل قد يشير حق الملكية القانونية إلى طرف العقد الذي له القدرة على توجيه استخدام الأصل والحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية منه.
- أن تكون المنشأة قد قامت بنقل الحيازة المادية للأصل قد تشير الحيازة المادية للأصل إلى أن العميل له القدرة على توجه استخدام الأصل والحصول على ما يقارب جميع المنافع المتبقية منه.

٩- قياس مدى التقدم في الوفاء الكامل بواجب الأداء

الهدف من قياس مدى التقدم هو وصف أداء المنشأة في نقل السيطرة على السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، ويجب على المنشأة أن تطبق طريقة واحدة لقياس مدى التقدم لكل واجب أداء يتم الوفاء به على مدى فترة زمنية.

CARVEN

١٠- طرق قياس مدى التقدم

يجب على المنشأة عند تطبيق طريقة لقياس مدى التقدم أن تستبعد من القياس أي سلع أو خدمات لم تنقل المنشأة السيطرة عليها إلى العميل وفي المقابل يجب على المنشأة ان تدخل في قياس مدى التقدم أي سلع أو خدمات نُقلت السيطرة عليها إلى العميل عند الوفاء بواجب الأداء.

عند الوفاء بواجب الأداء يجب على المنشأة أن تثبت ما يتم تخصيصه من مبلغ سعر المعاملة على ذلك الواجب على انه ايراد. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة.

وسعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل نقل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة، ويجب على المنشأة عند تحديد سعر المعاملة أن تأخذ في الحسبان الآثار الخاصة بما يلي:

العوض المتغير، تقييد تقديرات العوض المتغير، وجود مكون تمويلي مهم في العقد العوض غير النقدي، العوض المستحق.

١١- تخصيص سعر المعاملة على واجبات الأداء

عند تخصيص سعر المعاملة هو أن تقوم المنشأة بتخصيص سعر المعاملة على كل واجب أداء بمبلغ يصف مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق مقابل نقل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، لتحقيق هدف التخصيص يجب على المنشأة أن تخصص سعر المعاملة على كل واجب أداء يتم تحديده في العقد على أساس سعر بيع نسبي مستقل.

التخصيص الذي يستند إلى أسعار البيع المستقلة

سعر البيع المستقل هو السعر الذي ستبيع به المنشأة بشكل منفصل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل وتتضمن الطرق المناسبة لتقدير سعر البيع المستقل لسلعة أو خدمة ما يلي:

- منهج تقييم السوق المعدل
- منهج التكلفة المتوقعة زائد هامش
- منهج القيمة المتبقية.

١٢- تكاليف العقد وتكاليف الوفاء به.

يجب على المنشأة أن تثبت التكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل على أنها أصل إذا كانت المنشأة تتوقع تغطية تلك التكاليف.

وتعرف التكاليف الإضافية للحصول على عقد بأنها التكاليف التي تتكبدها المنشأة للحصول على عقد مع عميل. ويتم اثبات تكاليف الحصول على عقد على أنها مصروف عند تكبدها ما لم يتم تحميل تلك التكاليف صراحة على العميل بغض النظر عما إذا كان قد تم الحصول على العقد أم لا.

إذا كانت التكاليف التي يتم تكبدها للوفاء بعقد مع عميل لا تقع ضمن نطاق معيار آخر فيجب على المنشأة أن تثبت أصلاً من التكاليف المتكبدة للوفاء بالعقد فقط إذا كانت تلك التكاليف تستوفي جميع الضوابط التالية:

أن التكاليف تتعلق بشكل مباشر بعقد أو عقد متوقع بإمكان المنشأة تميزه بشكل محدد.

أن التكاليف تحقق أو تحسن موارد للمنشأة سيتم استخدامها في الوفاء بواجبات الأداء في المستقل.

أن التكاليف من المتوقع تغطيتها.

تتضمن التكاليف التي تتعلق بشكل مباشر بعقد ما يلي:

العماله المباشرة، المواد المباشرة، تخصيصات التكاليف التي تتعلق بشكل مباشر بالعقد التكاليف التي يتم تحميلها صراحة على العميل بموجب العقد.

يجب على المنشأة اثبات التكاليف التالية على أنها مصروفات عند تكبدها: التكاليف العمومية والإدارية، تكاليف المواد أو العمالة أو الموارد الأخرى، التكاليف التي تتعلق بواجبات الأداء التي تم الوفاء بها.

١٣- الاستنفاد والهبوط

يجب أن يتم استنفاد الأصل الذي تم اثباته على أساس منتظم يكون متسقاً مع نقل السلع أو الخدمات التي بها الأصل إلى العميل. يجب على المنشأة أن تثبت خسارة هبوط ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يتجاوز المبلغ الدفتري ما يلي:

المبلغ المتبقي من العوض الذي يتوقع المنشأة استلامه مقابل السلع أو الخدمات التي تتعلق بالأصل مطروحاً منه التكاليف المتعلقة بشكل مباشر بتقديم تلك السلع أو الخدمات والتي لم يتم اثباتها على أنها مصروفات.

١٤- العرض والافصاح للإيرادات الناتجة من العقود من العملاء

عندما يقوم أي من طرفي العقد بالأداء يجب على المنشأة عرض العقد في قائمة المركز المالي على انه أصل ناتج عن عقد مع عميل أو التزام ناتج عن عقد مع عميل تبعاً للعلاقة بين أداء المنشأة ودفعة العميل ويجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل أي شروط غير مشروطة على أنها مبلغ مستحق التحصيل

الهدف من متطلبات الإفصاح أن تفصح المنشأة عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الايراد والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود من العملاء وتحقيقاً لذلك يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات كمية ونوعية عما يلي:

- عقودها مع العملاء.
- الاجتهادات المهمة التي تم القيام بها عند تطبيق هذا المعيار على تلك العقود.
- أي أصول مثبتة من تكاليف الحصول على عقد مع عميل أو الوفاء بعقد مع عميل

١٥- الايراد من العقود مع العملاء

يجب على المنشأة أن تفصح عن جميع المبالغ التالية لفترة التقرير ما لم تكن المبالغ قد تم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل وفقا لمعايير أخرى:

- الايراد المثبت من العقود مع العملاء الذي يجب على المنشأة أن تفصح عنه بشكل منفصل عن مصادر ايرادها الأخرى.
- أي خسائر هبوط مثبتة على أي مبالغ مستحقة التحصيل ناتجة عن عقود المنشأة مع العملاء أو أصول أخرى ناتجة من عقود المنشأة مع العملاء.

CARVEN

١٦ – الأرصدة الناتجة عن العقود من العملاء

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- الأرصدة الافتتاحية والختامية للمبالغ مستحقة التحصيل الناتجة من العقود من العملاء والأصول والالتزامات الناتجة من العقود مع العملاء.
- الايراد المثبت في فترة التقرير الذي كان مضمنا في رصيد الالتزامات الناتجة عن عقود مع العملاء في بداية الفترة.
- الايراد المثبت في فترة التقرير من واجبات الأداء التي تم الوفاء بها في الفترات السابقة.

١٧– تحليل الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) في المحاسبة والمراجعة.

تناول الأدب المحاسبي العديد من الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) ومن أهمها ما يلي:

(أ) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) على جودة الأرباح المحاسبية

معايير التقرير المالي الدولية تقوم أساساً على المبادئ ومن ثم فإن التفسيرات والتقديرات الشخصية لها دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات المرتبطة

بتطبيقها بكفاءة وفعالية، ولذلك فإن المرونة التي تتسم بها تلك المعايير قد تكون دافعاً للإدارة لاستغلالها للقيام بمجموعة من الممارسات الانتهازية بهدف تعظيم منافعها الذاتية على حساب باقي الأطراف ذات المصلحة، وهو ما ينعكس على زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وزيادة تكاليف الوكالة وبالتالي ينعكس سلباً على كفاءة سوق المال. وفي المقابل يرى البعض أن المرونة التي تتسم بها معايير التقارير المالية الدولية قد تؤدي إلى تبني الإدارة سلوكاً رشيداً عند اتخاذ القرارات بهدف تعظيم قيمة الشركة.

تتطلب عملية التقرير عن الإيراد بالقوائم المالية قيام إدارة الشركة باتخاذ ثلاثة قرارات وهي متى الاعتراف بالإيراد، كيف يتم قياس قيمته، وأخيراً طبيعة ونوعية الايراد الذي يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية.

يتطلب تطبيق إطار الاعتراف بالإيراد الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) من الإدارة العليا للشركة قدر كبير من التقدير الشخصي ومن أمثلة ذلك يتطلب المعيار من الإدارة العليا للشركة عند نشأة العقد مع العميل تحديد كل تعهد بتحويل سلعة أو خدمة من الممكن تمييزها بذاتها أو سلسلة السلع أو الخدمات التي يمكن تمييزها بذاتها ومتماثلة بشكل كبير ولها نفس نمط التحويل إلى العميل والتي يتضمنها العقد على أنها التزامات أداء.

وفي حالة اختلاف توقيت نقل السيطرة على سلعتين أو خدمتين أو أكثر فإن التحديد السليم وفصل التزامات الداء سواء كانت ضمنية أو صريحة في العقد مع العميل ستكون محور الارتكاز لاتخاذ قرارات الإدارة المرتبطة بقياس والاعتراف بالإيراد من العقد في التوقيت المناسب حيث أن الفشل في تحديد التزامات الأداء المختلفة التي يتضمنها العقد إلى الاعتراف بالإيراد من العقد في توقيت غير مناسب ومن ثم فقدان القوائم المالية خاصية التوقيت الملائم.

تعتمد الإدارة على قدر كبير من التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاعتراف بالإيرادات، وكذلك استغلال الخيارات المحاسبية المتاحة في القيام بممارسات انتهازية لتعظيم منافعها الذاتية من خلال تسجيل إيرادات وهمية مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح.

(ب) أثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) على القيمة السوقية الأسهم الشركة

يساهم تبني المعايير الدولية للتقرير المالي في تحقيق العديد من المنافع من أهمها تحسين الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات والمقارنة وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة القرارات الاستثمارية وخفض تكلفة رأس المال ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة. واستناداً إلى نظرية التكاليف السياسية فإن الشركات ذات معدل الربحية المرتفعة تتبني معايير التقارير المالية الإرسال إشارات إلى أسواق المال بأن الأرباح يتم تحديدها بصورة دقيقة وأن هناك مصداقية في التقارير المالية.

ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الشركات ذات نسب الدين إلى حقوق الملكية المرتفعة تميل أكثر إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية لتحقيق الرقابة الفعالة على علاقات الوكالة بين حملة السهم والدائنين وقد توصلت الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية والعوائد السوقية، وكذلك أن الشركات التي تتبني هذه المعايير لديها مستوى إدارة أرباح منخفض وقيمة أكثر ملائمة للأرقام المحاسبية مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تطبق معايير التقارير المالية الدولية.

كما ترى النظرية الاقتصادية أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يساهم في تحسين مستوى الإفصاح وهو ما يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والاختيار العكسي في أسواق رأس المال وبالتالي زيادة سيولة السوق وخفض تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة، كما أكدت العديد من الدراسات على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يساعد على تحسين بيئة المعلومات ويؤثر على سلوك اسعار الأسهم.

المصطلحات الأساسية في المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥)

العقد	اتفاق بين طرفين أو أكثر تنشأ عنه حقوق وواجبات واجبة النفاذ
الأصل الناتج عن عقد مع عميل	حق المنشأة في الحصول على عوض مقابل سلع أو خدمات قامت بنقلها إلى عميل عندما يكون ذلك الحق مشروطاً بشيء آخر خلاف مرور الوقت
الالتزام الناتج عن عقد مع عميل	واجب على المنشأة بأن تنقل إلى العميل سلعاً أو خدمات حصلت المنشأة في مقابلها على عوض من العميل
العميل	طرف تعاقد مع المنشأة للحصول على سلع أو خدمات تعد أحد مخرجات الأنشطة العادية للمنشأة وذلك مقابل عوض
واجب الأداء	تعهد في عقد مبرم مع عميل لنقل أي مما يلي إليه : سلعة أو خدمة من الممكن تميزها بذاتها. سلسلة سلع أو خدمات من الممكن تميزها بذاتها ومتماثلة إلى حد كبير ويتم نقلها إلى العميل بنفس النمط

سعر البيع المستقل	السعر الذي ستبيع به المنشأة بشكل منفصل سلعة أو خدمة متعهد بها إلى العميل
سعر المعاملة	مبلغ العوض الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه مقابل نقل سلع أو خدمات متعهد بها على العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة

أسئلة الفصل الخامس

حالة (١)

في ٢٠٢٥/٤/١ تم توقيع عقد لبيع (تحويل) إحدى منتجات شركة الإيمان للعميل محمد يتم تسليمها في ٢٠٢٥/٦/٢٥ . وبموجب العقد يقوم العميل محمد بتسديد كامل قيمة العقد في ٢٠٢٥/٧/٢٥ بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وتبلغ تكلفة البضاعة ٤٠٠٠٠ جنيه وقامت شركة الايمان بشحن البضاعة للعميل في ٢٠٢٥/٦/٢٥

المطلوب: إعداد قيود اليومية اللازمة خلال عام ٢٠٢٥م لدى شركة الايمان

الحـــــــل

في ٢٠٢٥/٤/١ لا يتم إعداد قيود لأنه لا يكون أي من أطراف العقد قد أدى ما يترتب عليه بموجب العقد.

في ٢٠٢٥/٦/٢٥ عند نقل الشركة البضاعة للعميل يتم إعداد القيد التالي:

من حـ/ الذمم المدينة	٦٠٠٠٠	
إلى حـ/ إيراد المبيعات		٦٠٠٠٠
من حـ/ تكلفة المبيعات	٤٠٠٠٠	
إلى حـ/ المخزون		٤٠٠٠٠

في ٢٠٢٥/٧/٢٥ عند تسديد العميل قيمة العقد يتم اعداد القيد التالي:

من حـ/ النقدية	٦٠٠٠٠	
إلى حـ/ الذمم المدينة		٦٠٠٠٠

حالة رقم (٢)

في ٢٠٢٤/١٠/١م اتفقت شركة الهدى لتجارة الأجهزة الكهربائية مع مؤسسة الإيمان على قيام شركة الهدى ببيعها أفران كهربائية كما يلي:

الكمية (٢٠٠) فرن (وحدة). السعر (٨٠) جنيه للوحدة.

فترة التوريد : ٦ شهور من تاريخ التعاقد على أن يتم تسليم الكمية تدريجياً.

في ٢٠٢٤/١٢/١م كانت شركة الهدى قد سلمت مؤسسة الإيمان (١٣٠) وحدة من الكمية المتفق عليها، وفي هذا التاريخ تم الاتفاق بين الطرفين إلى زيادة الكمية المتفق عليها بمقدار (١٠٠) وحدة إضافية وبسعر (٩٠) جنيه للوحدة لتصبح الكمية من (٢٠٠) إلى (٣٠٠) وحدة مع الإبقاء على فترة التوريد المتفق عليها سابقاً. علماً أن الزيادة في سعر الكمية الإضافية يعكس الارتفاع في أسعار بيع الفرن الكهربائي في السوق.

في ٢٠٢٤/١٢/١٥ تم تسليم مؤسسة الايمان ٨٥ وحدة.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لما سبق في دفاتر شركة الهدى.

الحـــــــل

يلاحظ أن التعديل على العقد قد حقق الشرطان والمشار إليهما أعلاه لاعتباره عقد منفصل حيث أن التعديل أضاف بضاعة محددة وجديدة خلاف المتعاقد عليها في العقد الأصلي كما أن سعر التعاقد على الكمية الإضافية محدد ويعكس سعر البيع العادي للكمية الإضافية التي تم الاتفاق عليها.

وستتم المعالجة المحاسبية كما يلي:

الايرادات المعترف بها للوحدات التي تم تسليمها حتى تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١م ستكون ١٠٤٠٠ جنيه (١٣٠ وحدة × ٨٠ جنيه)

أما الكمية التي تم توريدها في ٢٠٢٤/١٢/١٥ والبالغة (٨٥) وحدة فسيتم الاعتراف بإيراداتها على أساس (٧٠) وحدة من العقد الأول بسعر (٨٠) جنيه والباقي (١٥) وحدة (٨٥ - ٧٠) بالسعر الجديد البالغ (٩٠) جنيه للوحدة.

ايراد مبيعات الوحدات المسلمة في ٢٠٢٤/١٢/١٥

= (٨٠×٧٠) + (٩٠×١٥) = ١٣٥٠ + ٥٦٠٠ = ٦٩٥٠ جنيه

حالة رقم (٣)

بالافتراض في المثال السابق أن الاتفاق بين الطرفين بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٥ والذي يتضمن زيادة الكمية المتعاقد عليها من (٢٠٠) إلى (٣٠٠) وحدة وكان بسعر (٦٢) جنيه للكمية الإضافية المتعاقد عليها البالغة (١٠٠) جهاز، وأن سبب تخفيض سعر الوحدات الإضافية يعود إلى وجود عيوب بسيطة ومخالفة للمواصفات المتفق عليها في الكميات (١٣٠) وحدى المسلمة سابقاً.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبية لما سبق في دفاتر شركة الهدى

الحـــــــل

يلاحظ أن التعديل على العقد يتضمن سعر بيع (٦٢) جنيه للوحدة وهو لا يمثل سعر البيع المستقل بالسوق، وبالتالي فإنه لم يحقق الشرط الثاني والذي يتطلب أنه يكون سعر التعاقد على الكمية الإضافية التي تم الاتفاق عليها، وبالتالي يعالج التغيير في الاتفاق كتعديل على العقد الأصلي ويعامل التغيير والعقد الأصلي كعقد واحد

في ضوء ما سبق فإن الإيراد عن الكميات التي تم تسليمها للعميل بعد عملية التعديل في ٢٠٢٤/١٢/١٥م سيتم احتسابها بناء على متوسط سعر البيع للوحدة والذي يحسب على النحو التالي:

متوسط سعر البيع للوحدة = $\frac{(62\times100)+(80\times70)}{(100+70)\text{ وحدة}}$ = ٦٩.٤ جنيه للوحدة

وبناء عليه، فإن الكميات التي ستسلم إلى العميل بعد التعديل سيتم احتساب إيراداتها بناء على متوسط سعر بيع الوحدة البالغ (٦٩٠٤) جنيه مع ملاحظة أن التعديل في السعر لا يندرج بأثر رجعي على الكميات التي تم تسليمها للعميل قبل عملية التعديل أي أن التعديل يتم بأثر مستقبلي، حيث أن الوحدات المتبقية تميزها بذاتها عن السلع التي تم تحويلها في تاريخ تعديل العقد أو قبله.

إيراد المبيعات للكمية المسلمة للعميل في ٢٠٢٥/١٢/٢٥ = ٨٥ وحدة × ٦٩.٤ = ٥٨٩٩ جنيه

حالة رقم (٤)

قامت شركة الندى للتكنولوجيا بالدخول بعقد نقل ترخيص وتركيب برنامج أنظمة معلومات جامعة بنها بالإضافة لذلك يتضمن العقد وعد شركة الندى للتكنولوجيا بتقديم خدمات استشارية لموائمة البرنامج مع بيئة عمل جامعة بنها مقابل مبلغ إجمالي ٦٠٠٠٠٠ جنيه أي أن يتم تقديم البرنامج والخدمات الاستشارية كحزمة واحدة.

المطلوب: تحديد التزامات الأداء في العقد المذكور

الحـــــــل

ترخيص برنامج أنظمة المعلومات هو التزام أداء مميز لكنه مترابط مع الخدمات الاستشارية لذلك يتم محاسبتها كالتزام أداء واحد.

حالة رقم (٥)

تنتج وتبيع شركة المجد أجهزة تحاليل طبية للعملاء، وهم قطاع المختبرات الطبية شاملة ضمان ضد عيوب التصنيع لمدة سنة واحدة من تاريخ البيع بالإضافة لذلك تبيع أيضا خدمة صيانة لمدة (٣) سنوات وفق رغبة العملاء بعد انتهاء سنة الكفالة الأولى.

المطلوب: تحديد التزامات الأداء في العقد المذكور

الحـــــــل

في هذه الحالة هناك نوعين من التزامات الأداء الأول بيع تحاليل طبية وضمان الصيانة المرافق لعقد البيع البالغ سنة واحدة والثاني عقد الصيانة الإضافي (٣) سنوات، وبالتالي فإن عقد بيع الأجهزة والصيانة المرافقة يعتبران التزام أداء واحد كونهما يعتمدان على بعضهما البعض ومترابطان أما عقد الصيانة الإضافي (٣) سنوات تم بيعه للعملاء بشكل مستقل ولا يعتمد على عقد بيع الأجهزة وبالتالي فهو التزام أداء مستقل سيخصص له إيراد مستقل.

حالة رقم (٦)

في ٢٠٢٦/١/١ وقعت شركة الإيمان للتجهيزات عقد لبيع شركة مطاعم الهدي بضاعه عباره عن معدات تجهيزات مطاعم حيث يقوم مطعم الهدي حاليا بإنشاء مباني لفرع جديد للمطعم يستغرق تجهيزة عامين ، وسيتم تسليم البضاعه للعميل بعد عامين ويشمل العقد بديلين :

الأول : تسديد مبلغ ٤٨٤٠٠ بعد عامين عندما يحصل العميل علي السيطرة علي الأصل (التسليم)

الثاني : تسديد ٤٠٠٠٠ عند توقيع العقد

وقد إختار العميل دفع مبلغ ٤٠٠٠٠ عند توقيع العقد علما بأن معدل الفائدة الضمني ١٠%

الحـــــــل

١)الإعتراف بإلتزام عقد بدفعه مبلغ ٤٠٠٠٠

٤٠٠٠٠ من ح/ النقدية

٤٠٠٠٠ إلي ح/التزامات عقود العملاء

٢)يتم إعداد قيد مصروف الفوائد في ٢٠٢٦/١٢/٣١ = ٤٠٠٠٠ × ١٠% = ٤٠٠٠

٤٠٠٠ من ح/ مصروف الفائدة

٤٠٠٠ إلي ح/ إلتزامات عقود العملاء

ملحوظه هامه : خلي بالك كده رصيد إلتزامات عقود العملاء ٤٠٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٤٤٠٠٠

٣)حساب مصروف الفائدة الضمني علي إجمالي رصيد إلتزامات عقود العملاء = ٤٤٠٠٠ × ١٠% = ٤٤٠٠

٤٤٠٠ من ح/ مصروف الفائدة

٤٤٠٠ إلي ح/ إلتزامات عقود العملاء

٤)عند نقل الأصل للعميل والإعتراف بالإيراد

٤٨٤٠٠ من ح/ إلتزامات عقود العملاء

٤٨٤٠٠ إلي ح/ إيراد المبيعات

حالة رقم (٧)

في ٢٠٢٢/٤/١ باعت شركة الأمل لتجهيزات المطاعم كمية من الثلاجات لأحد العملاء (مطعم الأصاله) بمبلغ ١٥٠٠٠٠ج وتبلغ تكلفتها ١١٠٠٠٠ج وقد طلب العميل مطعم الأصاله من الشركة الإحتفاظ بالثلاجات حتي الإنتهاء من تجهيز عمليات صيانة المطعم وتم إصدار فاتورة وإنتقلت ملكية الثلاجات عند توقيع عقد البيع

الحـــــــل

١)يتم الإعتراف بالإيراد عند توقيع العقد

١٥٠٠٠٠ من ح/الذمم المدينه (العملاء)

١٥٠٠٠٠ إلي ح/ إيراد المبيعات

٢)عند الإعتراف بالتكلفة

١١٠٠٠٠ من ح/تكلفه البضاعه المباعه

١١٠٠٠٠ إلي ح/المخزون

ثانياً: أختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

CARVEN

١- المرحلة الثانية من مراحل الاعتراف بالإيراد بموجب معيار (١٥) الايراد من العقود من العملاء هي:
(أ) تحديد وتشخيص العقد. (ب) توزيع سعر العملية على مكونات الايراد.
(ج) تحديد سعر العملية. (د) تحديد التزامات الأداء في العقد.

٢- في عمليات البيع وإعادة الشراء إذا كان الالتزام أو الحق بشراء الأصل بمبلغ يساوى أو يزيد عن سعر بيعه الأصلى للعميل فإن العملية تمثل:
(أ) عملية تمويل (ب) عملية تأجير بموجب معيار التقرير المالي
(ج) عملية بيع تسجيل كإيراد بتاريخ البيع وعملية شراء بتاريخ إعادة الشراء. (د) تعتبر منحة مؤجلة.

٣- يتم معالجة العوض النقدى المستحق للعميل مثل خصم الكمية أو المنتجات المجانية أو الكوبونات وقسائم الشراء كما يلى:
(أ) تخفيض الإيرادات (ب) مصاريف التسويق
(ج) ضمن تكلفة البضاعة المباعة (د) مصاريف أخرى.

٤- في ٢٠٢٤/١/١ باعت شركة الإيمان بضاعة بسعر (٣٦٣٠٠٠) جنيه للعميل (حسن) وتم تسليمها للعميل عند توقيع وتستحق الدفعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١م علما بأن سعر البيع النقدى للبضاعة المباعة يبلغ (٣٠٠٠٠٠) جنيه. فإن المعالجة المحاسبية لتلك العملية لدى شركة (الحمد) وفق معيار الإيراد من العقود مع العملاء (IFRS ١٥) هي:
(أ) يجب الاعتراف بمبلغ (٦٣٠٠٠) جنيه كإيراد فائدة على مدار مدة العقد.
(ب) يجب الاعتراف بمبلغ (٦٣٠٠٠) جنيه كمصروف فائدة على مدار مدة العقد.
(ج) يعترف بإيراد المبيعات في ٢٠٢٤/١/١ بقيمة (٣٦٣٠٠٠) جنيه.
(د) يعترف بإيراد المبيعات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بقيمة (٣٠٠٠٠٠) جنيه.

٥- في ٢٠٢٤/١/١ باعت شركة (الإخلاص) (٣٠٠٠) وحدة من السلعة (س) بسعر (٢٠) جنيه للوحدة لأحد العملاء وتكلفة الوحدة (١٤) جنيه تسمح شركة (الإخلاص) للعميل بإعادة أي منتج غير مستخدم خلال (٦٠) يوم من تاريخ البيع ويتم استلام النقدى عند تحويل السيطرة على المنتج، وتقدر المنشأة أنه سيتم إعادة (٨%) من عدد الوحدات وتقرر أنه بالرغم من أن العوائد خارج نفوذ المنشأة إلا أن لديها خبرة كبيرة في تقدير عوائد هذا المنتج وفئة العميل.
فإن إيراد المبيعات الواجب الاعتراف به لدى شركة (الإخلاص) في ٢٠٢٤/١٢/١ يبلغ:
(أ) ٥٥٢٠٠ جنيه. (ب) ٦٠٠٠٠ جنيه.
(ج) ٣٨٦٤٠ جنيه (د) ٤٢٠٠٠ جنيه

الفصل السادس المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦) عقود الايجار
(IFRS١٦) Leases

١- طبيعة عقود الايجار

الايجار هو اتفاق تعاقدي بين طرفين المؤجر والمستأجر يمنح في ظله مالك الأصل (المؤجر) الحق في استخدام أحد الأصول وذلك لفترة زمنية محددة مقابل مدفوعات ايجار دوريو يطلق عليها الايجار.

ويعتبر الايجار التمويلي مصطلحاً يستخدم في المعايير الدولية للتقرير المالي ويقابله مصطلح عقد الايجار الرأسمالي المستخدم في معايير المحاسبة المالية الأمريكية. ونظراً لما ينطوي عليه الايجار من مزايا عديدة تلجأ الكثير من الشركات إلى استئجار الأصول بدلاً من اقتراض أموال من الغير لشرائها ويتضح هذا الاتجاه بوضوح في شركات الطيران، وشركات الاتصالات وأجهزة الحاسب وغيرها من الشركات التي تستخدم أصولاً تتعرض لتطورات تقنية سريعة مما يجعل انفاق نفقات استثمارية ضخمة لشراء هذه الأصول أمراً يبعد كثيراً عن الرشد الاقتصادي وقد تلجأ بعض المنشآت لاستئجار الأصول نتيجة لما قد تواجه من صعوبات في الحصول على الأموال سواء عن طريق زيادة رأس المال أو عن طريق الاقتراض.

٢- مزايا وعيوب الاستئجار

هناك العديد من المزايا التي تترتب على استئجار الأصول بدلاً من شرائها والتي تجذب العملاء (المستأجرون) ومن أهمها:

- أن عقود الايجار تمكن المستأجر من الحصول على ما يحتاجه من أصول دون سداد أي مبالغ مقدماً وتكون قيمة دفعات الايجار عادة ثابتة مما يحمي المستأجر من التضخم والزيادة التي قد تحدث في تكلفة الأموال.
- يؤدي استئجار الأصول وبصفة خاصة تلك التي تتأثر بالتغييرات التقنية إلى تخفيض المخاطر التي يتحملها المستأجر نتيجة لتقادم هذه الأصول وذلك بجانب نقل المخاطر المتعلقة بقيمة الخردة للأصول في نهاية عمرها الاقتصادي إلى المؤجر.
- تتضمن عقود شروطاً مقيدة أقل حدة من تلك التي تتضمنها عقود الاقتراض لشراء أصول.
- تتميز عقود الايجار بالمرونة بحيث يمكن ربط دفعات الايجار بتوقيت التدفقات النقدية التي يحققها استخدام الأصل للمستأجر.
- تكلفة الايجار أقل بكثير من تكلفة المصادر الخرة للتمويل إذا أخذنا في الاعتبار المزايا الضريبية المترتبة على تحميل الايجار على الفترة باعتباره مصروفاً
- إذا كانت معاملة الايجار مؤهلة لمعالجتها كعقد ايجار تشغيلي فإن الشركة تحصل على تمويل خارج الميزانية ولا يترتب عليها ظهور التزامات في الميزانية للشركة المستأجرة وبالتالي لا تتأثر مؤشراتها المالية الأمر الذي قد يضيف إلى قدرتها على الاقتراض ويحسن من نسب الربحية.

وبالنسبة لعيوب الاستئجار تتمثل فيما يلي:
تكلفة الوكالة بالنسبة لعقود الايجار حيث يترتب على عقود الايجار نقل حق استخدام الأصل من المؤجر إلى المستأجر خلال الفترة الزمنية لعقد الايجار وينشأ عن هذا النوع من عقود الايجار علاقة وكالة والتي ينتج عنها مشكلة تتعلق بالخطر الأخلاقي حيث أن المستخدم (المستأجر) يسيطر على الأصل خلال فترة الايجار وليس مالك الأصل وعندم يتنازل المؤجر عن السيطرة على الأصل المؤجر

إلى المستأجر فإنه يجب على المؤجر تحمل مخاطر أن المستأجر قد لا يبذل العناية الكافية بالأصل المستأجر ويرجع هذا المستوى المنخفض من العناية إلى الفصل بين الملكية والسيطرة على الصل والذي يمثل تكلفة الوكالة الخاصة بعقود الايجار.

وتتحدد شروط عقد الايجار بما يتم الاتفاق عليه بين المؤجر والمستأجر وقد تختلف هذه الشروط من عقد لآخر تبعاً لطبيعة الأصل محل التعاقد وما يتفق عليه طرفاً العقد وتتضمن شروط عقد الايجار عادة العناصر التالية فترة الايجار وقيمة الايجار الدوري، وتكلفة تنفيذ العقد، وإمكانية الغاء العقد والقيود على المستأجر، وبدائل أو خيارات متاحة للمستأجر.

وتستغرق فترة الايجار عادة جزء من العمر الاقتصادي للأصل المؤجر وقد تمتد هذه الفترة لتغطي العمر الاقتصادي للأصل بالكامل ويتضمن العقد قيمة الايجار الدوري والذي قد يكون ثابتاً خلال فترة العقد وقد يتناقص أو يتزايد بحسب طبيعة الأصل وما يتفق عليه طرفا العقد.

ويقصد بتكلفة تنفيذ العقد تلك النفقات المتعلقة بصيانة الأصل والتأمين عليه والضرائب الخاصة به خلال فترة الايجار وقد يتفق طرفا العقد على أن يتحملها أحداهما بمفرده المستأجر، أو المؤجر) كما قد يتك الاتفاق على أن يشارك الطرفان في تحمل هذه التكلفة.

٣- الهدف من المعيار

يتضمن المعيار رقم ١٦ IFRS مجموعة متسقة ومتماسكة من متطلبات المحاسبة والافصاح عن عقود الايجار، إذا يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار وذلك من وجهة نظر كل من المستأجر والمؤجر والتي من شانها ان تمتد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية الناتجة عن عقود الايجار.

ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يقدم كل من المستأجرين والمؤجرين معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن معاملات عقود الايجار بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثر عقود الايجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركات. ووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان أحكام وشروط عقود الايجار وكافة الحقائق والظروف المتعلقة بها عند تطبيق هذا المعيار كما يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ثابتة على عقود الايجار ذات الخصائص المتشابهة وفي الظروف المتشابهة.

وعلى وجه التحديد يمكن تحديد أهداف المعيار الدولي للتقرير المالي الجديد ١٦ IFRS على النحو التالي:

- إزالة التناقضات ونقاط الضعف في المتطلبات الموجودة في المعايير الحالية لعقود الايجار.
- توفير إطار شاكل وأكثر تماسكاً لمعالجة قضايا عقود الايجار.
- تحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية عبر الوحدات الاقتصادية المختلفة والصناعات وأسواق رأس المال.
- توفير المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي حول عقود الايجار لدى كل من المستأجر والمؤجر.
- تبسيط اعداد القوائم المالية وسهولة فهم متطلبات معالجة عقود الايجار

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقرير المالي الجديد هو الغاء التمييز بين عقد الايجار التشغيلي وعقد الايجار التمويلي في القوائم المالية للمستأجرين وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بجميع عقود الايجار طويلة الأجل ضمن الميزانية العمومية للمستأجرين وتظهر ضمن الأصول والالتزامات مما يؤثر على الأداء المالي للشركة ومركزها المالي.

٤- نطاق تطبيق المعيار

يجب على الشركات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦) على جميع عقود الايجار باستثناء ما يلي:

- عقود الايجار لاستكشاف أو استخدام المعادن والغاز الطبيعي.
- عقود ايجار الأصول البيولوجية التي تدخل ضمن نطاق المحاسبة الدولي (IAS ٤١) الزراعة.
- ترتيبات امتياز الخدمات والتي تدخل ضمن نطاق (IFRSIC ١٢)
- تراخيص الملكية الفكرية التي يمنحها المؤجر ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRIC ١٥)
- الحقوق التي يحصل عليها المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق المحاسبة الدولي (IAS٣٨) الأصول غير الملموسة.

٥- عقد الايجار التشغيلي أو التمويلي والرأسمالي

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (١٧) (IAS) يصنف عقد الايجار كعقد ايجار تمويلي أو كعقد ايجار تشغيلي وفقاً لقاعدة عامة تتعلق بمن الذي يتحمل مخاطر ومنافع ملكية الأصل. حيث يصنف عقد الايجار كعقد ايجار تمويلي إذا كان يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر. بينما يصنف عقد الايجار كعقد ايجار تشغيلي إذا كان لا يحول بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل إلى المستأجر.

ويطلق على عقد الايجار التمويلي عقد ايجار رأسمالي لأنه ينتج عن عقد الايجار قيام المستأجر برسملة أصل بقائمة المركز المالي، ولكن من المفترض أن يقترض المستأجر الأموال للحصول على هذا الأصل لتمويل عملية الشراء وبالتالي يطلق عليه عقد ايجار تمويلي وهو المصطلح المستخدم في المعايير الدولية للتقرير المالي.

وبصفة عامة يفضل المستأجرون المعالجة المحاسبية لعقد الايجار كعقد ايجار تشغيلي بينما يفضل المؤجرون المعالجة المحاسبية لعقود الايجار كعقد ايجار تمويلي ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

بالنسبة للمستأجر

- تسجيل أصول والتزامات عقد الايجار بالنسبة للمستأجر تؤثر بصورة سلبية على مؤشرات (نسب) الملاءة مثل نسبة الديون إلى الأصول أو نسبة الديون إلى حقوق الملكية.
- يفضل المستأجرون معالجة عقد الايجار كعقد تشغيلي لأنه يوفر له تمويلاً من خارج قائمة المركز المالي. الأمر الذي ينتج عنه أن تكون نسبة الرفع المالي ملاءمة.
- معالجة عقد الايجار التشغيلي أكثر ملاءمة بالنسبة لقائمة الدخل في المدى القصير وذلك لأن مصروف الايجار في ظل معالجة عقد الايجار التشغيلي يكون أقل من إجمالي المصروف الناتج من الإهلاك ومصروف الفائدة في ظل معالجة عقد الايجار التمويلي في السنوات الأولى من عقد الايجار.

بالنسبة للمؤجرين

- يفضل المؤجر المعالجة المحاسبية لعقد الايجار كعقد ايجار تمويلي.
- على مستوى قائمة المركز المالي يتم تحويل بند غير نقدي (المخزون أو الأصول الرأسمالية إلى بند نقدي (مدينو عقود الايجار) والذي يبدو أنه أكثر سيولة.
- بينما على مستوى قائمة الدخل فإنه يتم الاعتراف بأي أرباح من بيع الأصول فوراً كما يتم خلال فترة عقد الايجار تسجيل إيرادات الفائدة.
- وفي المقابل في ظل المعالجة المحاسبية لعقد الايجار كعقد ايجار تشغيلي يجب على المؤجر إظهار الأصل المؤجر ضمن الأصول كما يجب أن يستهلك هذا الأصل ويتم الاعتراف بدفعات الايجار كإيرادات عند تحققها أو اكتسابها وفي السنوات الأولى من عقد الايجار بعد طرح الاهلاك منه في ظل المعالجة كمقدار ايجار تشغيلي

٦- المتطلبات المحاسبية لمعالجة عقود الايجار وفقا للمعيار الدولي (IFRS ١٦)

يمكن توضيح أهم هذه المتطلبات كما يلي:

تحديد عقد الايجار

يجب على الشركة عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد هو عقد ايجار أم لا ويكون العقد ايجار أو ينطوي على عقد ايجار إذا انطبق عليه تعريف عقد ايجار. ويعرف عقد الايجار بأنه عقد أو جزء من العقد الذي ينقل الحق في استخدام الأصل الأساسي لفترة من الزمن نظير مقابل. وينص المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS (١٦) على أن العقد يتضمن عقد ايجار إذا توافر شرطين

- هناك أصل محدد.
- أن العقد ينقل حق السيطرة والتحكم في استخدام الأصل المحدد إلى المستأجر لفترة من الزمن بمقابل.

إيضاح رقم (١)

يختلف عقد الايجار عن عقد الخدمة إذا يوفر عقد الايجار للعميل (المستأجر) الحق في السيطرة على استخدام الأصل. بينما في ظل عقد الخدمة . يحتفظ الموارد بالسيطرة والعديد من الشركات يكون لديها عقود تشمل على الايجار التشغيلي والخدمة على حد سواء. ووفقاً للمعيار الدولي (IFRS ١٦) يجب فصل المكونين مكون الايجار، ومكون الخدمة.

فصل مكونات العقد

قد تجمع العقود أنواع متلفة من الالتزامات للمورد المؤجر) والتي قد تكون مزيجاً من مكون ايجاري ومكون غير ايجاري (خدمي)، أو مزيج من مكونات غير ايجاريه على سبيل المثال قد يتضمن العقد استجار سيارة وصيانتها ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) تحديد كل عنصر ايجار بصورة منفصلة ويجب على المستأجر تخصيص مقابل العقد على كل من المكون الايجاري والمكون غير الايجاري في العقد وذلك على أساس السعر التناسبي المستقل لكل منهما.

يعد الحق في استخدام الأصل هو عنصر ايجار منفصل اذا تم استيفاء المعايير التالية:

- يمكن للمستأجر أن يستفيد من استخدام الأصل أما بمفرده أو مع موارد أخرة متاحة للمستأجر بسهولة.
- أن الأصل الأساسي لا يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول الأساسية الأخرة في العقد ولا مترابطة إلى حد كبير.

محاسبة المستأجر

يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الايجار الاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الايجار وينبغي التفرقة بين ما يلي:

القياس الأولى لأصل حق الاستخدام

في بداية عقد الايجار يجب على المستأجر قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة وتتكون تكلفة أصل حق الاستخدام من:

- مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الايجار
- أي دفعات عقد الايجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الايجار مطروحاً منها أي حوافز ايجار مستلمة.
- أي تكاليف مباشرة أولية يتكبدها المستأجر.
- تقدير التكاليف التي سيتحملها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الايجار.

القياس الأولى لالتزام عقد الايجار

يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الايجار قياس التزام عقد الايجار بالقيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ويجب خصم دفعات الايجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة أما إذا كانت هناك صعوبة في تحديد هذا المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الافتراضي الإضافي للمستأجر.

القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام

يجب على المستأجر أن يقيس أصل حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها أي مجمع للإهلاك أو أي مجمع خسائر هبوط في القيمة ومعدلة بأي إعادة قياس لالتزام عقد الايجار.

القياس اللاحق لالتزام عقد الايجار

يجب على المستأجر قياس عقد الايجار في الفترات اللاحقة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

العرض والافصاح

يجب على المستأجر عرض المعلومات التالية في قائمة المركز المالي:

- أصول " حق الاستخدام" ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأصول الأخرى.
- التزامات عقد الايجار ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى.

يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS ١٦) هدف الإفصاح الشامل حيث يقوم المستأجر بالإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول عقود الايجار الخاصة بهم، والتقديرات الهامة، وتحليل تواريخ استحقاق التزام الايجار، والافصاح عن أي معلومات إضافية.

محاسبة المؤجر

يتعين على المؤجر تصنيف عقود الايجار على أنه عقد ايجار تشغيلي أو عقد ايجار تمويلي.

حيث **يصنف عقد الايجار على أنه عقد ايجار تمويلي** اذا كان العقد يحول بصورة جوهرية كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية الأصل محل العقد بينما **يصنف عقد الايجار باعتباره عقد ايجار تشغيلي** اذا كان العقد لا يحول بصورة جوهري كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية الأصل محل العقد ويعتمد تصنيف عقد الايجار تشغيلي أو تمويلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

وبالنسبة لعقد الايجار التشغيلي: يستمر المؤجر في تسجيل الأصول المؤجرة كأصول في قائمة المركز المالي ويتم اثبات ايراد الايجار على أساس القسط الثبات على مدى فترة الايجار

أما بالنسبة لعقد الايجار التمويلي: يجب على المؤجر الغاء الاعتراف بالصل الأساسي وتسجيل مبلغ مستحق مساوي لصافي الاستثمار في عقد الايجار مع ربح أو خسارة للبيع ويتم ذلك بعد الاعتراف بالدخل التمويلي على أساس معدل موجود في عقد الايجار على مدى مدة عقد الايجار. ويجب على المؤجر الإفصاح الكمي والنوعي عن ربح أو خسارة البيع، ودخل التمويل على صافي الاستثمار، والدخل من مدفوعات الايجار المتغيرة وتحليل استحقا مدفوعات الايجار

٧- تعديل عقد الايجار

حدد المعيار الدولي رقم (١٦) القواعد التالية لتعديل عقد الايجار:

عند تعديل عقد الايجار التشغيلي فإنه يتم المحاسبة عنه كعقد ايجار جديد من قبل المؤجر وأي مدفوعات ايجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة الدفع تعتبر مدفوعات لعقد ايجار جديد

عند عقد الايجار التمويلي فإن المؤجر يقوم بالمحاسبة عن هذه التعديلات كعقد ايجار منفصل إذا أدى التعديل إلى زيادة نطاق عقد الايجار وزاد مقابل عقد الايجار بمقدار يتناسب مع السعر المستقل لزيادة نطاق عقد الايجار.

٨- معاملات البيع وإعادة التأجير

يشمل عقد البيع ثم الاستئجار على قيام الشركة ببيع أصولها ثم استئجار هذا الأصل من المالك الجديد إذا يصبح المالك القديم مستأجراً له، والمشتري لهذا الأصل هو المؤجر وتلجأ الشركات لهذا النوع من المعاملات إذا كانت تعاني من عجز في السيولة ولديها أصول ثابتة ولكنها جوهرية وبالتالي تلجأ هذه الشركات إلى ترتيبات عقود البيع ثم الاستئجار دون التأثير على قدرتها التشغيلية.

تتمثل المشكلة في عقد البيع ثم الاستئجار في وجود معاملتين هما معاملة البيع ومعاملة الايجار وتتم هاتان المعاملتان كحزمة واحدة وتخصان لنفس الطرفين. وكنتيجة لذلك يمكن أن يكون سعر البيع حكمياً لأنه يمكن للمشتري (المؤجر) استرداد سعر البيع من خلال الدفعات المستقبلية من البائع (المستأجر) ونتيجة لذلك فإن أي مكاسب أو خسائر من معاملة البيع تكون حكمية بالتبعية.

وينبغي التميز بين ما يلي:

١- المعاملات التي تشكل عملية بيع

إذا كانت المعاملة تشكل بيع فإنه

- يجب على المستأجر (البائع) أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة يتعلق بالحقوق المحولة إلى المؤجر (المشتري).
- يجب على المؤجر (المشتري) أن يقوم بالمحاسبة عن شراء الأصل وبالنسبة لعقد الايجار التمويلي يطبق متطلبات المحاسبة للمؤجر وفقا للمعيار رقم IFRS ١٦

٢- المعاملات التي لا تشكل بيعاً

في هذه الحالة فإن البائع لا ينقل الأصل ويستمر في الاعتراف به بدون تعديل ويتم اثبات متحصلات البيع كالتزام مالي والمحاسبة عنه بتطبيق المعيار الدولي (IFRS ٩) الأدوات المالية وفي نفس الوقت يعترف المشتري بأصل مالي يعادل متحصلات البيع.

٣- إعفاءات الاعتراف والقياس

يتضمن المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS ١٧) اعفاءين للاعتراف والقياس وكلا الاعفاءين اختياريا ولا ينطبقان إلا على المستأجرين وإذا تم تطبيق أي من هذه الإعفاءات يتم المحاسبة عن عقود الايجار بطريقة متشابهة لمحاسبة الايجار التشغيلي الحالي.

وتتمثل تلك الإعفاءات في عقود الايجار قصيرة الأجل وتعرف عقود الايجار قصيرة على أنها عقود ايجار ذات فترة ايجار (١٢ شهر) أو أقل وعقود ايجار الأصول منخفضة القيمة ولا يحدد المعيار مصطلح القيمة المنخفضة ولكن وضع المعيار مبلغ (٥٠٠٠٠) دولار أو اقل لهذه الأصول.

٩- أثر متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ IFRS على النسب المالية للمستأجر

النسب المالية	ما تقيسه النسبة	الأثر المتوقع	التفسير
الرفع المالي الالتزامات / حقوق الملكية	الملاءمة المالية على المدى الطويل	زيادة	الزيادة نظرا للاعتراف بالتزامات الايجار ومن ثم زيادة الالتزامات المالية
معدل تغطية الفوائد الربح قبل الفوائد والضريبة والاهلاك / مصروف الفوائد	الملاءمة المالية على المدى الطويل	يتوقف الاثر على محفظة عقود الايجار لدى المنشأة	من المتوقع زيادة الربح قبل الفوائد والضريبة والاهلاك وذلك لأن مصروف الايجار تم تقسيمه إلي مصروف الفائدة وكذلك هناك زيادة في مصروف الفوائد
نسبة التداول الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	السيولة	انخفاض	الانخفاض نظراً لزيادة الالتزامات نتيجة الاعتراف بالتزامات الايجار وعدم تغيير الأصول المتداولة
معجل دوران الاصول (المبيعات / إجمالي الأصول)	الربحية	انخفاض	الانخفاض نظراً مصروف الفوائد وفقا للمعيار
الربح قبل الفائدة الضريبة	الربحية	زيادة	وفقا للمعيار يتم تقسيم مصروف الايجار إلى جزاين الأول هو مصروف إهلاك حق الاستخدام، والثاني هو مصروف الفائدة على التزامات الايجار

١٠- تحليل الآثار المترتبة على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦) في المحاسبة والمراجعة.

تتمثل أهم منافع تطبيق معيار عقود الايجار فيما يلي:

أولاً: تحسين جودة التقارير المالية

يتطلب المعيار رقم ١٦ IFRS الاعتراف بأصول والتزامات الايجار لدى المستأجر وذلك بالنسبة لجميع عقود الايجار مما يوفر عرضاً عادلاً للمركز المالي للشركة وزيادة الشفافية حول الرفع المالي للشركة المستأجرة ورأس المال المستخدم ومن المتوقع أن يتيح ذلك للمستثمرين والمحللين ومستخدمي القوائم المالية تقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركات.

كما أنه من المتوقع أن يتيح معيار (١٦) FRS معلومات أكثر شفافية ودقة عن عقود الايجار لدى الشركة مقارنة بمتطلبات المعالجة المحاسبية السابقة وفقاً المعيار ١٧ IAS مما كان يضطر بعض المستثمرين للقيام بتعديل معلومات عقود الايجار خارج الميزانية العمومية باستخدام أساليب متنوعة أقل دقة في حين لا يقوم البعض الآخر من المستثمرين بذلك ومن ثم يوفر المعيار الجديد المزيد من فرص التكافؤ لجميع المشاركين في السوق.

ثانياً: تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول والشركات التي تقترض لشراء الأصول

يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يؤدي تطبيق المعيار رقم ١٦ IFRS إلى تحسين كبير في القابلية للمقارنة للمعلومات المالية بين الشركات ويرجع ذلك إلى ما يتطلبه المعيار الجديد من اعتراف الشركات المستأجرة بأصول والتزامات جميع عقود الايجار حيث لا يتم التمييز بين عقود الايجار التشغيلية وعقود الايجار التمويلية هذا الإضافة إلى قيام الشركات المستأجرة بقياس جميع أصول والتزامات عقود الايجار بنفس الطريقة ونتيجة لذلك سوف تعكس القوائم المالية المركز المالي للشركات.

ثالثاً: الإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات الايجار التشغيلي

١- **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالعمليات المالي التي تخص نشاط التأجير التشغيلي:** وذلك للتأكد من عدم استغلال عميل المراجعة عقود الايجار في الحصول على تمويل خارج الميزانية، فالرقابة الداخلية هي عمليات يتم تنفيذها بواسطة المسئولين عن الحوكمة والإدارة والأفراد الأخرين وذلك لا عطاء درجة تأكيد معقولو عن تحقيق أهداف المنشأة فيما يخص مصداقية اعداد التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة، ويتكون نظام الرقابة الداخلية من بيئة الرقابة عن الأصول التشغيلية، عمليات تقييم المخاطر المتعلقة بعمليات التأجير التشغيلي، نظام المعلومات ويشمل الأنشطة المرتبطة بعمليات التأجير التشغيلي، وأنشطة الرقابة على عقود وعمليات الأنشطة الخاصة بالتأجير التشغيلي، ومتابعة أنظمة الرقابة على عمليات التأجير التشغيلي والأنشطة المرتبطة به.

وعند مراجعة عمليات التأجير التشغيلي والتقرير عنها يتم مراجعة مدى وجود وكفاية السياسات والإجراءات الرقابية المتعلقة بما يلي:

- الإفصاح عن الإيرادات المحققة نتيجة عمليات التأجير التشغيلي.
- خضوع عمليات التأجير التشغيلي لعمليات الفحص المستمر من قبل إدارة المراجعة الداخلية.
- التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة للأصول والالتزامات المترتبة على عمليات التأجير التشغيلي.
- التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالاعتراف بوجود آثار محاسبية لعقود التأجير التشغيلي.

٢- **التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التشغيلي وما يرتبط بها من عمليات** يقوم المراجع من خلال إجراءات اختبارات العمليات والأرصدة بالتحقق من الغرض من ممارسات عمليات التأجير التشغيلي.

٣- **التحقق من سلامة التأكيدات عن كل بند من البنود الجوهرية للقوائم المالية** التي تتضمن عمليات تأجير تشغيلي أو تتضمن ارتباط بها من هذه التأكيدات المتعلقة بأحداث الفترة محل المراجعة التأكيدات المتعلقة أرصدة الحسابات آخر المدة التأكيدات المتعلقة بالعرض والافصاح.

٤- **تقييم نتائج مراجعة عمليات التأجير التشغيلي:** يجب على مراقب الحسابات تقييم ما إذا كانت القوائم المالية معدة في جميع جوانبها الجوهرية طبقاً لمتطلبات المعيار رقم (١٦) ويجب أن يشمل هذا التقييم الممارسات المحاسبية لعمليات التأجير التشغيلي.

٥- **اصدار تقرير المراجعة عن عمليات التأجير التشغيلي:**

يقوم مراقب الحسابات بإصدار رأى فني محايد عند الانتهاء من أساليب وإجراءات المراجعة، والتحقق من انتظام الدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم عن نتيجة المركز المالي فيما يتعلق بعمليات التأجير التشغيلي.

المصطلحات الأساسية في المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦)

العقد الايجار التمويلي	هو عقد ايجار ينقل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل محل العقد
إجمالي الاستثمار في العقد	هو مجموع: ➢ دفعات الايجار مستحقة التحصيل للمؤجر بموجب عقد ايجار تمويلي ➢ أية قيمة متبقية غير مضمونة تستحق للمؤجر
معدل الفائدة الضمني في عقد الايجار	هو معدل الفائدة الذي يتسبب في أن تتساوى القيمة الحالية لـ (أ) دفعات الايجار و(ب) القيمة المتبقية غير المضمونة مع إجمالي (١) القيمة العادلة للأصل محل العقد، و (٢) أي تكاليف مباشرة أولية للمؤجر
دفعات الايجار	هي دفعات يقدمها المستاجر إلى المؤجر فيما يتعلق حق استخدام الاصل محل العقد خلال مدة عقد الايجار وتتكون تلك الدفعات مما يلي : ➢ الدفعات الثابتة (بما في ذلك الدفعات الثابتة في جوهرها) مطروحاً منها أي حوافز ايجار ➢ دفعات الايجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل. ➢ سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بدرجة معقولة من ممارسة ذلك الخيار. ➢ الغرامات التي تدفع بسبب إنهاء عقد الايجار إذا كانت مدة عقد الايجار تعكس ممارسة المستأجر الخيار بإنهاء عقد الايجار
مدة عقد الايجار	هي الفترة غير القابلة للإلغاء والتي للمستاجر الحق خلالها في استخدام الاصل محل العقد وذلك إضافة إلى كل مما يلي: ➢ الفترات المشمولة بخيار لتمديد عقد الايجار إذا كان المستأجر متأكداً بدرجة معقولة من ممارسة ذلك الخيار. ➢ الفترات المشمولة بخيار لإنهاء عقد الايجار إذا كان المستأجر متأكداً بدرجة معقولة من ممارسة ذلك الخيار.
المستاجر	هو المنشأة التي تحصل على الحق في استخدام الاصل محل العقد لفترة من الزمن في مقابل عوض.
المؤجر	هو المنشأة التي تمنح الحق في استخدام الاصل محل العقد لفترة من الزمن في مقابل عوض.
عقد الايجار التشغيلي	هو عقد ايجار لا ينقل ما يقارب جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل محل العقد.
تعديل عقد الايجار	هو تغيير في نطاق عقد الايجار او عوض عقد الايجار ولم يكن جزءا من الشروط والاحكام لعقد الايجار
فترة الاستخدام	هي اجمالي فترة استخدام الاصل للوفاء بعقد مع احد العملاء.
الاصل محل العقد	هو الاصل موضوع عقد الايجار الذي تم منح حق استخدامه من المؤجر إلى المستاجر.

مثال (١) قامت شركة البترول الوطنية بإستئجار جرافات وحفارات من مؤسسة الإتحاد مقابل ٣٠٠٠٠٠ج لمدة ٤ سنوات شاملة قيام مؤسسة الإتحاد بتقديم خدمات الصيانة للحفارات فإذا كان سعر عقد إستئجار الجرافات والحفارات المستقلة تبلغ ١١٠٠٠٠ج ، ١٢٠٠٠٠ج علي التوالي في حين لا يمكن الحصول علي سعر لخدمات الصيانة بموثوقية .

المطلوب : تخصيص مدفوعات العقد إلي مكونات الإيجار والمكونات الأخري .

الحل

بموجب متطلبات المعيار الدولي رقم ١٦ (عقود الإيجار) يقوم المستأجر بتوزيع قيمة العقد الإجمالية البالغة ٣٠٠٠٠٠ج إلي مكونات إيجارية ومكونات غير إيجارية كما يتضح من خلال الجدول التالي :

بيان	جرافات	حفارات	الإجمالي
عقد الإيجار	١١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
مكونات غير إيجارية(م.الصيانة)	--	--	٧٠٠٠٠ ٢٣٠٠٠٠-٣٠٠٠٠٠
إجمالي قيمة الدفعات	--	--	٣٠٠٠٠٠

مثال (٢) في ٢٠٢٢/١/١ إفترض أن شركة الحمد أستأجرت أجهزة لمدة عامين مقابل ١٠٠٠ج شهريا ويتضمن العقد خيار إعادة الإستئجار لمده عامين إضافيين (٢٠٢٤ ، ٢٠٢٥) مقابل ١٥٠ج شهريا علما بأن الشركة بحاجة لهذه الأجهزة بشكل مستمر

المطلوب: بيان مده العقد الواجب إعتبارها لأغراض تطبيق المعيار رقم ١٦

الحل

يتضح من المثال أن العقد يتضمن خيار إعادة الإستئجار بشروط تحفيزية فأن مدة عقد الإيجار يتم إعتبارها ٤ سنوات لأغراض تطبيق هذا المعيار (ممكن يجي سؤال إلكتروني)

مثال (٣) في ٢٠٢٢/١/١ قامت شركة النور بإستئجار مباني بعقد إيجار لمدة ٨ سنوات مقابل تسديد دفعه سنوية تبلغ ٢٠٠٠٠ج تسدد في نهاية كل عام علما بأن العمر الإنتاجي للمباني ٥٠ سنة ومعدل الفائدة الضمني ١٢٪ سنويا ، ومعامل القيمة الحالية لدفعه عادية لجنية واحد بمعدل ١٢٪ ولمدة ٨ دفعات = ٤.٩٦٨

المطلوب : بيان المعالجة المحاسبية للعقد وإعداد قيود اليومية اللازمه

الحل

بموجب هذا المعيار يتم رسملة كافة عقود الإيجار لدي المستأجر كأصول وإلتزامات بمقدار القيمة الحالية لإلتزامات العقد وبمعدل فائدة ضمني ١٢%

القيمة الحالية لدفعات الإيجار = ٢٠٠٠٠ × ٤.٩٦٨ = ٩٩٣٦٠

قيد اليومية

٩٩٣٦٠ من ح/ حقوق إستئجار المباني (عقد الإيجار)

٩٩٣٦٠ إلي ح/ إلتزامات حقوق إستئجار مباني

مثال (٤) قامت شركة الشرق بإستئجار عقار لمدة ١٥ سنة من الشركة العربية للتأجير علما بأن العمر الإنتاجي للعقار ٥٠ سنه وكان هناك خيار للمستأجر بإعادة إستئجار العقار بعد إنتهاء مدة العقد بمبلغ إيجار يعادل القيمة السائدة لبدلات الإيجار عند إنتهاء العقد .
المطلوب : كيف سيتم تصنيف عقد الإيجار

الحل

سيتم تصنيف العقد كإيجار تشغيلي وليس تمويلي نظرا لعدم إنتقال مخاطر ومنافع الصل للمستأجر وعدم إنطباق اي شرط من شروط تصنيف العقد لعقد تمويلي حيث أن مده العقد لا تغطي الجزء الرئيسي (العمر الإنتاجي للعقار) كما أن خيار إعادة الإستئجار لا يعتبر تحفيزي لأن مبلغ إعادة الإستئجار لا يقل بشكل كبير عن معدلات الإيجار عند إنتهاء العقد

أولاً: أسئلة الاختيار المتعدد

١- يصنف عقد الايجار كعقد ايجار تمويلي لدى المؤجر إذا توفر أحد الشروط التالية:
(أ) اذا كان المستاجر يتحمل الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للاصل المؤجر عند انتهاء العقد.
(ب) أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الايجار عند بدء عقد الايجار تساوي (٧٥) من القيمة العادلة للأصل المؤجر.
(ج) إذا كانت مدة عقد الايجار مقارنة العمر الإنتاجي للأصل منخفضة.
(د) قيمة الدفعة الإيجارية السنوية كبيرة.

٢- بتاريخ بدء عقد الايجار تشمل مدفوعات العقد غير المسددة التي يتم إدخالها في قياس التزامات عقد الايجار مقابل حق استخدام الأصل المدفوعات التالية باستثناء:
(أ) المدفوعات الثابتة مطروحاً منها أية حوافز.
(ب) مدفوعات الايجار المتغيرة المعتمدة على مؤشر أسعار.
(ج) المدفوعات المتوقع دفعها من قبل المستأجر للمؤجر عند وجود قيمة متبقاه غير مضمونة.
(د) المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر لشراء الأصل وهناك تأكيد معقول بأن المستأجر سيمارس حق خيار شراء الأصل

الفصل السابع المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) عقود التأمين
Insurance Contracts (IFRS ١٧)

مقدمة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين في عام ٢٠١٧ ليدخل حيز التنفيذ في ٢٠٢٣/١/١م وهو بديلاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) الذي يحمل نفس الاسم أيضاً.

بدأ المجلس مشروعه لوضع منهجية شاملة متوافقة فيما يتعلق بمحاسبة شركات التأمين علم ١٩٩٧ وأصدر عام ٢٠٠٤ م معيار التأمين المؤقت الخاص به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) على الاعتراف بعقود التأمين وقياسها ومتطلبات الإفصاح إلا أن حقيقة قيامه بالسماح لشركات التأمين باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام المحلية يعني إمكانية التعامل مع عقود التأمين المتطابقة بشكل مختلف من جانب شركات التأمين المختلفة ونتيجة لهذا الأمر لا يمكن تقريباً إجراء مقارنة بين القوائم المالية لشركة التأمين.

إن المعيار الجديد لديه القدرة على توفير مدخلات أكثر دقة وقدرة على المقارنة في الموازنات العامة لشركات التأمين والقدرة على تحقيق الأرباح بما يحسن من فهم المستثمر للقطاع ويتفق معظم المحللون على أن معدل شفافية محاسبة شركات التأمين أكثر وضوحاً في هذا المعيار.

١- مفهوم عقد التأمين

عقد التأمين وفقاً لمعيار عقود التامين (IFRS ١٧) هو عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين " مصدر العقد بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف أخر " حامل الوثيقة" عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة " بوليصة التأمين" في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد " الخطر المؤمن ضده" يؤثر سلباً على حامل الوثيقة.

مما هو جدير بالذكر أن معيار (IFRS١٧) لم يقوم بإدخال أي تعديلات على مفهوم عقد التأمين الذي أقره معيار (IFRS ٤) وتبناه المعيار المصري رقم (٣٧) المعدل عام ٢٠١٥. وبتحليل المفهوم السابق لعقد التأمين وما اعتمدته المعايير الدولية والمصرية يتضح ضرورة توافر أربعة عناصر جوهرية لمفهوم عقد التأمين والتي بتوافرها يطبق المعيار رقم (IFRS١٧) وهي:

توافر مخاطر التأمين	تمثل مخاطر التأمين جوهر عقد التامين، فكلما نقل العقد لشركة التأمين مخاطر مالية فقط دون مخاطر تأمينية لا يعد عقد تأمين مع مراعاة أن بعض عقود التأمين لا تنقل أي مخاطر تأمينية للشركة في بداية العقد وإنما في تاريخ لاحق ومن ثم أصبح لزاماً أن تكون مخاطر التأمين موجودة مسبقاً ثم تحول من حامل الوثيقة إلى شركة التأمين بموجب العقد المتفق عليه.
أن تكون مخاطر التأمين جوهرية	تشير المخاطر الهامة إلى أن الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة إجمالية لهذا العقد ومن ثم يجب على شركات التأمين تقدير إمكانية وجود خسائر على أساس القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وكذلك خصائص السيولة لعقد التأمين.
أن يكون الحدث المستقبلي محتمل الحدوث	يشير إلى ارتباط وقوع الاحداث المستقبلية باثار سلبية محتملة على حامل الوثيقة وهو ما يعرف بمصطلح " المصلحة التأمينية"
أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده	يعد وجود الاثار السلبية المقترنة بوقوع الاحداث المؤمن ضدها شرط اساسي للدخول في نطاق عقود التأمين لذلك قرر مجلس المحاسبة الدولي IASB الابقاء على مبدأ المصلحة التأمينية حيث أنه بدون الاشارة إلى الآثار السلبية فربما يتسع نطاق تعريف عقد التأمين ليشمل أي عقد مسبق الدفع لتقديم خدمات بتكاليف غير مؤكدة فضلا عن أهمية وجود هذا العنصر لتجنب عمليات المقامرة.

٢- الهدف من المعيار

يتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود وتوفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أن الهدف الرئيسي لمعيار عقود التأمين (IFRS ١٧) يتمثل في توحيد المعالجة المحاسبية للعقود الواقعة في نطاقه من خلال إرساء مبادئ موحدة للاعتراف بالأصول والالتزامات، وتقديم مداخل للقياس وفقاً للوضع الحالي بالسوق وآليات فعالة للعرض والافصاح بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية بشركات التأمين الأمر الذي يؤثر ايجابياً على القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع التأمين الدولي.

ومن أهم الأهداف العامة التي يسعى المعيار إلى تحقيقها تتمثل في:

دعم الاستقرار المالي لاقتصاد التأمين العالمي الأكثر تعقيداً ومخاطرة من خلال تبني استراتيجيات التوافق المحاسبي الدولي بشركات التأمين.

تحفيز المزيد من الدول نحو تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS خاصة فيما يتعلق بشركات التأمين.

إيضاح رقم (١)

تطبيق معيار عقود التأمين يؤثر بشكل إيجابي على تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث تقديم معلومات مالية وغير مالية تتسم بمزيد من الملاءمة والشفافية والموثوقية والقابلية للفهم وتمكن المستخدمين من إجراء عملية. المقارنة على مستوى الشركة ذاتها أو مستوى الصناعة التأمينية أو على مستوى الكيانات التأمينية الدولية.

٣- نطاق تطبيق المعيار

يتمثل نطاق المعيار IFRS ١٧ فيما يلي:

١- عقود التأمين التي تصدرها الشركة.

٢- عقود إعادة التأمين التي تصدرها الشركة أو التي تحتفظ بها.(معني كلمة إعادة تأمين دي إن شركة تأمين بتأمن عند شركة تانية من الباطن عشان لو حصل خسائر متتحملهاش لوحدها)

٣- عقود الاستثمار التي تحتوي ميزات المشاركة الاختيارية شريطة أن تكون الشركة مصدرة أيضا لعقود التأمين. وأكدت بعض الدراسات أن فلسفة تطبيق متطلبات المعيار على هذه العقود تكمن في توفير معلومات ملاءمة وأكثر شفافية لمستخدمي القوائم فضلاً عن أن هذه العقود تصدر بصفة حصرية ودورية من شركات تصدر عقود التأمين.

٤- عقود الضمان المالي شريطة أن تستوفي تعريف عقود التأمين، على أن تكون الشركة قد سبق وأكدت أنها تعتبر هذه العقود ضمن عقود التأمين وقد تم تطبيق عليها نفس المعالجات المحاسبية التي تطبقها على عقود التأمين.

٥- بعض عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة والتي يعتمد مستوى الخدمة بها على حدث مستقبلي غير مؤكد وفي هذا المجال سمح معيار (IFRS١٧) للشركة أن تختار بشكل لا يجوز الرجوع فيه لتطبيق المعيار (IFRS١٥) بدلاً من معيار (IFRS١٧) بشرط توافر الشروط التالية:

٦- سعر العقد الذي حددته الشركة للعميل لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المرتبطة بالعميل.

٧- يلزم العقد تعويض العميل بتقديم خدمات وليس بدفعات نقدية.

٨- مخاطر التأمين المحولة للشركة تنشأ رئيسي من عملية تكرار استخدام العميل للخدمة وليس نتيجة عدم التأكد من تكلفة هذه الخدمة.

٤- الحالات التي لا يجوز للمنشأة أن تطبق فيه المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧)

١- الضمانات المقدمة من صانع أو تاجر جملة أو تجزئة فيما يتصل ببيع سلعة أو تقديم خدمة إلى أحد العملاء.

٢- أصول والتزامات اصحب العمل بموجب خطط منافع الموظفين وواجبات ومنافع التعاقد التي يتم التقرير عنها بواسطة خطط التعاقد ذات المنافع المحددة.

٣- الحقوق التعاقدية أو الواجبات التعاقدية المشروطة باستخدام بند غير مالي أو بالحق في استخدامه في المستقبل.

٤- ضمان القيمة المتبقية المقدمة من صانع أو تاجر جملة أو تجزئة وضمانات المستأجر فيما يخص القيمة المتبقية عند دمجها في عقد الايجار.

٥- عقود الضمان المالي ما لم يكن المصدر قد أقر في السابق صراحة أنه يعتبر مثل هذه العقود عقود تأمين واستخدام المحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين ويجب على المصدر أن يختار أما تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٧) أو المعيار الدولي للمحاسبة رقم (٣٢) الأدوات المالية: العرض. والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧) : الأدوات المالية الافصاحات والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) بعنوان الأدوات المالية على عقود الضمان المالي تلك. ويجوز للمصدر أن يجري ذلك الاختبار لكل عقد على حده.

٦- العوض المحتمل مستحق الدفع و مستحق التحصيل ضمن تجميع أعمال.

٧- عقود التأمين التي تكون فيها المنشأة حامل الوثيقة ما لم تكن تلك العقود عقود إعادة تأمين محتفظاً بها.

٨- عقود بطاقات الائتمان والعقود المشابهة التي تنص على ترتيبات للائتمان أو الدفع التي لا تستوفي تعريف عقد التأمين إلا إذا لم تقم المنشأة بإظهار أثر تقييم مخاطر التأمين المرتبطة بعميل بعينه عند تحديد سعر العقد مع ذلك العميل.

CARVEN

٥- منهجية فصل مكونات عقد التأمين

Separating Components from an Insurance Contract

قد يتضمن عقد التأمين مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار أخر، كأن يشمل على سبيل المثال مكون استثمار و أو مكون خدمة معينة أو كليهما معاً ومن ثم يجب أن تقوم الشركة بتحليل مكونات هذا العقد لتحديد ما إذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية يجب فصلها لمعالجتها محاسبياً وفقاً لمتطلبات معايير أخرى.

وقد تطلب معيار (IFRS (١٧ ضرورة فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين وفقاً لخصائصها وتحت مجموعة من الشروط بحيث يتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل ومن أهمها:

- **المشتقات الضمنية:** هي عبارة عن أدوات مالية أو عقود أخرة تقع ضمن نطاق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS ٩) والذي يقابله المعيار المصري رقم (٢٦) وتتضمن المشتقات المالية الخصائص التالية: تتغير قيمتها وفقاً للتغير في معدل فائدة محدد أو سعر أداة مالية محددة أو سعر سلعة أولية محددة أو سعر صرف عملة أجنبية محددة كما أنه في حالة المتغيرات غير المالية يجب أن لا يكون هذا المتغير خاص بأحد أطراف العقد وكذلك لا تتطلب هذه المشتقات صافي استثمار أولي أو تتطلب صافي استثمار أولي أقل من المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في عوامل السوق وأخيراً يتم تسوية هذه المشتقات في تاريخ مستقبلي.
- **مكونات الاستثمار:** هي المبلغ الذي يتعين على شركة التأمين أو المؤمن الذي يصدر العقد أن يقوم بسداده لحامل الوثيقة حتى ولو لم يتحقق الحدث المؤمن ضده وبذلك يعد هذا المكون الاستثماري قابلاً للتمييز بذاته ومن ثم يجب فصله إذا تحقق شرطين هما: أن يكون مكون الاستثمار ومكون التأمين غير مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً وكذلك في حالة توفر معلومات تشير إلى وجود عقود تحتوي نفس بنود مكونات الاستثمار والتي يمكن بيعها بشكل منفصل في السوق وفي ظل القوانين الحاكمة لأنشطة الشركة.

٦- فلسفة تجميع عقود التأمين Combination of Insurance Contract

تدعيماً لموضوعية وملاءمة مداخل القياس وبموجب الفقرة رقم (١٤) من معيار عقود التأمين ينبغي على الشركة في البداية تحديد محافظ لعقود التأمين بحيث تتكون كل محفظة من عقود التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً

كما أنه بموجب الفقرة رقم (١٦) من المعيار يتم تقسيم محفظة عقود التأمين كحد أدنى إلى ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي:

(أ) مجموعة عقود التأمين المحملة بخسائر عند الاعتراف الأولي حال تواجدها.

(ب) مجموعة عقود التأمين التي لا يحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بخسائر لاحقاً إن وجدت ربحية.

(ج) مجموعة عقود التأمين الأخرى المتبقية في المحفظة إن وجدت ربحية.

في كل ما سبق يتم مراعاة أن المجموعة الواحدة من المجموعات السابقة يجب أن لا تتضمن سوى العقود التي صدرت خلال سنة واحدة وإن ترتب على ذلك أن تشمل المجموعة عقداً واحداً ويستثني من ذلك القيد فترة التحول في حالة وجود صعوبات في التطبيق بأثر رجعي.

كما أكد المعيار رقم IFRS ١٧ على عدم جواز إجراء المقاصة بين العقود الرابحة والعقود المحملة بخسائر وذلك على عكس المعالجة المحاسبية التي يقتضيها المعيار الدولي IFRS ٤ ونظيره المصري (٣٧) حيث لا توجد سياسات موحدة لتجميع العقود لأغراض القياس وبالتالي فإن فلسفة معيار (IFRS (١٤ تقوم على تدعيم مزيد من الشفافية والموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بشأن الأنشطة التأمينية.

٧- مبادئ الاعتراف بعقود التأمين Recognition for Insurance Contracts

بدراسة وتحليل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS ٤) ونظيره المصري رقم (٣٧) بشأن توقيت الاعتراف بعقود التأمين تبين أنها تتضمن مرونة بشكل كبير حيث أكد المعيارين على أن يتم الاعتراف بعقود التأمين عند بداية فترة التغطية أو عندما تصبح الشركة طرفاً أصيلاً في العقد في حين قدم معيار عقود التأمين (IFRS١٧) مبادئ موحدة للاعتراف بالعقود الواقعة ضمن نطاقه وبموجب هذا المعيار ينبغي على الشركة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها في أقرب فترة من التوقيتات التالية:

- بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
- تاريخ استحقاق أول دفعة من حامل الوثيقة في مجموعة عقود التأمين كما سمح المعيار في حالة عدم وجود تاريخ استحقاق تعاقدي فإن الدفعة الأولى من حامل الوثيقة تعتبر مستحقة فور استلامها.
- وفقاً للوقائع والظروف التي تشير إلى وجود عقد محمل بخسارة أو عندما تصبح مجموعة العقود ككل محملة بخسارة.

٨- العقود غير المجدية

يعد عقد التأمين غير مجدي في تاريخ الاثبات الأولي إذا كانت التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقد والمخصصة للعقد وأي تدفقات نقدية ناشئة عن العقد في تاريخ الاثبات الأولي تشكل في مجملها تدفقات خارجة صافية. يجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة من العقود التي لا تعد غير مجدية.

(التدفقات النقدية اللي هندفعها لعقد التأمين هتكون مش مكفية مبلغ التأمين)

تصبح مجموعة عقود التأمين غير مجدية عند القياس اللاحق في حالة تجاوز المبالغ التالية للمبلغ الدفتري الخاص بهامش الخدمة التعاقدية:

١- التغيرات غير المواتية فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المخصصة للمجموعة والناشئة عن التغيرات في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية والتعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية.

٢- فيما يخص مجموعة عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة الانخفاض في مبلغ نصيب المنشأة من القيمة العادلة للبنود الأساسية.

٩- نماذج القياس لعقود التأمين Measurement for Insurance Contracts

قدم معيار عقود التأمين (IFRS (١٧ ثلاثة مناهج أو نماذج لقياس مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه ومن أهمها:

CARVEN

أولاً: نموذج اللبنات (الكتل) النموذج العام Building Block Approach

يعد هذا النموذج هو النموذج الإلزامي أو النموذج المعياري لقياس التزامات مجموعة عقود التأمين حيث يطبق هذا النموذج على جميع عقود التأمين باستثناء عقود التأمين التي تحتوي على ميزات مشاركة مباشرة وتقوم فكرة هذا النموذج العام على مكونات أساسية تشبه اللبنات أو الكتل والتي تشكل جوهر عملية القياس الأولى واللاحق وذلك على النحو التالي:

(أ) مكونات النموذج العام عند القياس الأولي: يجب على الشركة عند قياس التزامات مجموعة عقود التامين المصدرة عند القياس الأولى باستخدام كل مما يلي:

- مكون الوفاء بالتدفقات النقدية والذي يتضمن كل من تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، تسوية تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية إلى الحد الذي لا تدرج فيه المخاطر المالية في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية معدلات الخصم)، تعديل مقابل المخاطر - للمخاطر غير المالية.
- مكون هامش الخدمة التعاقدية: يسهم هامش الخدمة التعاقدية في بيان الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه نتيجة تقديم مجموعة الخدمات التي تتعهد بها وفي هذا السياق نص معيار عقود التأمين (IFRS:١٧) على عدم السماح للشركة بالاعتراف بأي زيادة في التدفقات الداخلة كربح عند الاعتراف الأولي في حين تطلب المعيار الاعتراف بذلك الربح على مدار فترة التغطية التأمينية.

(ب) مكونات النموذج العام عند القياس اللاحق أكد معيار عقود التأمين (IFRS١٧) على أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية الفترة تتكون من مجموعة من التزامات التغطية التأمينية المتبقية والتي تتمثل في: القيمة الدفترية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها، والقيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة.

ثانياً : نموذج الرسوم المتغيرة Variable Free Approach

يعد نموذج الرسوم المتغيرة بديل للنموذج العام حيث يختص بقياس عقود التأمين التي تحتوى على ميزات المشاركة المباشرة وفقاً لمتطلبات معيار (IFRS:١٧) سواء في مرحلة القياس الأولى أو القياس اللاحق وذلك على النحو التالي:

١- عند القياس الأولي: نموذج الرسوم المتغيرات يتوافق مع نموذج اللبنات أو الكتل في مرحلة القياس الأولي وذلك فيما يخص كل من تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك تعديل المخاطر - للمخاطر غير المالية فضلا عن هامش الخدمة التعاقدية.

٢- عند القياس اللاحق أشار معيار عقود التأمين (IFRS (١٧) إلى أن القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية في نهاية فترة التقرير يتم قياسها وفقاً للقيم الدفترية في بداية فترة التقرير يتم قياسها وفقاً للقيم الدفترية في بداية الفترة بعد تعديلها بالمحددات التالية: إضافة عقود جديدة مماثلة مقدار التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية، التغيرات في الوفاء بالتدفقات النقدية، التغيرات في أسعار الصرف وتضمين الجزء من هامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيرادات تأمين نظير الخدمات المقدمة خلال الفترة.

ثالثاً : نموذج تخصيص الأقساط Allocation Approach Premium

يعد نموذج تخصيص الأقساط نموذج مبسط للنموذج العام ويتم تطبيقه بشكل اختياري وليس إلزامي ويكون للشركة مطلق الحرية في تطبيقه عند توافر شروط محددة تتمثل في:

١- أن تكون فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل بما في ذلك التغطية الناشئة عن جميع الأقساط ضمن حدود العقد المتفق عليها في ذلك التاريخ العقود قصيرة الأجل).

٢- عندما تتوقع الشركة بصورة معقولة أن يؤدي استخدام نموذج تخصيص الأقساط إلى قياس التزامات التغطية المتبقية للمجموعة إلى نتيجة لا تختلف جوهرياً عن تلك النتيجة التي ستنتج بتطبيق النموذج العام.

١٠- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية Estimates of Future Cash Flows

يجب على المنشأة أن تدخل ضمن مجموعة عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، ويجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى ثم تخصيص التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الناتجة لمجموعات العقود المنفردة ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي:

١- أن تتضمن بشكل غير متحيز جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما حول مبلغ تلك التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها وللقيام بذلك يجب على المنشأة تقدير القيمة المتوقعة (أي المتوسط المرجح الاحتمال لنطاق النتائج المحتملة بالكامل.

٢- أن تعكس وجهة نظر المنشة شريطة أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات.

٣- يجب أن تظهر التقديرات أثر الظروف السائدة في تاريخ القياس بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمستقبل في ذلك التاريخ.

٤- أن تكون واضحة فيجب على المنشأة تقدير التعديل الخاص بالمخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى كما يجب على المنشأة تقدير التدفقات النقدية بشكل منفصل عن القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية ما لم يكن الأفضل الجمع بين هذين التقديرين.

١١ – معدلات الخصم Discount Rates

يجب على المنشأة تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تستوفي المتطلبات التالية:

١- أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين.

٢- أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها (إن وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين من حيث على سبيل المثال التوقيت والعملة والسيولة.

٣- أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن مشاهدتها ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية لعقود التأمين.

CARVEN

١٢ – تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية

يجب على المنشأة تعديل التقدير الخاص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الإظهار التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والناشئة عن المخاطر غير المالية

١٤– القياس اللاحق Subsequent Measurement

(أ) يجب أن تكون القيمة الدفترية لأية مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير هو مجموع:

- الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المكون من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المتعلقة بالخدمة المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ وهامش الخدمة التعاقدي للمجموعة في ذلك التاريخ.
- الالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة المكون من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المرتبطة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

(ب) يجب على المنشأة الاعتراف بالدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية الخاصة بالالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية:

- ايراد التأمين للانخفاض الحاصل في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة خلال الفترة
- مصروفات خدمات التأمين للخسائر في مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها والمبالغ المعكوسة لمثل تلك الخسائر.
- دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية.

(ج) يجب على المنشأة اثبات الدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية للاستلام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (التي حدثت خلال الفترة)

- مصروفات خدمات التأمين للزيادة الحاصلة في الالتزام بسبب المطالبات والمصروفات المتكبدة في الفترة باستثناء أي مكون استثمار.
- مصروفات خدمات التأمين لأى تغيرات لاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة والمصروفات المتكبدة.
- دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية.

١٥– هامش الخدمة التعاقدي

يمثل هامش الخدمة التعاقدي في نهاية الفترة المالية الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الاعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود في المجموعة.

١٦ – العقود المثقلة بالأعباء (المتوقع خسارتها)

يكون عقد التأمين متوقعاً خسارته في تاريخ الاثبات الأولى إذا كان (مجموع التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود المخصصة للعقد FCF + أي تدفقات نقدية للاستحواذ على عقد التأمين تم اثباتها في السابق + أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقد في تاريخ الاثبات الأولى) تشكل صافي تدفق نقدي صادر أو سالب

أي مجموع التدفقات الصادرة أقل من مجموع التدفقات الناجمة عن العقد ممثلة بالأقساط التأمينية ويجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة عن العقود التي ليس من المتوقع خسارتها.

١٧ – منهج تخصيص أقساط التأمين

يمكن للمنشأة تبسيط قياس الالتزامات المتبقية لتغطية مجموعة من عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص الأقساط إذا توفت الشروط التالية بتاريخ بدء مجموعة عقود التأمين

تتوقع المنشأة أن يعطي منهج تخصيص الاقساط نتائج متقاربة مع النموذج العام للتقدير المشار إليه سابقاً
إذا كانت الفترة التي يغطيها كل عقد تأمين في مجموعة من العقود سنة واحدة أو اقل.
وباستخدام منهج تخصيص الاقساط فإن التزامات التغطية المتبقية لعقود التأمين يتم الاعتراف بها كما يلي:
= قيمة أقساط التأمين (إذا تم قبض أي منها عند الاعتراف الأولى) - أية تدفقات نقدية ناتجة عن التأمين.

١٨ – إلغاء إثبات عقد التأمين Derecognition

يجب على المنشأة إلغاء اثبات عقد التأمين فقط في حالة توافر واحدة مما يلي:
١- انتهاء عقد التأمين، أي انقضاء الالتزام المحدد في عقد التأمين.
٢- الوفاء به.
٣- إلغائه.

١٩– متطلبات العرض وفقا لمعيار عقود التأمين

قدم معيار عقود التأمين (IFRS ١٧) ضوابط فعالة للعرض بقائمتي المركز المالي والأداء المالي كما يلي:

(أ) العرض في قائمة المركز المالي: يتطلب المعيار أن تعرض الشركة في قائمة المركز المالي بشكل منفصل إجمالي كل من أصول والتزامات عقود التأمين المصدرة وعقود التأمين المحتفظ بها وذلك لاختلاف طبيعتها عن العقود المصدرة وذلك سعيا نحو تعزيز شفافية المعلومات المقدمة بالقوائم المالية. وقد ألزم المعيار الشركة بعرض القيم الدفترية للبنود التالية:

- أصول عقود التامين المصدرة وتشير إلى المجموعات التي تشكل صافي الأصول بعد قياسها.
- التزامات عقود التأمين المصدرة وتشير إلى المجموعة التي تشكل صافي الالتزامات بعد قياسها.
- أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- التزامات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

CARVEN

(ب) الاثبات والعرض في قائمة الأداء المالي يجب على الشركة تبويب المبالغ المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر إلى البنود التالية:

- نتيجة خدمات التأمين وتشمل إيرادات ومصروفات خدمات التأمين يتطلب معيار عقود التأمين IFRS:١٧ عرض إيرادات عقود التأمين بطريقة تتسق بشكل عام مع المبادئ العامة لمعيار التقرير المالي ١٥ : IFRS حيث يجب على الشركة أن تستبعد من إيرادات التأمين أي مكونات استثمار وكذلك الاعتراف بإيرادات التأمين عن كل فترة حسبما تفي بالتزامات الأداء بعقود التأمين.
- دخل أو مصروف تمويل التأمين سمح معيار عقود التأمين (IFRS:١٧) للشركة حرية اختيار سياسة محاسبية لكل محفظة عقود التأمين إما بالكامل في الأرباح أو الخسائر أو بتبويبه بين الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

٢٠- متطلبات الإفصاح وفقا لمعيار عقود التأمين

حدد معيار (IFRS:١٧) أربعة جوانب رئيسية لتوضيح المبالغ المعترف بها على هيئة تفسيرات أو تسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد الختامي والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- تسويات التزامات أو أصول عقود التأمين.
- أثر عقود التأمين المعترف بها أولياً خلال الفترة.
- تحليل الإيرادات
- تفسير التوقيت المستقبلي الذي تتوقع فيه الشركة أن تعترف بهامش الخدمة التعاقدية

٢١- الإفصاح Disclosure

(أ) على المنشأة الافصاح عن معلومات نوعية وكمية حول ما يلي:

- المبالغ المعترف بها في قائمة المركز المالي الناتجة عن عقود التأمين.
- الاجتهادات الهامة والتغيرات عليها المطبقة عند تطبيق معيار IFRS ١٧
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن عقود التأمين

(ب) طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق معيار IFRS ١٧ :

يجب على المنشأة ان تفصح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن العقود الواقعة في نطاق المعيار رقم (١٧) وقيمة هذه التدفقات وتوقيتها وعدم تأكدها تركز هذه الافصاحات على المخاطر التأمينية والمالية الناشئة عن عقود التأمين وكيفية إدارتها وتشمل المخاطر المالية عادة على سبيل المثال لا الحصر:

٢٢ – جميع أنواع المخاطر – تركزات المخاطر

يجب على المنشأة ان تفصح عن المعلومات المتعلقة بتركيزات المخاطر الناشئة عن العقود التي تقع في نطاق هذا المعيار بما في ذلك وصف للكيفية التي تحدد بها المنشأة التركزات ووصف للخاصية المشتركة التي تحدد كل تركز (مثل نوع الحدث المغطى بالتأمين أو الصناعة أو المنطقة الجغرافية أو العملة) وقد تنشأ تركزات المخاطر المالية على سبيل المثال من ضمانات معدل الفائدة التي تدخل حيز النفاذ بنفس المستوى لعدد كبير من العقود وقد تنشأ تركزات المخاطر المالية أيضاً من تركزات للمخاطر غير المالية كأن تقوم المنشأة على سبيل المثال بتقديم حماية ضد المسئولية عن منتج لشركات الأدوية مع احتفاظها في نفس الوقت باستثمارات في تلك الشركات.

٢٣- مخاطر التأمين والسوق تحليل الحساسية

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالحساسية تجاه التغيرات في متغيرات المخاطر الناشئة عن العقود التي تقع في نطاق هذا المعيار ومن أجل الالتزام بهذا المتطلب يجب على المنشأة أن تفصح عن:

تحليل الحساسية يظهر كيف كان الربح أو الخسارة وحقوق الملكية سيتأثران بالتغيرات في متغيرات المخاطر التي كانت محتملة بشكل معقول في نهاية فترة التقرير.

فيما يخص مخاطر التأمين بما يوضح الأثر على عقود التأمين المصدرة قبل وبعد تقليص المخاطر من خلال عقود اعادة التأمين المحتفظ بها فيما يخص كل نوع من أنواع مخاطر السوق - بطريقة توضح العلاقة بين الحساسية تجله التغيرات في متغيرات المخاطر الناشئة عن عقود التأمين وتلك الناشئة عن الأصول المالية التي تحتفظ بها المنشاة.

٢٤ – المخاطر الائتمانية – معلومات أخرى

فيما يخص المخاطر الائتمانية التي تنشأ عن العقود الواقعة في نطاق هذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن:

- المبلغ الذي يعبر عن أفضل تقدير عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة التقرير بشكل منفصل لعقود التأمين المصدرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- المعلومات المتعلقة بالجودة لائتمانية لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي اعد أصولاً.

٢٥ – مخاطر السيولة – معلومات أخرى

مخاطر السيولة الناشئة عن العقود الواقعة في نطاق هذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن وصف لكيفية إدارتها لمخاطر السيولة

٢٦- التحديات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق المعيار IFRS ١٧ :

من أهم التحديات التي تواجه شركات التأمين عند تطبيق معيار عقود التأمين ما يلي:

تعقد منهجية فصل العقود التي تدخل في نطاق المعيار، غياب فلسفة تجميع عقود التأمين في مجموعات متماثلة، وصعوبة تطبيق مداخل ونماذج قياس هامش الخدمة التعاقدية وكذلك تضارب سياسات اختيار معدل الخصم المستخدم وكيفية تقدير القيمة الحالية للتعويضات بشكل سليم وموضوعي.

CARVEN

المصطلحات الأساسية في المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧)

عقد التأمين	هو عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف المصدر (مخاطر تأمين مهمة من طرف اخر حامل الوثيقة) وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة غطى بالتأمين إذا أثر حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المغطى بالتأمين بشكل سلبي على حامل الوثيقة.
فترة التغطية	هي الفترة التي تقدم خلالها المنشأة خدمات عقد التأمين . وتشمل هذه الفترة خدمات عقد التأمين التي تتعلق بجميع أقساط التأمين الواقعة ضمن حدود عقد التأمين
هامش الخدمة التعاقدية	هو أحد مكونات المبلغ الدفتري للاصل أو الالتزام الخاص بمجموعة من عقود التأمين وهو يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بإثباته عندما تقدم خدمات عقد التأمين بموجب عقود التأمين الموجودة ضمن المجموعة.
التدفقات النقدية من اقتناء عقود التأمين	هي التدفقات النقدية الناتجة عن تكاليف بيع مجموعة عقود التأمين المصدرة او المتوقع إصدارها والاكتتاب فيها وبدئها والتي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى محفظة عقود التأمين التي تنتمي إليها المجموعة وتشتمل مثل هذه التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي لا يمكن عزوها بشكل مباشر إلى فرادي العقود أو مجموعات عقود التأمين الواقعة ضمن المحفظة.
التدفقات النقدية المحققة	هي القيمة المحددة وغير المتحيزة والمتوقعة المقدرة بالاحتمالات المرجحة او الموزونة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الصادرة مطروحاً منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة والناتجة عندما توفي المنشأة شركة التأمين بعقود التأمين لديها متضمنة تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية.
خدمات عقد التأمين	الخدمات التالية التي تقدمها المنشأة إلى حامل وثيقة عقد التأمين : (أ) التغطية للحدث المغطى بالتأمين (تغطية التأمين) (ب) فيما يخص عقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة، توليد عائد استثمار الحامل الوثيقة، عند الاقتضاء (خدمة عائد الاستثمار): (ج) فيما يخص عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، إدارة البنود الأساس | بالنيابة عن حامل الوثيقة (الخدمة المتعلقة بالاستثمار)
مخاطر التأمين	المخاطر بخلاف المخاطر المالية المنقولة من حامل العقد إلى المصدر
الحدث المغطى بالتأمين	حدث مستقبلي غير مؤكد مغطى بعقد تأمين تنشأ عنه مخاطر تأمين.
محفظة عقود التأمين	هي عقود تأمين تتعرض لمخاطر متشابهة وتدار معاً
تعديلات المخاطر غير المالية	التعويضات أو المقابل التي تطلبها المنشأة لتحمل عدم التاكد حول مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية الناتجة عن المخاطر غير المالية عند وفاء المنشأة (شركة التأمين) بالتزاماتها الواردة بعقود التأمين

رابعاً: حالات تطبيقية محلولة

حالة رقم (١): فصل المكونات عن عقد التأمين على الحياة المرتبط برصيد حساب وديعة

أصدرت شركة " مصر للتأمين" عقد تأمين على الحياة برصيد حساب استلمت الشركة قسط بقيمة (١٠٠٠) جنيه عند إصدار العقد يتم زيادة رصيد الحساب سنوياً عن طريق المبالغ الاختيارية التي يدفعها حامل الوثيقة أو يزيد أو ينقص رصيد الحساب بالمبالغ المحسوبة باستخدام عوائد الأصول المحددة وتنخفض بالاتعاب التي تتقاضاها الشركة.

يتضمن العقد بدفع ما يلي:

- بوليصة تامين على الحياة تدفع بقيمة (٥٠٠٠٠) جنيه بالإضافة إلى مبلغ رصيد الحساب إذا توفى الشخص المؤمن عليه خلال فترة التغطية.
- ورصيد الحساب إذا تم إلغاء العقد.

فإذا علمت أن لدى الشركة قسم لمعالجة المطالبات المستلمة من العملاء وقسم لإدارة الأصول يقوم بإدارة الاستثمارات ويتم بيع منتج استثماري له شروط معادلة لرصيد الحساب ولكن بدون تغطية تأمينية من قبل مؤسسة مالية أخرى.

المطلوب: تحديد ما إذا كان مطلوب من الشركة فصل المكونات غير المتعلقة بالتأمين عن عقد التأمين بموجب IFRS ١٧

الحـــــــل

اذا كان الحق في قيمة بوليصة التأمين على الحياة التي توفرها التغطية التأمينية إما تنتهي أو تستحق في نفس الوقت مع رصيد الحساب فإن مكونات التأمين والاستثمار مترابطة إلى حد كبير وبالتالي ليست منفصلة.

كما تعتبر أنشطة إدارة الأصول على غرار أنشطة معالجة المطالبات جزءاً من الأنشطة التي يجب على المنشأة الاضطلاع بها للوفاء بالعقد، ولا تقوم المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة بخلاف خدمات عقود التأمين إلى حامل الوثيقة لأن المنشأة تؤدي تلك الأنشطة وبالتالي لن تفصل المنشأة عنصر إدارة الأصول عن عقد التأمين.

وعليه لن يتم فصل رصيد الحساب عن عقد التأمين وسيتم احتسابه كمكون واحد وتطبيق معيار رقم (١٧)

أولاً: اختر الإجابة الصحيحة مما يلي

١- يجب على المنشأة إلغاء اثبات عقد التأمين فقط في حالة توافر واحدة مما يلي:

(أ) انتهاء العقد
(ب) الوفاء به
(ج) إلغائه
(د) توافر واحدة مما سبق ذكره

٢- يجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تستوفي أي من المتطلبات التالية:
(أ) ان تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التامين.
(ب) أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها أن وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين من حيث على سبيل المثال التوقيت والعملة والسيولة.
(ج) أن تستبعد العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن مشاهدتها ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين
(د) جميع ما ذكر
٣- قد يحتوى عقد التأمين على مكون استثمار أو مكون خدمة أو كليهما) ويجب على المنشأة في هذه الحالة اتباع ما يلي لتحديد مكونات العقد والمحاسبة عنها:
(أ) يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) لتحديد م إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.
(ب) يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٤٠) لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.
(ج) يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣٨) لتحديد م إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.
(د) لا شئ مما ذكر.

الفصل الثامن الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية
IFRS S٢ Climate-related Disclosure

١- الهدف من المعيار Objective
الهدف من مسودة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S٢ الافصاحات المتعلقة بالتغيرات المناخية هو مطالبة المنشآت بالإفصاح عن الفرص والمخاطر التي تتعرض لها من التغيرات المناخية بغرض تمكين مستخدمي التقارير المالية لهذه المنشآت مما يلي:
١- تقييم آثار الفرص والمخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية على قيمة المنشأة.
٢- فهم كيفية استخدام المنشأة للموارد والمدخلات والأنشطة، والمخرجات ودعم استجابة المنشآت للنتائج، واستراتيجية الفرص والمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية.
٣- تقييم قدرة المنشآت على تكييف التخطيط ونموذج الأعمال والعمليات مع الفرص والمخاطر المتعلقة بالتغييرات المناخية.
يجب على المنشآت أن تطبق المعيار في الاعداد والافصاح عن التغيرات المناخية وفقاً للمتطلبات العامة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S١ للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.

٢- نطاق تطبيق المعيار Scope
تنطبق مسودة المعيار على:
(أ) المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تتعرض لها المنشأة وتشمل على سبيل المثال:
- المخاطر المادية(تشمل الأأت) الناجمة عن تغير المناخ.
- المخاطر المرتبطة بالتحول إلى الكربون المنخفض مخاطر التحول)

(ب) الفرص المتاحة ذات الصلة بالمناخ

٣- الحوكمة Governance
الهدف من الهدف من الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية على الحوكمة هو مساعدة مستخدمي التقارير المالية في فهم عمليات الحوكمة والضوابط والاجراءات المستخدمة لرقابة وإدارة الفرص والمخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية.
ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المنشآت الإفصاح عن معلومات الحوكمة مجلس الإدارة، أو لجنة الحوكمة وغيرها) مع الإشراف على الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ ومعلومات حول دور الإدارة في تلك العمليات، وعلى وجه التحديد يجب على المنشآت الإفصاح عما يلي:
- تحديد اللجنة أو الفرد داخل اللجنة المسئول عن الاشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- كيف تنعكس مسئوليات اللجنة عن الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ في اختصاصات المنشأة وصلاحيات مجلس الإدارة والسياسات الأخرى ذات الصلة.
- كيف تضمن اللجنة توافر المهارات والكفاءات المناسبة للإشراف على الاستراتيجيات المصممة للاستجابة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ
- كيف وكم مرة يتم ابلاغ إدارة الحوكمة ولجانها (التدقيق، أو المخاطر، أو لجان أخرى بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- كيف تنظر الإدارة ولجانها إلى المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية عند الاشراف على استراتيجية الوحدة، وقراراتها بشأن المعاملات الرئيسية، وسياسات إدارة المخاطر الخاصة بها، بما في ذلك أي تقييم في حالة المفاضلة بين البدائل وتحليل الحساسية في حالة عدم التأكد والذي قد يكون مطلوباً.
- كيف تشرف الإدارة ولجانها على تحديد الأهداف المتعلقة بالمخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالتغيرات المناخية وتحديد مدى التقدم بشأنها.
- وصف لدور الإدارة في تقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وما إذا كان هذا الدور مفوضاً إلى لجنة معينة على مستوى الإدارة وكيفية ممارسة الرقابة على هذه اللجنة.

يجب أن يتضمن الوصف معلومات حول ما إذا كان يتم تطبيق الضوابط والإجراءات المخصصة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وإذا كان الأمر كذلك كيف يتم دمجها مع الوظائف الداخلية الأخرى. وعند اعداد الافصاحات للوفاء بالمتطلبات في الفقرة السابقة يجب على المنشأة تجنب الازدواجية غير الضرورية وفقاً للمتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، ويعتبر توفير إفصاحات متكاملة للحوكمة بدلاً من الافصاحات المنفصلة لكل خطر وفرصة هامة متعلقة بالاستدامة من شأنه أن يقلل من الازدواجية.

CARVEN

٤- الاستراتيجية Strategy

الهدف من الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية الاستراتيجية هو تمكين مستخدمي التقارير المالية للأغراض العامة من فهم استراتيجية المنشأة لمواجهة المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ. ولتحقيق هذا الهدف يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية:

المخاطر والفرص الكبيرة المتعلقة بالمناخ التي تتوقعها المنشأة بشكل معقول والتي يمكن أن تؤثر على نموذج أعمالها واستراتيجيتها وتدفقاتها النقدية، وإمكانية وصولها إلى التمويل وتكلفة رأس المال على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

- آثار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمالها وسلسلة القيمة.
- آثار المخاطر والفرص الكبيرة المتعلقة بالمناخ على استراتيجيتها وعملية صنع القرار فيها، بما في ذلك خطط التحول.
- آثار المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية للفترة المشمولة بالتقرير، والآثار المتوقعة على المدي القصير والمتوسط والطويل بما في ذلك كيفية إدراج المخاطر والفرص المتعلقة المناخ في التخطيط المالي للمنشأة.
- مرونة استراتيجية المنشأة (بما في ذلك نموذج اعمالها في مواجهة تغيرات المناخ وما تشمله من المخاطر المادية، ومخاطر التحول الكبيرة.

٥- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ Climate-Related Risks and Opportunities

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالتغيرات المناخية والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على نموذج أعمال المنشأة واستراتيجياتها وتدفقاتها النقدية وإمكانية حصولها على التمويل وتكلفة رأس مالها على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وعلى وجه التحديد يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- وصف للمخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ والمدى الزمني الذي من المتوقع أن يؤثر كل منها بشكل معقول على نموذج أعمال المنشأة واستراتيجيتها وتدفقاتها النقدية وإمكانية حصولها على التمويل.
- كيف تحدد المدى القصير والمتوسط، والطويل وكيف ترتبط هذه التعريفات بآفاق التخطيط الاستراتيجي للمنشأة وخطط تخصيص رأس المال.
- تحديد ما إذا كانت المخاطر التي تم تحديدها هي المخاطر المادية أو مخاطر التحول على سبيل المثال: يمكن أن تشمل المخاطر المادية الحادة زيادة شدة الظواهر الجوية مثل الأعاصير الفيضانات، وتشمل وارتفاع مستويات البحر، وارتفاع متوسط درجة الحرارة. ويمكن أن تشمل مخاطر التحول المخاطر التنظيمية، أو التكنولوجية أو السوقية، أو القانونية أو المتعلقة بالسمعة.
- عند تحديد المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ يجب على المنشأة الرجوع إلى موضوعات الإفصاح المحددة في متطلبات الإفصاح الخاصة بالصناعة.
- يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم تقييمه للآثار الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمالها، وعلى وجه التحديد يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:
- وصف الآثار الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ على سلسلة القيمة الخاصة بها.
- وصف للمكان الذي تتركز فيه المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ في سلسلة القيمة الخاصة به على سبيل المثال المناطق الجغرافية أو المرافق أو أنواع الأصول أو المدخلات أو المخرجات أو قنوات التوزيع).

٦- الاستراتيجية واتخاذ القرار Strategy and decision making

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير العالية من فهم آثار المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ على استراتيجيتها وصنع القرار بما في ذلك خطط التحول الخاصة بها. وعلى وجه التحديد يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:

٦-١ كيف تستجيب المنشأة للمخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ بما في ذلك كيف تخطط لإنجاز أي أهداف قد حددتها متعلقة بتغيرات المناخ ويجب أن يشمل ذلك:

(أ) المعلومات حول التغيرات الحالية والمتوقعة في نموذج أعمالها، بما في ذلك:

- التغيرات التي تجريها المنشأة في الاستراتيجية وتخصيص الموارد المواجهة المخاطر والفرص المحددة والمرتبط بتغيرات المناخ وتتضمن على سبيل المثال: تخصيص الموارد الناتجة عن تغيرات الطلب أو العرض أو من خطوط الأعمال الجديدة، وتخصيص الموارد الناشئة عن تطوير الأعمال من خلال النفقات الرأسمالية أو النفقات الإضافية على العمليات أو البحث والتطوير، وعمليات الاستحواذ وسحب الاستثمارات. وتتضمن هذه المعلومات الخطط والافتراضات الحاسمة للأصول القديمة، بما في ذلك استراتيجيات إدارة الطاقة الكربونية والعمليات كثيفة الاستخدام للمياه وإيقاف تشغيل الكربون الذي يستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمياه.
- معلومات حول الجهود المباشرة التي تقوم بها المنشأة للتكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية على سبيل المثال: من خلال التغيرات في عمليات الإنتاج، أو تعديلات القوى العاملة، أو التغيرات في المواد المستخدمة أو مواصفات المنتج أو من خلال إدخال إجراءات الكفاءة.
- معلومات حول الجهود غير المباشرة التي تقوم بها المنشأة حول التكيف والتخفيف غير المباشرة التي تقوم بها على سبيل المثال من خلال العمل مع العملاء، وسلاسل التوريد، أو استخدام المشتريات).

(ب) كيف سيتم توفير الموارد لهذه الخطط.

(ج) المعلومات بشأن الاهداف المتعلقة بخطط التغيرات المناخية بما في ذلك:

العمليات المطلوبة لمراجعة الاهداف.

مقدار انبعاثات المنشأة الذي يتعين تحقيقه من خلال تخفيض الانبعاثات ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة.

CARVEN

٦-٢ الاستخدام المزمع لتعويضات الكربون في تحقيق اهداف انبعاثات الكربون ويجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات التالية
مدى اعتماد الأهداف على استخدام تعويضات الكربون.
تحديد ما إذا كانت تعويضات الكربون سوف تخضع للتحقق أو الاعتماد من طرف ثالث، وإن الأمر كذلك فما هي خطة التعامل معها.

٦-٣ معلومات كمية ونوعية حول التقدم في الخطط التي تم الإفصاح عنها خلال فترات التقارير السابقة

٧- المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية

Financial position, financial performance, and cash flows

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير العالية من فهم آثار المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية خلال فترة التقرير، والآثار المتوقعة على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل بما في ذلك كيفية تضمين المخاطر في التخطيط المالي للوحدة، ويجب على المنشاة الإفصاح عن المعلومات الكمية ما لم تكن غير قادرة على القيام بذلك، وأن تقوم بالإفصاح عن المعلومات النوعية.

عند تقديم معلومات كمية يجب على المنشأة الإفصاح عن كل مبلغ على حده بشكل فردي ويجب على المنشأة الإفصاح عنما يلي:

(أ) كيف أثرت المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ على أحداث المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.
(ب) معلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والتي يوجد بها خطر كبير يتمثل في وجود تعديل جوهري على القيم الدفترية للأصول والخصوم الواردة في القوائم المالية خلال السنة المالية التالية.
(ج) كيف يتوقع أن يتغير مركزها المالي بمرور الوقت بالنظر إلى استراتيجيتها المعالجة المخاطر والفرص الكبيرة المتعلقة بالمناخ مما يعكس

- خططها الاستثمارية الحالية وآثارها المتوقعة على مركزها المالي على سبيل المثال النفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ، والتصفية الرئيسية، والمشاريع المشتركة، وتحويل الأعمال، والابتكارات، ومجالات العمل الجديدة..
- مصادر التمويل المخطط لها لتنفيذ استراتيجيتها.

(د) كيف تتوقع أن يتغير أدائها المالي بمرور الوقت، بالنظر إلى استراتيجيتها المعالجة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على سبيل المثال زيادة الإيرادات، وتكاليف المنتجات والخدمات المتوافقة مع اقتصاد منخفض الكربون، بما يتفق مع أحداث اتفاقية دولية بشأن تغير المناخ، والأضرار المادية للأصول من الأحداث المناخية وتكاليف التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من حدته).
(هـ) إذا كانت المنشأة غير قادرة على الإفصاح عن المعلومات الكمية يجب توضيح أسباب ذلك.

٨- مرونة أو مقاومة المناخ Climate Resilience

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم مرونة أو مقاومة استراتيجية المنشأة (بما في ذلك نموذج أعمالها) للتغيرات أو التطورات أو عدم اليقين المتعلقة بتغيرات المناخ مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي تحددها المنشأة والشكوك ذات الصلة.

يجب على المنشأة استخدام تحليل السيناريو المتعلق بالمناخ لتقييم قدرته على التكيف مع المناخ ما لم يكن غير قادر على القيام بذلك إذا كانت المنشأة غير قادرة على استخدام تحليل السيناريو المتعلق بالمناخ فيجب عليها استخدام طريقة أو تقنية بديلة لتقييم قدرتها على التكيف مع المناخ. ويجب على المنشأة أن تفصح عن ما يلي:

(أ) نتائج تحليل مرونة المناخ، والتي ستمكن المستخدمين من فهمها:

- الآثار المترتبة، إن وجدت على نتائج المنشأة بالنسبة لاستراتيجيتها بما في ذلك الكيفية التي قد يحتاج إليها للاستجابة للآثار المحددة.
- مجالات عدم التأكد التي تم أخذها في الاعتبار عند تحليل المرونة المناخية.

(ب) قدرة المنشأة على تعديل أو تكييف استراتيجيتها ونموذج أعمالها على المدى القصير والمتوسط والطويل مع التطورات المناخية من حيث:

- توافر الموارد المالية الحالية، والمرونة فيها بما في ذلك رأس المال المواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ وإعادة توجيها للاستفادة من الفرص المتعلقة بالمناخ.
- القدرة على إعادة توزيع الأصول الحالية أو إعادة توظيفها أو تحديثها أو إيقاف تشغيلها.
- تأثير الاستثمارات الحالية أو المخطط لها في التخفيف المرتبط بالمناخ أو التكيف أو فرص المرونة المناخية.

(ج) كيف يتم اجراء التحليل، بما في ذلك:

- عندما يتم استخدام تحليل السيناريو المتعلق بالمناخ
- السيناريوهات التي يتم استخدامها في التقييم ومصادر السيناريوهات المستخدمة.
- ما إذا كان التحليل قد تم من خلال مقارنة مجموعة متنوعة من السيناريوهات المتعلقة بالمناخ.
- ما إذا كانت السيناريوهات المستخدمة مرتبطة بمخاطر التحول أو زيادة المخاطر المادية.
- ما إذا كانت المنشأة قد استخدمت من سيناريوهاتها سيناريو يتماشى مع أحداث اتفاق دولي بشأن تغير المناخ.
- توضيح أساب قرار المنشأة باختيار سيناريوهات محددة ومدى صلتها بتقييم قدرتها على مقاومة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- المدى الزمني المستخدم في التحليل.

CARVEN

٩- إدارة المخاطر Risk Management

الهدف من الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ بشأن إدارة المخاطر هو تمكين مستخدمي التقارير المالية من فهم العملية أو العمليات التي يتم من خلالها تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وإداراتها.

(أ) لتحقيق هذا الهدف يجب على المنشأة الإفصاح عن ما يلي:

- العملية او العمليات التي تستخدمها المنشأة لتحديد الصلة بتغيرات المناخ:
  - ✓ المخاطر
  - ✓ الفرص.
- العملية أو العمليات التي تستخدمها المنشاة لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ لأغراض إدارة المخاطر عندما يكون ذلك ممكناً.
- كيف تقيم المنشأة الاحتمالية والاثار المرتبطة بالمخاطر (مثل العوامل النوعية والعوامل الكمية والمعايير الأخرى المستخدمة.
- كيف تحدد أولويات المخاطر المتعلقة بالمناخ بالنسبة لأنواع المخاطر الأخرى بما في ذلك استخدامها لأدوات تقييم المخاطر.
- معلومات الإدخال التي يستخدمها على سبيل المثال (مصادر البيانات، ونطاق العمليات التي تمت تغطيتها، والتفاصيل المستخدمة في الافتراضات).

(ب) العملية أو العمليات التي تستخدمها المنشأة لتحديد وتقييم وترتيب أولويات الفرص المتعلقة بالمناخ

- المخاطر والسياسات ذات الصلة.
- الفرص والسياسات ذات الصلة.
- مدى وكيفية دمج عملية أو عمليات تحديد المخاطر المتعلق بالمناخ وتقييمها وإداراتها في عملية إدارة المخاطر الشاملة للمنشأة.
- مدي وكيفية دمج عملية أو عمليات تحديد الفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وإداراتها في عملية الإدارة الشاملة للمنشأة.

١٠- المقاييس والأهداف Metrics and Targets

الهدف من الافصاحات المالية المتعلقة بالمناخ فيما يتعلق بالمقاييس والأهداف هو تمكين مستخدمي التقارير المالية من فهم كيفية قيام المنشأة بقياس ورصد وإدارة المخاطر والفرص الهامة المتعلقة بالمناخ.

(أ) لتحقيق هذا الهدف يجب على المنشأة الإفصاح عن ما يلي:

- المعلومات ذات الصلة بفئات المقاييس عبر الصناعات والتي تكون ذات صلة بالكيانات بغض النظر عن الصناعة ونموذج الأعمال.
- المقاييس القائمة على الصناعة المرتبطة بموضوعات الإفصاح وذات الصلة بالكيانات التي تشارك في صناعة ما، أو تتميز نماذج أعمالها وأنشطتها الأساسية بميزات مشتركة مع تلك الخاصة بالصناعة.
- المقاييس الأخرى المستخدمة من قبل مجلس الإدارة لقياس التقدم المحقق نحو الأهداف المحددة
- الأهداف التي حددتها المنشأة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمناخ أو التكيف معها أو تعظي الفرص المتعلقة بالمناخ.

(ب) يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفئات المقاييس عبر الصناعات التالية:

- لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يجب على المنشأة الإفصاح عن ما يلي:
  ١- إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المطلقة الناتجة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتم قياسها بالأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
  ٢- كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري معبراً عنه بالأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
  ٣- اذا تم استبعاد غازات الاحتباس الحراري يجب على المنشأة تحديد السبب.
- مخاطر التحول مقدار ونسبة الأصول أو الأنشطة المعرضة لمخاطر التحول.
- المخاطر المادية: مقدار ونسبة الأصول أو الأنشطة التجارية المعرضة للمخاطر المادية.
- الفرص المتعلقة بالمناخ : مقدار ونسبة الأصول أو الأنشطة التجارية المتوافقة مع الفرص المتعلقة بالمناخ.
- توزيع رأس المال - مقدار الانفاق الرأسمالي أو التمويل أو الاستثمار المخصص للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

(ج) يجب على المنشأة الإفصاح عن أهدافها المتعلقة بالمناخ، ويتم الإفصاح عما يلي:

- المقاييس المستخدمة لتقييم التقدم نحو الوصول إلى الهدف وتحقيق اهدافه الاستراتيجية
- الهدف المحدد الذي حددته المنشأة لمعالجة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
- تحديد ما إذا كان الهدف بغرض التخفيف أو التكيف أو التوافق مع المبادرات القطاعية.
- الفترة التي ينطبق عليها الهدف.

١١- النظريات المفسرة للإفصاح المالي عن التغيرات المناخية

هناك العديد من النظريات التي تفسر الإفصاح المالي للشركات عن التغيرات المناخية ومن أهمها:

نظرية الوكالة Agency Theory

تشير نظرية الوكالة التي استخدمت على نطاق واسع في الدراسات المحاسبية إلى وجود علاقة وكالة عندما يقوم الوكيل مدير المنشاة باتخاذ قرارات نيابة عن الموكل المستثمرين، وغيرهم ويؤدي عدم توافق مصالح الطرفين خاصة في ظل عدم تماثل المعلومات إلى مشكلة الوكالة حيث يسعى الوكيل إلى محاولة تعظيم المنافع التي يحصل عليها.

وقد اشارت إحدى الدراسات أن الاستثمار في المسئولية الاجتماعية هو إشارة إلى وجود مشكلة وكالة حيث تستخدم إدارة الشركة المسئولية الاجتماعية لبناء سمعتهم وتعزيز مواقعهم الاجتماعية او السياسية على حساب المساهمين ووفقاً لهذا المنظور فإن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية أو الإفصاح البيئي يضر بمصالح المساهمين. وعلى النقيض من ذلك في ظل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والوكلاء فإن الإفصاح الاختياري عن قضايا البيئة وتغير المناخ قد يزيد من شفافية المعلومات ويعزز إشراف المساهمين لتقليل مخاطر

الاستثمار المحتملة Potential Investment Risks فقد قامت الشركات المسجلة في مؤشر U.S Dow ٣٠ Jones بالإفصاح عن الإجراءات المتعلقة بقضايا تغير المناخ لتخفيض تكاليف الوكالة المرتبطة بالإجراءات السياسية والتشريعية المحتملة وكسب ثقة أصحاب المصالح، ويمكن للمساهمين أيضاً تقليل مخاطر الاستثمار المحتملة من خلال فهم تأثير المناخ على عمليات وسياسات الشركة للتخفيف من مشكلات تغير المناخ وبالتالي تقليل تضارب المصالح وتقليل تكاليف الوكالة.

نظرية الإشارة Signaling Theory

تستخدم هذه النظرية على نطاق واسع في العديد من مجالات المحاسبة والإدارة ففي ظل عدم تماثل المعلومات المتأصل في نظام إعداد التقارير المالية يكون لدى المديرين القدرة على اتخاذ قرارات بشأن ما قد يتم الإفصاح عنه خاصة إذا كان هذا الإفصاح اختيارياً ولا يخضع لأي متطلبات تشريعية.

بسبب عدم تماثل المعلومات يقوم المستثمرين الذين لديهم معرفة أفضل بإجراء استثمارات أكثر فائدة أكثر ربحية واقل خطورة مقارنة بالمستثمرين الأقل معرفة. ومن ثم وفقا لنظرية الإشارة يكافئ السوق الشركات التي توفر افصاحاً مناسباً من خلال منحهم تكلفة أقل لرأس المال. وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن الزيادة في الإفصاح بمثابة إشارة إلى استجابة الشركة للمطالب الاجتماعية ولكن لا تشير إلى مشاركة مجتمعية نشطة للشركة.

وفقا لنظرية الإشارة تفضل الشركات المربحة توفير معلومات كافية وجيدة للسوق للإشارة إلى ميزاتها التنافسية. لذلك فإن الشركات التي بذلت جهوداً للحد من مخاطر تغير المناخ تكون أكثر استعداداً للإفصاح عن معلومات تغير المناخ للإشارة إلى انطباع جيد في السوق وبالتالي الحصول على حوافز سوقية أعلى higher market incentives.

وعلى نطاق أوسع، يمكن للشركات والمديرين استخدام تقارير الإفصاح عن تغير المناخ كإشارة إيجابية لمساعدة المستثمرين على تقييم قدرة الشركات على التعامل مع مخاطر تغير المناخ وبالتالي زيادة القيمة السوقية المحتملة للشركات.

نظرية الإفصاح الاختياري Voluntary disclosure Theory

تشير نظرية الإفصاح الاختياري إلى أن المديرين يمارسون حرية التصرف في الإفصاح عن معلومات الشركة بناء على تقييم التكلفة والعائد. ويعتمد تحليل التكلفة والعائد على نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory ووفقاً لهذه النظرية يقارن المديرون المنافع والتكاليف المختلفة للإجراءات البديلة قبل اتخاذ قرار عمل عقلاني عن طريق اختيار البديل الذي تزيد فيه المنافع عن التكاليف. ويعتبر تطبيق تحليل التكلفة والعائد أحد الأدوات التي يعتمد عليها في تحليل دوافع ومحددات الشركات في الإفصاح عن الأنشطة البيئة. فالمديرون يحاولون الإفصاح عن معلومات بيئية إضافية لأصحاب المصالح عندما تفوق المنافع تكاليف إعداد التقارير.

تشمل المنافع المحتملة انخفاض تكاليف رأس المال لأن المعلومات الإضافية تعزز من ثقة المستثمرين في الشركة من خلال زيادة الشفافية. وقد توصلت أحد الدراسات إلى أن إفصاح (٣٠) شركة من الشركات المدرجة في مؤشر Dow Jones عن معلومات تغير المناخ المساعدة المستثمرين والمنظمين على فهم سياسات الشركة للتخفيف من تغير المناخ وخفض الانبعاثات وذلك لتقليل الدعاوي القضائية المحتملة Potential Lawsuits، والتكاليف التنظيمية لأي انتهاكات.

وفقاً لنظرية الإفصاح الاختياري، يقوم مديري الشركات بالإفصاح بشكل استباقي عن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات بشأن مخاطر المناخ، وتحسين أرباح الشركة وقيمتها عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات، والتخصيص الفعال لموارد سوق رأس المال، ومع ذلك، يمكن أن تحدث تكاليف الإفصاح إذا استخدم أصحاب المصلحة من غير المساهمين هذه المعلومات الإضافية التي تم الإفصاح عنها ضد الشركة على سبيل المثال يمكن أن يؤدي الإفصاح عن الأحداث السلبية إلى الإضرار بسمعة الشركة، أو قد يؤدي إلى الإفصاح البيئي الإضافي إلى لفت الانتباه من المنظمين أو وكلاء حماية البيئة.

نظرية الاقتصاد السياسي Political economy theory

يعرف الاقتصاد السياسي بأنه تفاعل القوة، وأهداف أصحاب السلطة وأنظمة التبادل الإنتاجي، كما عرفته دراسة أخرى بأنه الاطار الاجتماعي والسياسي الذي تتم فيه الحياة البشرية، فمن منظور الاقتصاد السياسي فإن الاقتصاد والمجتمع والسياسية لا ينفصلان وبالتالي لا يمكن دراسة النشاط الاقتصادي للمنشأة بشكل فعال إذا كانت معزولة عن السياقات السياسية والاجتماعية حيث تحدث الاحداث الاقتصادية. فمن أجل استمرار الوجود والتشغيل للمنشأة ضمن سياقاتها السياسية والاجتماعية يجب على المنشأة الحصول على الموافقة والدعم من أصحاب المصلحة مثل العملاء والموردين والمستثمرين والدائنين والمنظمين ووسائل الإعلام.

في السياق الاجتماعي من العوامل الحاسمة في قدرة الشركة على الفوز أو الحفاظ على دعم وموافقة أصحاب المصلحة هو التواصل المستمر للشركة فيما يتعلق بمشاركتها في المسئولية الاجتماعية للشركات (بما في ذلك المسئولية البيئية وتقاريرها حول نتائج مشاركة الطاقة الخضراء مما يعكس قبولها واحترامها للعقود الاجتماعية. وبالتالي، بناء على نظرية الاقتصاد السياسي فإن الشركات على استعداد للإفصاح عن معلومات تغير المناخ لكسب دعم وموافقة أصحاب المصلحة.

نظرة الشرعية Legitimacy Theory

تعرف الشرعية بأنها حالة توجد عندما تكون قيم نظام المنشأة متوافقة مع قيم النظام الاجتماعي الذي تكون المنشأة جزءاً منه، وقد اشارت إحدى الدراسات بأن نظرية الشرعية هي وجهة نظر موجهة للأنظمة والمجتمع وتسمح لنا بالتركيز على دور المعلومات والافصاح في العلاقات بين المنشآت والمؤسسات والافراد والمجموعات. كما يمكن تعريف الشرعية بأنها تصور أو افتراض عام بأن تصرفات منشأة ما مرغوبة أو مناسبة ضمن نظام اجتماعي معين من القواعد والقيم والمعتقدات.

تدرك نظرية الشرعية أن الشركات ملزمة بالعقد الاجتماعي الذي توافق فيه الشركات على أداء العيد من الإجراءات المرغوبة اجتماعياً مقابل الموافقة على أهدافها والمكافآت الأخرى وهو ما يضمن في النهاية استمرار وجودها.

واتفقت العديد من الدراسات حول تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات على أن الشركات تستخدم الإفصاح الطوعي للوفاء بالعقود الاجتماعية واثبات الشرعية. ومن خلال منظور الموارد The resource Perspective ينظر إلى الشرعية على أنها مورد تسعى الشركات للحفاظ عليه وبالتالي تتبني استراتيجيات لضمان استمرارية هذا المورد. ومن المنظور المؤسسي Institutional The Perspective تقوم المنظمات بتعديل هيكلها وعملياتها لتتوافق مع التوقعات الاجتماعية. ونظراً لأن تغير المناخ أصبح محور التنمية المستدامة للمجتمع بأكمله، بدأت الشركات المدرجة في مؤشر Dow Jones ٣٠ الأمريكية والعديد من الشركات الدولية تفصح عن معلومات تغير المناخ لإثبات شرعيتها في المجتمع وكسب دعم أصحاب المصلحة من خلال الوفاء بالعقود الاجتماعية، بعبارة أخرى تحصل الشركات على الدعم من أصحاب المصالح وتحتفظ باستمراريتها وبقاؤها عند الحفاظ على شرعيتها أو الوفاء بالعقد الاجتماعي من خلال الإفصاح عن تغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون.

أما في حالة انتهاك الشركة للعقد الاجتماعي أو فشلها في إرساء الشرعية ستواجه صعوبات في الوصول إلى رأس المال وسوق العمل والموارد الاقتصادية الأخرى. ووفقاً لنظرية الشرعية تقدم الشركات المحلية والعالمية الإفصاح الاختياري عن تغير المناخ لتلبية احتياجات أصحاب المصالح الحماية مصالحهم من خلال توفير حلول والتخفيف من مشكلات الاحتباس الحراري.

الفصل التاسع

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٨): العرض والإفصاح في القوائم المالية

Presentation and International Financial Reporting Standard (١٨) Disclosure in Financial Statements

المقدمة

في عام (٢٠١٣) تم اصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (١) بعنوان " العرض والإفصاح في القوائم المالية والذي حدد متطلبات نشر القوائم المالية الدورية لتلبية الحاجات المشتركة للمستخدمين إلى المعلومات كما هو مبين في الإطار المفاهيمي.

وفي عام (٢٠١٤) تم تعديل المعيار ليشمل متطلبات الحد الأدنى لمحتوى القوائم المالية والهيكل الموصي به للقوائم المالية الذي يسهل العرض الصادق وقابلية المقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترة السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرة.

بينما في عام (٢٠١٥) تم إضافة متطلبات جديدة لتعديل المعيار ليشمل متطلبات الافصاح عن الأطراف ذات الصلة.

بينما في عام (٢٠١٥) تم إضافة متطلبات جديدة لتعديل المعيار ليشمل متطلبات الإفصاح عن الأطراف ذات الصلة.

أما في عام (٢٠١٦) بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع القوائم المالية الأولية استجابة لمخاوف المستثمرين بشأن إمكانية المقارنة والشفافية في تقارير أداء الشركات.

وفي الفترة من ديسمبر (٢٠١٩) إلى سبتمبر (٢٠٢٠) نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة العرض العام والافصاح وبعد انتهاء فترة التعليق أعاد مجلس معايير المحاسبة الدولية مناقشة المقترحات مع الأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة.

وأخيراً في (٩) أبريل (٢٠٢٤) تم الانتهاء من المقترحات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٨) مع بعض التعديلات ونشرها حيث اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معياره الجديد (١٨) IFRS " العرض والإفصاح في القوائم المالية والذي يحل محل معيار (١) IAS " عرض القوائم المالية" ويهدف إلى تحسين كيفية تواصل الشركات في قوائمها المالية.

ومن المتوقع سريان هذا المعيار في يناير ٢٠٢٧.

١- الهدف من المعيار

الهدف من المعيار الدولي رقم (١٨) هو تحديد متطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمساعدة في ضمان توفير المعلومات التي تمثل بأمانة أصول والتزامات، وحقوق الملكية، والدخل، والمصروفات.

وبالتالي فإن الهدف من هذا المعيار هو توفير معلومات أفضل القرارات أفضل من خلال زيادة القابلية للمقارنة، زيادة الشفافية، وزيادة فائدة المعلومات.

إيضاح رقم (١)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) في أبريل ٢٠٢٤ م معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٨) الخاص بالعرض والافصاح في البيانات المالية ذات الغرض العام والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) والخاص بعرض البيانات نتيجة معالجة التناقضات في التقارير المالية، حيث معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لم يوفر أسس واضحة لعرض القوائم المالية مما أدى إلى صعوبة مقارنة الأداء المالي بين المنشآت.

يسعى المعيار رقم (١٨) إلى تعزيز جودة وشفافية العرض والإفصاح بالقوائم المالية بتقديم متطلبات بشأن عرض بيانات الأرباح والخسائر بما في ذلك الإجماليات المحددة والمجاميع الفرعية كما يتطلب أيضاً الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة

و

في ضوء ما سبق يتضح أن معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS

- يستجيب لحاجة المستثمرين إلى الحصول على معلومات أفضل بشأن الأداء المالي للشركات.
- يحسن كيفية نقل المعلومات في القوائم المالية.
- يمنح المستثمرين أساساً أفضل لتحليل ومقارنة أداء الشركات.

٢- نطاق المعيار

- ينطبق المعيار الدولي رقم (١٨) على جميع القوائم المالية التي يتم إعدادها وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSS)، يتم تناول معايير الاعتراف والقياس والإفصاح عن معاملات محددة في معايير وتفسيرات أخرى.

وبالنسبة للبيئة المصرية سوف تتأثر جميع الشركات المصرية بتطبيق هذا المعيار بمجرد إصداره ضمن معايير المحاسبة المصرية، ولكن عند تطبيقه دولياً من بداية يناير (٢٠٢٧) سوف تلتزم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة بتطبيقه.

- يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة و والخاصة لعرض المعلومات في قوائم الأداء المالي، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية كما يحدد متطلبات الافصاح عن المعلومات في الايضاحات.
- تحدد معايير المحاسبة الدولية الأخرى متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للمعاملات المحددة والأحداث الأخرى.
- تجرى العديد من الوحدات والكيانات مراجعة مالية من قبل الإدارة وهي مراجعة منفصلة عن القوائم المالية وتشرح السمات الرئيسية للأداء المالي للوحدات ومركزها المالي بالإضافة إلى أوجه عدم اليقين الرئيسية التي يواجهها وتقع هذه المراجعة خارج نطاق معايير المحاسبة الدولية IFRS

إيضاح رقم (٢)

يتضمن المعيار الدولي رقم (١٨) ثلاثة مجموعات محورية من المتطلبات تهدف إلى تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر كفاءة ودقة تمكن من تحليل الأداء المالي للمنشآت مع إتاحة مقارنتها مع معلومات المنشآت الأخرى يمكن بيانها كما يلي:

- تعزيز إمكانية المقارنة بين قوائم الدخل.
- تقديم متطلبات جديدة لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بمقاييس الأداء الخاصة بالمنشأة.
- تقديم إرشادات محسنة لتعزيز فائدة تجميع المعلومات ضمن القوائم المالية.

ومن الجدير بالذكر أن المتطلبات الجديدة المقدمة في المعيار تهدف إلى تعزيز إمكانية المقارنة في الأداء المالي للشركات المماثلة وقد يغير ما تعلن عنه المنشأة على أنه " الربح أو الخسارة التشغيلية

كما أن بعض الشركات سوف تحتاج إلى فترة انتقالية تمهيدية للأسباب التالية :

- الحاجة إلى تغيير أنظمة المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات.
- ضرورة تطبيق المقترحات بأثر رجعي.
- الوقت اللازم لمناقشة المتطلبات مع المراجعين والهيئات التنظيمية.
- الوقت اللازم للتحضير لمتطلبات اعداد التقارير الأخرى مثل معايير الافصاح عن الاستدامة الخاصة عن الاستدامة الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٣- المتطلبات العامة والمحددة للقوائم المالية بموجب المعيار الدولي رقم ١٨

(أ) المتطلبات العامة للقوائم المالية

الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات مالية عن أصول والتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات الخاصة بالمنشأة المعدة للتقارير والتي تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييم توقعات صافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى المنشأة وفي تقييم إشراف الإدارة على الموارد الاقتصادية للجهة وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية على:

- قائمة الأداء المالي عن فترة التقرير.
- قائمة المركز المالي في نهاية الفترة
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.

الإيضاحات عن الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة إذا قامت المنشأة بتطبيق سياسة محاسبية بأثر رجعي أو اعادت تصنيف البنود في قوائمها المالية.

(ب) المتطلبات المحددة للقوائم المالية الأولية الفردية

- قائمة الربح أو الخسارة

يقدم المعيار الدولي رقم ١٨ IFRS هيكلاً محدداً لقائمة الربح أو الخسارة والهدف من ذلك هو تقليل التنوع في التقرير عن قائمة الربح والخسارة مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات وإجراء مقارنات أفضل بين الشركات، ويتكون الهيكل من الفئات والمجاميع الفرعية

الفئات

يجب إدراج جميع بنود الدخل والمصروفات في فترة التقرير في قائمة الربح أو الخسارة ما لم يتطلب أو يسمح بالمعيار بخلاف ذلك يجب بعد ذلك تصنيفها في واحدة من خمس فئات في قائمة الربح أو الخسارة فئة التشغيل، فئة الاستثمار، فئة التمويل، فئة ضرائب الدخل، فئة العمليات المتوقفة، ويمكن توضيحها كما يلي:

- فئة التشغيل: تشمل الدخل من عمليات التشغيل وهي الفئة المتبقية من الدخل والمصروفات غير المصنفة في فئات أخرى وتشمل ما يخص النشاط الرئيسي من إيرادات ومصروفات حيث يتطلب تصنيف جميع الايرادات والمصروفات غير المصنفة في الفئات الأخرى.
- فئة الاستثمار: تشمل الدخل من عمليات الاستثمار وتتضمن هذه الفئة نتائج العمليات والمشاريع المشتركة (كالشركات الزميلة) ويشمل الاصول التي تدر عائد وبشكل منفرد بعيد عن موارد المنشأة الأخرى كد دخل الاستثمار العقاري أرباح وخسائر الأصول المالية من تقييم، فوائد، وتوزيعات.
- فئة التمويل: تشمل الدخل من العمليات التمويلية، وتتضمن هذه الفئة جميع الإيرادات والمصروفات من العمليات التمويلية كمصروفات الفوائد مصروفات الحصول على التمويل من التزامات مالية، تأثير تغيرات أسعار الفائدة على الالتزامات الأخرى بما فيها التزامات عقود الإيجار والمعاشات.
- فئة ضرائب الدخل : يتضمن الجزء الخاص بضرائب الدخل المستحقة على المنشأة.
- فئة العمليات المتوقفة: التي تشمل الدخل من العمليات غير المستقرة.

وفي ضوء المعيار رقم IFRS يتم إعداد قائمة الأرباح والخسائر كما يلي:

- يجب تصنيف الإيرادات والمصروفات، تحديد نوعية النشاط الرئيسي طبقاً للفئات الثلاث التشغيل، الاستثمار، التمويل هل هو نشاط تجاري رئيسي محدد أم نشاط تجاري للاستثمار في مجموعة من الأصول المختلفة أم هو نشاط تجاري تمويلي، كذلك يتم تصنيف بعض الإيرادات والمصروفات في فئة التشغيل التي من الممكن تصنيفها في فئة الاستثمار أو التمويل اذا لم يكن النشاط تجاري رئيسي.
- يجب على المنشآت التي تقدم التمويل للعملاء كنشاط تجاري رئيسي تصنيف الايرادات والمصروفات بفئة التشغيل من الالتزامات الناشئة من المعاملات بفئة التمويل فقط والمتعلقة بتوفير التمويل للعملاء واختيار السياسات المحاسبية للتصنيف في فئة التشغيل أو فئة تمويل الايرادات والمصروفات الناشئة من الالتزامات للمعاملات الخاصة فقط بفئة التمويل غير المرتبط بتقديم التمويل للعملاء.

- يجب على المنشآت التي لا تقدم التمويل للعملاء كنشاط تجاري رئيسي أن تضمن فئة التمويل الايرادات والمصروفات الناتجة من الالتزامات التي نشأت نتيجة العمليات التمويلية مثل القروض، الأوراق المالية السندات التغيرات في أسعار الفائدة...
- يجب على المنشآت عند إعداد قائمة الأرباح والخسائر أن تتضمن الاجماليات والمجاميع الفرعية وكذلك عرض الأرباح والخسائر قبل الفئة الثالثة الخاصة بالتمويل، والفئة الرابعة الخاصة بضرائب الدخل
- بالنسبة للأرباح والخسائر عن السنوات السابقة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل سابقاً يتم اعداد تقيمها بالقيمة العادلة وتوضع في قائمة الأرباح والخسائر.
- توضع بقائمة الأرباح والخسائر والايرادات والمصروفات الخاصة بنسب السيطرة الشركات الأم) والتي تخص فترة التقرير.

وفي ضوء ما سبق تتمثل أهم مخاوف المستثمرين في صعوبة المقارنة بين الأداء المالي للشركات بسبب التباين في محتوى وهيكل قوائم الربح أو الخسارة.

إيضاح رقم (٣)
دور القوائم المالية الأولية والايضاحات

لتحقيق هدف القوائم المالية تعرض الوحدات المعلومات الجوهرية في القوائم المالية الأولية. والافصاح عنها في الايضاحات، يتمثل دور القوائم المالية.

يتثمل دور القوائم المالية الأولية في توفير ملخصات منظمة للأصول والخصوم وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والتي تكون مفيدة لمستخدمي التقارير المالية حيث:

- الحصول على نظرة واضحة عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المعترف بها للوحدات.
- اجراء المقارنات بين الوحدات وفترات اعداد التقارير للوحدات لنفس الوحدة.
- تحديد البنود أو المجالات التي قد يرغب مستخدمي القوائم المالية في طلب معلومات إضافية. عنها في الايضاحات.
- يتمثل دور الايضاحات في توفير المعلومات الجوهرية اللازمة :
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم البنود الوارد في القوائم المالية الأولية.
- استكمال القوائم المالية الأولية بمعلومات إضافية لتحقيق هدف القوائم المالية.

يمكن تصوير قائمة الربح أو الخسارة كما يلي:

قائمة الربح أو الخسارة

الإيراد	التشغيلي
(-) تكلفة المبيعات	
إجمالي الربح	
الدخل التشغيلي الآخر	
مصروفات البيع	
مصروفات البحث والتطوير	
المصروفات العمومية والإدارية	
خسارة الهبوط في قيمة الشهرة	
المصروفات التشغيلية الأخرى	
الربح التشغيلي	
النصيب من ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة	الاستثماري
الدخل الاستثماري الآخر	
الربح قبل التمويل وضرائب الدخل	
مصروفات الفائدة على القروض والتزامات عقود الإيجار مصروفات الفائدة على التزامات ومخصصات المعاشات التقاعدية	التمويلي
الربح قبل ضرائب الدخل	
مصروف ضريبة الدخل	
الربح	

CARVEN

٤- قائمة الدخل الشامل: يتعين على المنشأة أن تعرض في القائمة

تعرف قائمة الدخل الشامل بأنها القائمة التي تظهر التغير في صافي أصول الوحدة خلال الفترة المالية والناتج عن جميع المعاملات والأحداث العادية وغير العادية المتكررة وغير المتكررة، ويشمل كل من صافي الدخل التقليدي وكافة التغيرات في حقوق الملكية بخلاف الناتجة عن الاستثمارات مع الملاك أو التوزيعات عليهم.

وبالتالي يشمل الدخل الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية والناتج عن جميع المعاملات بخلاف استثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم. كما أن الدخل الشامل لا يتضمن الدخل المحقق من جميع المصادر فقط ولكن يتضمن أيضاً العديد من بنود الدخل غير المحقق خلال الفترة المحاسبية والناتجة عن التقلبات في قيمة الأصول أو الالتزامات المحتفظ بها، وأن قائمة الدخل الشامل تتضمن الدخل التقليدي الناتج عن عمليات المنشأة العادية والمتكررة والذي يتم الحصول عليه من قائمة الدخل وبنود الدخل الشامل الأخرى وهي الايرادات والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل وتم الاعتراف بها ولكنها لم تتحقق بعد والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة.

يتعين على المنشأة أن تعرض في القائمة إجمالياً الدخل الشامل للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (مجمع بين تلك البنود التي سيتم أو لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح والخسارة في الفترة اللاحقة والدخل الشامل، مجموع الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

وينص معيار التقرير المالي الدولي ١٨ IFRS على أن تتضمن قائمة الدخل الشامل ما يلي:

- الايرادات والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع.
- الايرادات والخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف وترجمة العملات الأجنبية.
- الايرادات والخسائر الناتجة عن أدوات التغطية المستخدمة في تحوط التدفقات النقدية.
- ايرادات إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
- الايرادات والخسائر الإكتوارية على خطط منافع الموظفين.

وفي ضوء ذلك يتضح أن قائمة الدخل الشامل هي مقياس مالي متعدد التفاصيل يشمل بداخله على جميع مصادر الايرادات والنفقات التي تؤثر على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية فهي وسيلة لتوضيح أن هناك مصادر دخل أخرى يمكن أن تساهم في نمو المنشأة، حيث تتضمن جميع العناصر المختلفة التي تزيد من نمو الدخل، فالمنشأة تحتاج أن تعرض في قائمة الدخل الشامل أو تفصح في الايضاحات المتممة عن تعديلات إعادة التصنيف المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر، ومبلغ ضرائب الدخل المتعلقة بكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف.

٥- قائمة المركز المالي

يتطلب المعيار رقم ١٨ IFRS عند إعداد قائمة المركز المالي أن يتم الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة فإذا كانت الأصول أو الالتزامات تم تجميعها لتشمل العناصر المتداولة التي سيتم تسويتها بعد فترة التقرير (١٢) شهر فيجب أن يتم الإفصاح بين الأصول الالتزامات المتداولة بين النوعين وأن يتم الفصل بين كل منها ما لم يكن على العرض على أساس السيولة ملخصاً منظماً أكثر فائدة لمتخذي القرار.

إيضاح رقم (٤)

يتضمن تطبيق معيار ١٨ IFRS مجموعة من المتطلبات لإعداد القوائم المالية وهي :

- متطلبات القوائم المالية الأولية لفترة التقرير وتشمل (قائمة الأرباح والخسائر، قائمة الدخل الشامل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة، مقاييس الأداء المحدد من قبل الإدارة).
- متطلبات التقارير المالية وتشمل (الايضاحات، ومقاييس الأداء).
- معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترات السابقة على النحو المحدد بالمعيار.
- بيان المركز المالي في بداية فترة التقرير السابقة إذا لزم الأمر.
- يجب على المنشآت تجميع أو تقسيم المعلومات بالقوائم المالية الأولية والايضاحات المتممة لها في ضوء الخصائص المشتركة وأن يتم تصنيفها في ضوء الخصائص غير المشتركة على أن لا يتم حجب المعلومات ذات الأهمية النسبية والجوهرية
- يجب على المنشآت أن يتم وصف عناصر القوائم المالية الأولية الاجماليات المجاميع الفرعية البنود أو العناصر التي تم الإفصاح عنها في الايضاحات المتممة بصدق حتى يتمكن متخذ القرار من فهم هذه العناصر بدقة.
- لا يجوز للمنشأة أن تعمل مقاصة بين الصول والالتزامات والايرادات والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموح به بموجب معايير التقرير المالية الدولية.

٦-قائمة التدفقات النقدية

طبقاً لمعيار التقرير الدولي رقم (١٨) فإن هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وللمنشأة الحق في الاختيار بين الطريقتان فعند استخدام الطريقة غير المباشرة يمكن للمنشآت استخدام الربح التشغيلي، أو صافي الربح، أو الربح قبل الضريبة كمدخل لقائمة التدفقات النقدية مع الالتزام بإجراء بعض التعديلات عليه للوصول للربح المحاسبي

CARVEN

ويمكن للمنشئات عند تصنيف توزيعات الأرباح والفوائد المستلمة أن تصنفها على إنها نشاط تشغيلي أو نشاط استثماري وذلك في ضوء نشاط المنشأة.

٧- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

اشار المعيار الدولي رقم (١٨) IFRS إلى أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تتضمن إجمالي الدخل الشامل عن فترة التقرير، مع تحديد المبالغ الخاصة بحقوق ملكية الملاك المسيطرة وكذلك حقوق الملكية غير المسيطرة وذلك بشكل منفصل، وإذا تم تطبيق المعيار في موعد سابق أو بأثر رجعي يجب بيان السياسات المحاسبية أو التعديلات التي تم إجراؤها في ضوء متطلبات المعيار وذلك بشكل منفصل لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية وأن يتم عمل التسويات بين القيم الدفترية مرتين في بداية ونهاية الفترة لجميع عناصر حقوق الملكية. مع ضرورة الإفصاح عن قيمة وأثر العمليات مع الملاك المسيطرين وكذلك إظهار كافة التغيرات التي تتم مع الملاك غير المسيطرة في الشركات التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة.

٨- الإيضاحات المتممة

نص معيار IFRS ١٨ على أن تتضمن الايضاحات ملاحظات عن الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترات السابقة، معلومات عن أسس إعداد البيانات المالية، والسياسات المحاسبية المطبقة وذلك بشكل منفصل وكذلك لابد أن تتضمن الايضاحات قيام المنشأة بتطبيق أي سياسة محاسبية بأثر رجعي أو اعادت تصنيف البنود في قوائمها المالية على أن يتم الافصاح أيضاً عن جميع المعلومات التي تتطلبها تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير وجميع المعلومات التي لم يتم عرضها في القوائم المالية الأولية. كذلك الافصاح عن المعلومات الخاصة بأرباح الأسهم غير المعترف بها والمعلنة قبل السماح بإصدار القوائم المالية وذلك طبقاً للمعيار.

٩- مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة

نص المعيار رقم IFRS ١٨ على أن يتضمن الافصاح تحديد مقاييس الأداء التفصيلية التي تستخدمها الإدارة ويجب أن تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها قابلة للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية كذلك يجب توفير معلومات عن الأداء العالي وكيفية مقارنته بالمقاييس التي تحددها المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفي ضوء ذلك يتضح أن المعيار IFRS ١٨ أحدث تغيرات جوهرية في طريقة إعداد وعرض القوائم المالية من حيث العرض والإفصاح حيث هدف المعيار إلى توحيد عناصر الدخل والمصروفات إلى فئات متميزة وإدخال مجاميع فرعية إلزامية في قائمة الدخل الشامل بحيث تتوافق مع قائمة التدفقات النقدية طبقاً لمعيار IAS ٧ خاصة في تصنيف التزامات بقائمة الدخل بحيث يمكن الإفصاح عن بنود المسئولية الاجتماعية ضمن التزامات الأخرى إذا أتيح ذلك وهو ما لم يكن متوافر في المعيار الدولي السابق IAS ١

١٠- الافصاح المحاسبي طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨

يتطلب تطبيق المعيار رقم IFRS ١٨ من المنشآت القيام بالإفصاح عن معلومات حول مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً أو مقاييس الأداء البديلة مثل أرباح التشغيل المعدلة، الأرباح أو الخسائر المعدلة، الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والتدفق النقدي والعائد على حقوق الملكية، وذلك بالقوائم المالية في ملاحظة واحدة.

كذلك نص المعيار رقم IFRS ١٨ على أنه يجب الافصاح عن جميع مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في مذكرة واحدة مع بيان أهميتها وطريقة حسابها ومطابقتها للمجموع الفرعي الأكثر قابلية للمقارنة المحدد بالمعيار كذلك الإفصاح بشكل اضافي للبنود المصنفة على أنها " أخرى" بالقوائم المالية حتى لا يتم تشجيع المنشآت على استخدام التصنيفات العامة بالقوائم المالية، ويجب عليها تقديم معلومات أكثر تفصيلاً كذلك ألزم المعيار المنشآت بالإفصاح عن سبب التغيير للسياسات والإشارة إلى المبالغ غير القابلة للمقارنة تماماً كذلك أشار المعيار IFRS ١٨ إلى أنه يجب الافصاح عن سبب التغيير للسياسات والاشارة إلى المبالغ غير القابلة للمقارنة تماماً وكذلك نص المعيار IFRS ١٨ على أنه يجب الافصاح عن المعلومات التي تتعلق بالفترة السابقة لجميع المبالغ المدرجة في القوائم المالية السهولة المقارنة سواء في متن القوائم الأولية أو في الايضاحات وكذلك يجب توفير معلومات المقارنة المعلومات السردية والوصفية عندما يكون ذلك ضرورياً لفهم القوائم المالية للفترة الحالية في كل من القوائم المالية الأولية أو في الايضاحات.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الافصاح في ظل المعيار رقم IFRS ١٨ يتضمن كل المعلومات المالية وغير المالية التي يقوم المركز المالي بنشرها لتزويد المستخدمين بالمعلومات الضرورية ويتضمن البيانات المالية كالدخل والمصروفات والأرباح والخسائر بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة بالإدارة والتي تسهم في فهم وتقييم الأداء العالي للمنشأة بهدف توضيح الوضع المالي والأداء المالي للمنشآت بشكل شفاف ودقيق.

إيضاح رقم (٥)

يقدم المعيار رقم (١٨) متطلبات إفصاح محددة تتعلق بقائمة الربح أو الخسارة منها :

١- مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة: حدد المعيار رقم (١٨) مجموعة فرعية من المقاييس التي تتعلق بالأداء المالي للمنشأة لذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمقاييس في القوائم المالية.

٢- الإفصاح عن المصاريف حسب طبيعتها بالنسبة للمنشآت اليت تعرض قائمة الربح أو الخسارة حسب الوظيفة ستقوم المنشآت بعرض المصاريف في الفئة التشغيلية حسب الطبيعة أو الوظيفة أو مزيج من الإثنين معاً.

المصطلحات الأساسية التي يتضمنها معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٨)

إجمالي الدخل الشامل	هو التغير في حقوق الملكية خلال فترة إعداد التقارير الناتج عن المعاملات والأحداث الاخرة بخلاف التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاكاً.
التجميع	الجمع بين الاصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الدخل أو المصروفات أو التدفقات النقدية التي تشارك في خصائصها والتي يتم تضمينها في نفس التصنيف.

التصنيف	فرز الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية على أساس الخصائص المشتركة.
التفصيل	فصل البند إلى الأجزاء المكونة له التي لها خصائص غير مشتركة.
التقارير المالية ذات الغرض العام	التقارير التي تقدم معلومات مالية على المنشأة المعدة للتقرير والتي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة وتشمل تلك القرارات على قرارات تتعلق بما يلي: ١- شراء أو بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين. ٢- تقديم أو تسوية القروض واشكال الائتمان الأخرى. ٣- ممارسة الحقوق في التصويت على تصرفات الإدارة التي تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة. وتشمل التقارير المالية ذات الغرض العام على سبيل المثال لا الحصر على القوائم المالية ذات الغرض العام الافصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة.
معايير التقرير المالي الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة	تشمل المعايير الدولية للتقرير المالي المعايير الدولية للمحاسبة، التفسيرات الصادرة | عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي، التفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات السابقة.
الايضاحات	معلومات في القوائم المالية يتم تقديمها بالإضافة إلى تلك المعروضة في القوائم المالية الرئيسية.
المعلومات ذات الأهمية النسبية	تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أن إغفال ذكرها او تحريفها أو حجمها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الغرض العام على أساس تلك القوائم التي تقدم معلومات عن منشأة معدة للتقرير بعينها.
الملخص المهيكل المفيد	ملخص مهيكل يتم تقديمه في القوائم المالية الرئيسية يضم أصول المنشأة المعدة | للتقرير والتزاماتها وحقوق ملكيتها ودخلها ومصروفاتها وتدفقاتها النقدية التي يتم اثباتها بما يفيد مستخدمي القوائم المالية فيما يلي: ١- التوصل إلى نظرة عامة قابلة للفهم لما هو مثبت للمنشأة من أصول والتزامات | وحقوق ملكية ودخل ومصروفات وتدفقات نقدية. ٢- إجراء مقارنات بين المنشآت وبين فترات التقرير لنفس المنشأة. ٣- تحديد البنود أو المجالات التي قد يرغب مستخدمو القوائم المالية في الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأنها في الإيضاحات

الفصل العاشر
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩): المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة الافصاحات
International Financial Reporting Standard (١٩)

١- الهدف من المعيار Objective

ينص المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩) على متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي. ولتحقيق هذه الهدف تطبق المنشآت التي تختار تطبيق هذا المعيار المتطلبات الواردة في المعايير الدولية الأخرة للتقرير المالي باستثناء متطلبات الإفصاح وبدلاً من ذلك تطبق المنشآت المتطلبات الواردة في هذا المعيار. وعليه ما لم يتم النص على خلاف ذلك لا يلزم المنشآت التي تطبق هذا المعيار تطبيق متطلبات الافصاح الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

٢- نطاق تطبيق المعيار Scope

يجوز للمنشآت أن تختار تطبيق هذا المعيار في قوائمها المالية الموحدة أو المنفصلة أو المنفردة إذا توافقات الشروط التالية وحدها دون غيرها في نهاية فترة التقرير:

- كانت منشأة تابعة.
- لم تكن تخضع للمساءلة العامة.
- كانت لها منشأة أم نهائية أو وسيطة توفر قوائم مالية موحدة متاحة لاستخدام العموم وملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

إيضاح رقم (١)

تخضع المنشأة للمساءلة العامة إذا :

- كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها يتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو كانت هذه المنشأة بصدد إصدار مثل هذه الأدوات للمتاجرة فيها في سوق عامة.
- كانت تحتفظ بأصولها بصفتها راعية لمصالح قطاع عريض من الأطراف الخارجية باعتبار أن ذلك أحد أعمالها الرئيسية.

٣- اختيار أو التراجع عن اختيار تطبيق هذا المعيار

Elevating or revoking an election to apply this standard

CARVEN

- يجوز للمنشأة التي تختار تطبيق هذا المعيار في إحدى فترات التقرير التراجع لاحقاً عن ذلك الاختيار ويجوز للمنشأة أن تختار تطبيق هذا المعيار أكثر من مرة.
- يجب على المنشأة التي تطبق هذا المعيار في فترة التقرير الحالية دون أن تكون طبقته في فترة التقرير السابقة مباشرة لتقديم معلومات مقارنة (أي معلومات فيما يخص الفترة السابقة لجميع المبالغ المقرر عنها في القوائم المالية للفترة الحالية ما لم يسمح هذا المعيار أو معيار آخر خلاف ذلك، ويجب على المنشأة تضمين معلومات مقارنة فيما يخص المعلومات السردية والوصفية إذا كان ذلك ضرورياً لفهم القوائم المالية للفترة الحالية.
- يجب على المنشأة التي تكون قد طبقت هذا المعيار في فترة التقرير السابقة واكنها اختارت عدم تطبيقه أو لم تعد مؤهلة لتطبيقه في الفترة الحالية واستمرت في تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي - تقديم معلومات مقارنة بخصوص الفترة السابقة لجميع المبالغ المقرر عنها في القوائم المالية للفترة الحالية ما لم يسمح بتطبيق معيار آخر بخلاف ذلك.

٤- التداخل مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١) تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

Interaction with IFRS ١ First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

- تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي (١) تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة عند إعداد أول قوائم مالية معدة لها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي أو عندما يسمح لها أن تقوم بذلك. ويجب على المنشأة التي تطبق هذا المعيار عند إعداد أول قوائم مالية لها معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي - تطبيق متطلبات الإفصاح من هذا المعيار بدلاً من متطلبات الإفصاح من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١).
- لا يؤدي اختيار تطبيق هذا المعيار أو التراجع عن اختيار تطبيقه في حد ذاته إلى استيفاء المنشأة لتعريف المنشأة المطبقة للمعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي (١).

٥- متطلبات الإفصاح Disclosure Requirements

الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

يجب على المنشأة التي تلتزم في إعداد قوائمها المالية بالمعايير الدولية للتقرير المالي وبمتطلبات هذا المعيار أن تنص صراحة ودون تحفظ على هذا الالتزام في الإيضاحات. ويجب على المنشأة اليت تطبق هذا المعيار أن تنص صراحة ودون تحفظ على هذا الالتزام في إيضاحات ويجب على المنشأة اليت تطبق هذا المعيار أن تذكر ضمن ذلك النص غير المتحفظ أنها قد طبقت هذا المعيار ولا يجوز للمنشأة التي تطبق هذا المعيار وصف القوائم المالية بأنها ملتزمي بالمعايير الدولية للتقرير المالي ما لم تكن المنشأة قد التزمت بمتطلبات هذا المعيار وجميع المتطلبات المطبقة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١) تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

توضيح التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي

- يجب على المنشأة توضيح كيف أن التحول من المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها إلى المعايير الدولية للتقرير المالي قد أثر على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية التي تم التقرير عنها.
- يجب على المنشأة التي تكون قد طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي في فترة سابقة الإفصاح عما يلي:
  - ✓ سبب توقفها عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.
  - ✓ سبب استئنافها لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.

٦- المطابقات

يجب أن تشتمل أول قوائم مالية للمنشأة معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي على ما يلي:

(أ) مطابقات لحقوق ملكيتها التي تم التقرير عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها مع حقوق ملكيتها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في كل مما يلي:

- تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي
- نهاية أخر فترة معروضة ضمن أحدث قوائم مالية سنوية للمنشأة معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

(ب) مطابقة مع مجموع دخلها الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي خلال آخر فترة ضمن أحدث قوائم مالية سنوية للمنشأة ويجب أن تكون نقطة البداية لتلك المطابقة هي مجموع الدخل الشامل وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها خلال نفس الفترة وإذا لم تكن المنشأة قد قررت عت مثل هذا المجموع تكون نقطة البداية هي الربح أو الخسارة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

٧- التقارير المالية الأولية

في حالة قيام المنشأة بعرض تقرير مالي أولي لجزء من الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية لها معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب على المنشأة استيفاء المتطلبات التالية:

(أ) إذا كانت المنشأة قد عرضت تقريراً مالياً أولياً للفترة الأولية المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة فإن كل تقرير مالي أولي من ذلك القبيل يجب أن يتضمن:

- مطابقة لحقوق ملكية المنشأة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها في نهاية تلك الفترة الأولية المقابلة مع حقوق ملكيتها بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي في ذلك التاريخ.
- مطابقة مع مجموع الدخل الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي خلال تلك الفترة الأولية المقابلة الفترة الأولية الحالية ومن بداية السنة وحتى تاريخه. ويجب أن تكون نقطة البداية لتلك المطابقة هي مجموع الدخل الشامل وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها خلال تلك الفترة وإذا لم تكن المنشأة قد قررت عن مثل هذا المجموع، تكون نقطة البداية هي الربح أو الخسارة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

CARVEN

(ب) إذا غيرت المنشأة سياساتها المحاسبية أو استخدامها للإعفاءات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١) فيجب عليها توضيح التغيرات في كل تقرير مالي أولي من هذا القبيل.
(ج) اذا لم تكن المنشأة المطبقة لأول مرة قد افصحت في أحدث قوائمها المالية السنوية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها عن المعلومات ذات الأهمية النسبية لفهم الفترة الأولية الحالية فإن تقريرها المالي الأولى يجب أن يفصح عن تلك المعلومات أو يتضمن إحالة مرجعية إلى وثيقة أخرى منشورة تشمل تلك المعلومات.

٨- المعيار الدولي للتقرير المالي (٢) الدفع على أساس الأسهم

حد مثلا له عندي فلوس وبديله مكانها أسهم

يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- وصف لكل نوع من أنواع ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت موجودة في أي وقت خلال فترة التقرير بما في ذلك الشروط والأحكام العامة لكل ترتيب مثل متطلبات الاكتساب والحد الأقصى لمدة الخيارات الممنوحة وطريقة التسوية (ما إذا كانت نقداً أو بحقوق الكلية ويجوز للمنشأة التي تكون لديها أنواع متشابهة إلى حد كبير من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم أن تجمع بين هذه المعلومات.
- عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارستها في كل مجموعة من مجموعة الخيارات الآتية:
  - ✓ القائمة في بداية فترة التقرير.
  - ✓ الممنوحة خلال الفترة.
  - ✓ المصادرة خلال الفترة.
  - ✓ الممارسة خلال الفترة.
  - ✓ المنقضية خلال الفترة.
  - ✓ القائمة في نهاية الفترة.
  - ✓ القابلة للممارسة في نهاية الفترة.
- يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم الكيفية التي حددت بها القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال فترة التقرير.
- فيما يخص ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي عدلت خلال فترة التقرير يجب على المنشأة توضيح تلك التعديلات.

بعد الإنتهاء من المنهج ممكن نركز في كلمتين دول :

بالنسبة للأسئلة المقالي من المرجح أن يأتي ٣ أسئلة مقالي زي ما دكتورنا الفاضل قال من الفصل العاشر والتاسع والثامن والثالث

بالنسبه للأسئلة المقالية التي من الممكن أن تأتي في الفصل الثالث

١- وضح الهدف من المعيار الدولي للتقرير المالي (١٣) قياس القيمة العادلة ونطاق تطبيقه؟نهايه ص ١٩ وبدايه ص ٢٠
٢- وضح مفهوم القيمة العادلة وفرضيات قياسها؟ ص ٢٠
٣- ناقش مفهوم القياس في المعيار الدولي رقم (١٣) قياس القيمة العادلة؟ ص ٢٠
٤- وضح كيفية تطبيق قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٣) على الأصول غير المالية؟ ص٢٠
٥- ناقش تحديد السعر للأصل أو الالتزام؟ ص ٢٠
٦- ناقش باختصار مدخلات أساليب التقويم وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٣)؟ نهايه ص٢٠ وبدايه ص ٢١
٧- ناقش باختصار القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي؟ بدايه ص ٢١
٨- ناقش باختصار أساليب تقييم القيمة العادلة؟ منتصف ص ٢١
٩- ناقش باختصار التسلسل الهرمي للقيمة العادلة؟ جدول ص ٢٢
١٠- ناقش باختصار عناصر الإفصاح التي حددها المعيار الدولي للتقرير المالي (١٣)؟ ص ٢٢

بالنسبه للأسئلة المقالية التي من الممكن أن تأتي في الفصل الثامن

١- ناقش باختصار الهدف من مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ موضحاً نطاق تطبيقه؟ ص٤٧
٢- ناقش باختصار الحوكمة في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ ص ٤٧
٣- ناقش باختصار الاستراتيجية في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ بدايه ص ٤٨
٤- ناقش باختصار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ ص٤٨
٥- ناقش باختصار المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ بداية ص٤٩
٦- وضح المقاييس والأهداف المتعلقة بالإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ منتصف ص ٥٠
٧- ناقش باختصار مرونة أو مقاومة المناخ في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ منتصف ص٤٩
٨- ناقش باختصار الاستراتيجية واتخاذ القرار في ضوء مسودة الإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ نهايه ص٤٩
٩- وضح إدارة المخاطر المتعلقة بالإفصاح المالي عن التغيرات المناخية؟ بداية ص٥٠
١٠- ناقش باختصار النظريات المفسرة للإفصاح المالي عن التغيرات المناخية. نهايه ص ٥٠

CARVEN

بالنسبه للأسئلة المقالية التي من الممكن أن تأتي في الفصل التاسع

١ـ ما هو الهدف من معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS؟ منتصف ص ٥٢

٢ـ ما هو نطاق تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS ؟ نهاية ص ٥٢

٣ـ ماهي المجموعة الكاملة للقوائم المالية كما حددها معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS؟ ص ٥٣

٤ـ ناقش باختصار المتطلبات العامة للقوائم المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS؟ ص٥٣

٥ـ ما هي المتطلبات المحددة للقوائم المالية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٨ IFRS؟ ص٥٣

٦ـ ناقش باختصار الافصاح المحاسبي وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي ١٨ IFRS؟ ص٥٦

بالنسبه للأسئلة المقالية التي من الممكن أن تأتي في الفصل العاشر

١ـ ناقش باختصار الهدف من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩) المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الافصاحات ونطاق تطبيقه؟ نهاية ص ٥٧

٢ـ ماهي المعلومات التي يتم الافصاح عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٢) الدفع على أساس الأسهم؟ بداية ص ٥٩

٣ـ ناقش باختصار التقارير المالية الأولية؟ نهاية ص ٥٨

٤ـ ناقش باختصار متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩): المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الافصاحات ونطاق تطبيقه؟ منتصف ص ٥٨

بالنسبة للأسئلة الإلكتروني من محتمل أن تكون أكثر من ٤٠ سؤال ، ياريت تذاكروا كل مسأله عملي موجودة في الملزمة لوجودها في شكل سؤال إختياري

وجميع الأسئله الإلكتروني بعد كل فصل من الممكن أن يأتي منها نقطة أو اتنين مع جميع الأسئلة العملي

وباقي اسئلة الأمتحان سوف تكون من داخل كل فصل

بالتوفيق لأفضل شباب تشرفنا بمعرفتكم وخدمتكم وندعو لكم بأن تنالوا كل خير فيما هو قادم

فرعون المحاسبة م/ محمد السيد

CARVEN